وعودٌ تتجسد.
إنجازاتٌ تتحقق.

التقرير السنوي 2025م

جدول المحتويات

شعار العام 2
لمحة سريعة 4

01 نظرة عامة

لمحة عن دراية المالية 8
مسيرتنا 10
أبرز محطات العام 12
الطرح العام الأولي في سطور 14
نطاق عملياتنا 16
التفاعل مع أصحاب المصلحة 18
مزايا الاستثمار 22
معلومات المساهمين 26

02 المراجعة الاستراتيجية

كلمة رئيس مجلس الإدارة 30
رسالة الرئيس التنفيذي 34
نموذج أعمالنا 38
استراتيجيتنا ومؤشرات الأداء الرئيسية 40
التقنية والابتكار 42
نظرة عامة على السوق 48
نظرة عامة على الأعمال 52
مراجعة الرئيس التنفيذي المالي 58
لمحة عامة عن الأداء المالي 62
الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية 68

03 الحوكمة المؤسسية

الحوكمة 74

04 القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل 118
قائمة المركز المالي الموحدة 121
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة 123
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة 124
قائمة التدفقات النقدية الموحدة 125
الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 127

شعار العام

وعودٌ تتجسد.
إنجازاتٌ تتحقق.

استهلت " شركة دراية المالية" عام 2025م بجملة واضحة من التعهدات لمساهميها وعملائها والجهات الرقابية وموظفيها، شملت الأداء المالي، ورفع جودة أُطر الحوكمة، وتوسيع قنوات الوصول إلى الخدمات الاستثمارية، وتطوير القدرات الابتكارية، ودعم سوق رأس المال في المملكة. وعلى مدار العام، حوّلت الشركة تلك التعهدات إلى إنجازات قابلة للقياس، مما وطّد ثقة المتعاملين بمنصتها وأثبت كفاءة نموذجها التشغيلي في بيئة تنافسية متغيّرة.

وفي عامٍ اتسم بتقلّبات الأسواق وتحولات هيكلية عميقة، حافظت "دراية المالية" على انضباطها الاستراتيجي وتوجّهها الاستباقي. ونفّذت الشركة أولوياتها بتركيز واتّساق، إذ وسّعت قدراتها في المنتجات الاستثمارية، وطوّرت بنيتها التحتية الرقمية، وأطلقت حلولاً جديدة تُيسّر مشاركة شرائح المستثمرين من الأفراد والمؤسسات على حدٍّ سواء. وقد عكس انتقالها بنجاح إلى شركة مدرجة في السوق المالية نضج إطارها الرقابي ورسوخ ثقة السوق في مسارها الاستراتيجي طويل الأجل.

وواصلت "دراية المالية" خلال العام الابتكار بمسؤولية مع الحفاظ على استقرارها التشغيلي. وتراوحت جهودها بين المساهمة في تطوير البنية التحتية للسوق المالية وتوسيع حلول الادخار والاستثمار الرقمية، مما أكّد قدرة الشركة على تنفيذ محاور خططها بكفاءة عالية وفي توافق تام مع التطورات التنظيمية والطموحات الأشمل لرؤية السعودية 2030. وقد رسّخ كل إنجاز حققته خلال العام مكانتها بوصفها منصة استثمارية رقمية موثوقة، تلتزم بتحقيق نموّ شامل وقيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

وفي المحصلة، نجحت "دراية المالية" خلال عام 2025م في تصديق القول بالفعل وتحويل الطموح إلى نتائج ملموسة. فقد أسهمت إجراءات الشركة خلال العام في تدعيم أركانها التشغيلية، وزيادة حضورها في السوق، وتوطيد ثقة أصحاب المصلحة بأدائها. ويعكس هذا التقدّم انضباطها التام في الوفاء بالتزاماتها، ووضوح رؤيتها الاستراتيجية، وتركيزها الدائم على صنع قيمة مستدامة تخدم مساهميها وعملاءها ومنظومة السوق المالية في المملكة.

لمحة سريعة

تعمل "دراية المالية" على تبسيط الاستثمار وتيسير بناء الثروة أمام شرائح واسعة من المستثمرين. وحقّقت الشركة منذ تأسيسها عام 2009م نمواً مطّرداً لتصبح منصة رقمية رائدة في أسواق رأس المال، تقدّم حلولاً متكاملة في الوساطة المالية وإدارة الأصول والثروات. وتستمدّ "دراية المالية" قوّتها من مجلس إدارة يتمتّع برؤية مستقبلية بقيادة مؤسّس الشركة، ومن فريق إداري تنفيذي ذي خبرة واسعة، ومنصات رقمية مملوكة صُمّمت لتقديم حلول استثمارية قادرة على مواكبة النمو والتوسّع وتلبّي احتياجات العملاء بكفاءة. وخلال عام 2025م، أنجزت الشركة طرحها العام الأوّلي في "تداول السعودية"، ورفعت إجمالي أصول العملاء إلى 56 مليار ﷼، وعزّزت ريادتها في نشاط الوساطة، وواصلت تحقيق نتائج مالية قويّة تعكس مرونة نموذج أعمالها وتنوّع مصادر إيراداتها.

أبرز الإنجازات التشغيلية

خدمات الوساطة المالية

- تصدُّر قائمة شركات الوساطة في المملكة العربية السعودية بقيمة تداولات بلغت نحو 447 مليار ﷼
- إطلاق "برنامج تحسين عوائد الأسهم "(SYEP) المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- توفير تسهيلات تمويل الهامش للاكتتابات العامة

إدارة الأصول والثروات

- نموّ الأصول المُدارة إلى

22.5 مليار ﷼

(بزيادة 31% على أساس سنوي)

- توسيع محفظة صناديق الأسواق العامة والخاصة بإطلاق 9 صناديق جديدة
- إطلاق صناديق عقارية وائتمانية وتقنية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- أُعيد إطلاق منصة "دراية سمارت" الرقمية لإدارة الثروات

إجمالي الإيرادات

934.5 مليون ﷼

إثراء المنصات الرقمية بحلول الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء

أبرز النتائج المالية

الربح التشغيلي

529 مليون ﷼

صافي الربح

400 مليون ﷼

صافي الربح الأساسي

532 مليون ﷼

العائد على متوسط حقوق الملكية

%39

نسبة التوزيعات النقدية

%80

الجوائز وشهادات التقدير

- جائزة "أبرز وسيط لعام 2024م" من مجموعة تداول السعودية
- تصنيف "تقييم الجودة لمدير الاستثمار" MQ2 من موديز
- شهادة ISO/IEC 27001:2022 لنظام إدارة أمن المعلومات

01

نظرة عامة

لمحة عن دراية المالية	8
مسيرتنا	10
أبرز محطات العام	12
الطرح العام الأولي في سطور	14
نطاق عملياتنا	16
التفاعل مع أصحاب المصلحة	18
مزايا الاستثمار	22
معلومات المساهمين	26

لمحة عن دراية المالية

تعد "دراية المالية" المنصة الاستثمارية الرقمية المستقلة الرائدة في المملكة العربية السعودية، والملتزمة بتبسيط الاستثمار وتعزيز الثروة المالية لجميع المستثمرين.

وتسعى "دراية المالية" في رسالتها الجوهرية إلى تسهيل العملية الاستثمارية وتوسيع نطاق الوصول إلى فرص بناء الثروة لتشمل شريحة واسعة ومتنوعة من المستثمرين. وشهدت الشركة منذ تأسيسها في عام 2009م تطوراً نوعياً لتصبح مزوداً تقنياً متكاملاً لحلول الوساطة وإدارة الأصول والثروات، مدعومةً بقاعدة عملاء تشهد توسعاً متسارعاً، حيث تضاعف عدد حسابات العملاء بواقع 17 ضعفاً منذ عام 2016م.

تستند المكانة الفريدة التي تحظى بها "دراية المالية" إلى فهم عميق للأسواق المالية، ومجلس إدارة يتمتع برؤية استشرافية بقيادة مؤسس الشركة، يدعمه فريق إدارة تنفيذية متمرس يمتلك خبرات واسعة في أسواق رأس المال والاستثمار. وترتكز هذه المقومات القوية على بنية تحتية تقنية مملوكة ومصممة خصيصاً لدعم التوسع والمرونة وتقديم تجربة مستخدم رقمية عالية الجودة، فضلاً عن سجل حافل بالابتكار في المنتجات التي تستجيب لمتغيرات السوق واحتياجات العملاء المتطورة.

وتعمل "دراية المالية" في سوق كبيرة تشهد توسعاً مستمراً، مستفيدة من المعطيات الإيجابية للقطاع ومسيرة التحول الرقمي المتواصلة التي يشهدها القطاع المالي. ويقوم نموذج عمل الشركة على ركيزتين متكاملتين؛ إذ توفر منصة الوساطة الرقمية بوابة وصول موحدة إلى 46 سوقاً محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يتيح للعملاء تداول مجموعة واسعة من الأدوات المالية تشمل الأسهم، ومنتجات الدخل الثابت، والمشتقات المالية. وفي الوقت ذاته، يواصل قطاع إدارة الأصول والثروات نموه المتسارع، حيث بلغت قيمة الأصول المدارة 22.5 مليار ﷼ كما في 31 ديسمبر 2025م، وتغطي هذه الأصول منتجات الأسواق العامة والخاصة بما يدعم تحقيق قيمة متنوعة ومستدامة على المدى الطويل.

الرؤية

تتمثل رؤية "دراية المالية" في أن تصبح المنشأة المالية الأكثر إثراءً، ذات المنتجات الأكثر ابتكاراً والخدمة الأكثر امتيازاً في المملكة العربية السعودية.

الرسالة

تكمن رسالة "دراية المالية" في أن تصبح الخيار الاستثماري الأول والأشمل، وذلك عن طريق توفير كافة الخيارات الاستثمارية بسهولة لتحقيق أهداف عملائها المستقبلية.

بلغت قيمة الأصول المدارة في قطاع الأصول والثروات

22.5 مليار ﷼

مسيرتنا

رحلة نمو عنوانها الابتكار والتوسع والريادة في السوق

ركائز الابتكار التي انطلقت منها "دراية المالية"

2009م
تأسيس "دراية المالية" كأول شركة وساطة تعتمد على أحدث التقنيات في المملكة العربية السعودية.

2011م
إطلاق "صندوق تمويل التداول بالريال السعودي" – أول صندوق ائتماني خاص من "دراية المالية".

2012م
إطلاق خدمات إدارة محافظ الأسهم الاستثمارية.

2013م
إطلاق أول صندوق عقاري من "دراية المالية".

2016م
- تقديم خدمات الوساطة الدولية، لتكون "دراية المالية" بذلك صاحبة السبق في تقديم هذه الخدمة في المملكة.
- إطلاق "صندوق دراية المرن".

التحول الرقمي

2018م
- إطلاق خدمة فتح الحساب بتجربة إلكترونية كاملة في المملكة.
- إدراج "صندوق دراية ريت".

2019م
إطلاق صندوق تمويل التداول بالدولار الأمريكي.

2020م
إطلاق خدمة التداول في المشتقات المالية في المملكة.

2022م
تأسيس "بنك D360".

2023م
حصول "صندوق دراية المرن" على جائزة أفضل صندوق عام متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

2024م
إطلاق خدمة تداول الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة في السوق الأمريكية مجاناً دون رسوم إضافية.

شهدت "دراية المالية" تطوراً كبيراً منذ انطلاقتها بفضل اعتمادها استراتيجية طويلة الأجل ترتكز على الابتكار، وتميزها بالسبق في تبني أحدث الحلول الرقمية، والتوسع المستمر عبر المنتجات والمنصات والخدمات. وانطلقت الشركة بتركيز مبكر على الوساطة المدعومة بالتقنية، لتواصل بعدها بناء قدراتها تدريجياً في مجال إدارة الأصول، وتعزيز إمكاناتها الرقمية، وتنويع مصادر إيراداتها، مستبقةً بذلك احتياجات السوق والتطورات التنظيمية بشكل مستمر. وقد مكّن هذا النهج المنضبط "دراية المالية" من توسيع نطاق منصتها، وتعزيز دورها في السوق، وترسيخ مكانتها الريادية، مع الحفاظ على تركيز قوي على تحقيق نمو مستدام وقيمة طويلة الأجل للمستثمرين والعملاء على حد سواء.

تنويع الإيرادات

2025م
- الطرح العام الأولي لدراية المالية.
- تصدرت قائمة مؤسسات السوق المالية من حيث قيم التداول المحلية والعالمية التي تجاوزت 447 مليار ﷼.
- إطلاق برنامج تعزيز عائد الأسهم (SYEP) في المملكة العربية السعودية.
- تجاوزت الأصول المدارة 22.5 مليار ﷼ مع إطلاق 8 صناديق خلال العام.
- إعادة إطلاق "دراية سمارت"، الحل الرقمي لإدارة الثروات.

أبرز محطات العام

كفاءة في التعامل مع التحديات، وانضباط في التنفيذ.

شهد عام 2025م تحولات جذرية نتيجة حالة التذبذب في السوق، والتطورات المتسارعة في الأطر التنظيمية، وارتفاع سقف التوقعات في مختلف قطاعات السوق المالية في المملكة العربية السعودية. وفي ظل هذه الظروف، نجحت "دراية المالية" في التحرك بخطى واثقة وحاسمة، حيث واصلت المضي قدماً في تنفيذ استراتيجيتها الطموحة القائمة على الانضباط في التنفيذ، والابتكار المستمر، والتوسع المدروس في باقة منتجاتها وشراكاتها ومنصاتها التقنية المتطورة. وقد عكس مستوى الأداء في العام المنصرم قدرة الشركة على التعامل مع تعقيدات السوق، مع مواصلة الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وشركائها ومستثمريها، مما رسّخ مكانتها كمنصة استثمارية رائدة تتسم بالمرونة وبُعد النظر والقدرة العالية على التنفيذ وتحقيق النتائج المنشودة.

فبراير

صندوق دراية الخاص رقم 50

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً ومفتوحاً للاستثمار في العديد من فئات الأصول وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف إتاحة خيارات استثمارية متنوعة للمستثمرين المؤهلين.

جائزة "أفضل وسيط استثماري لعام 2024م" من السوق المالية السعودية

تُوّجت "دراية المالية" بهذه الجائزة من قبل مجموعة تداول السعودية تقديراً لتميّز أدائها في خدمات الوساطة الاستثمارية، بناءً على معايير شفافة ومستقلة تتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إطلاق خدمة الاكتتاب في الصكوك

مكّنت الشركة عملاءها من المشاركة في الطروحات العامة الأولية للصكوك، مما ساهم في توسيع نطاق وصولهم إلى الأدوات الاستثمارية المدرّة للدخل ودعم التنوع في المحفظة الاستثمارية للشركة.

مارس

صندوق دراية لأسهم سوق نمو

أطلقت الشركة صندوقاً للاستثمار في الأسهم العامة متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية يتيح للمستثمرين فرصة الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق الموازية السعودية (نمو).

إدراج أسهم "دراية المالية" في السوق المالية السعودية

أتمّت الشركة بنجاح عملية إدراج أسهمها وبدء تداولها في السوق الرئيسية لتداول السعودية، وذلك بعد طرح عام أولي شمل 49,947,039 سهماً عادياً.

برنامج امتلاك الموظفين لأسهم الشركة (ESOP)

أطلقت الشركة برنامجاً طويل الأجل يتيح للموظفين امتلاك أسهم في الشركة، وذلك سعياً لتعزيز الارتباط بين الأداء الفردي والقيمة المحققة للمساهمين على المدى الطويل، وترسيخ ثقافة المساءلة والارتباط الوظيفي وروح الملكية لدى الكفاءات العاملة بها.

يونيو

شركة المارية العقارية

أطلقت الشركة صندوقاً عقارياً خاصاً متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما ساهم في تعزيز فرص الاستثمار العقاري لديها.

يوليو

إتاحة تسهيلات التمويل بالهامش للاكتتاب في الطروحات العامة الأولية في السوق الرئيسية

أطلقت الشركة خدمة التمويل بالهامش للاكتتاب في الطروحات العامة الأولية، بما يتيح للعملاء المؤهلين زيادة قدرتهم على المشاركة ضمن أطر تنظيمية محددة ومعايير دقيقة لإدارة المخاطر.

إطلاق خدمة الاكتتاب في الصناديق

أتاحت الشركة إمكانية الوصول إلى الطروحات الأولية لصناديق الاستثمار، بما يسهم في تعزيز عمق السوق ودعم الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل.

برنامج راية لتطوير مهارات الخريجين

دشّنت الشركة "برنامج راية لتطوير مهارات الخريجين"، وهو عبارة عن مبادرة مكثفة تمتد لاثني عشر شهراً تهدف إلى استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة وتطوير مهاراتهم عبر تدريب هيكلي وخبرات عملية مباشرة في القطاع المالي.

أغسطس

صندوق دراية للدخل الائتماني

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مفتوحاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية يركز بشكل أساسي على الاستثمار في أدوات الائتمان الخاصة.

تدشين حلول إقراض واقتراض الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

طرحت الشركة أول برنامج من نوعه في السوق السعودية لإقراض واقتراض الأوراق المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يمكّن العملاء من تحسين عوائد محافظهم مع الاحتفاظ بكامل حقوق الملكية للأوراق المالية.

سبتمبر

صندوق دراية لفرص الاكتتابات

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مفتوحاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية يركز بشكل أساسي على الاستثمار في الشركات السعودية التي تطرح أسهمها في السوق عبر طروحات عامة أولية.

صندوق توافق العقاري

دشّنت الشركة صندوقاً عقارياً متخصصاً للتوسع في الخيارات المتاحة للاستثمار العقاري المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

اتفاقية شراكة مع "تمرة المالية"

وقّعت الشركة اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة "تمرة المالية" بهدف تطوير منتجات استثمارية، وصناديق مشتركة، وتعزيز الابتكار في مجال الاستثمار الرقمي.

مذكرة تفاهم مع "أبيان المالية"

تهدف مذكرة التفاهم إلى إرساء إطار تعاون يهدف إلى تمكين تنفيذ الاستثمارات بكفاءة وشفافية عالية لصالح المستثمرين الأفراد.

اتفاقية شراكة مع "ملاءة"

وقّعت الشركة اتفاقية شراكة لتطوير حلول استثمارية رقمية وتمكين العملاء من الوصول المباشر إلى منتجات وصناديق شركة "ملاءة".

مذكرة تفاهم مع منصة "ادّخار"

أبرمت الشركة اتفاقية شراكة مع منصة "ادّخار" لدعم مسارات الادّخار والاستثمار من خلال إتاحة الوصول إلى منتجات "دراية المالية" المتوافقة مع أهداف التخطيط المالي طويل الأجل.

التكامل التقني بنجاح مع "بنك D360"

أتمّت الشركة عملية التكامل التقني مع "بنك D360" التي ستمكنها من تنفيذ معاملات نقدية كبيرة الحجم خلال السنوات الخمس القادمة، مما يعزز ريادتها في مجال الابتكار المالي الرقمي.

إطلاق خدمة التصنيف الشرعي للشركات

أطلقت الشركة إطاراً رسمياً للتصنيف الشرعي للشركات المدرجة يستند إلى معايير شرعية دقيقة تشمل طبيعة الأنشطة الأساسية للشركات، بهدف تزويد المستثمرين المهتمين بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية بمؤشرات شفافة وموحدة حول الوضع الشرعي للشركات، مما يمكّنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة للاستثمار في الأسواق المحلية والعالمية.

أكتوبر

صندوق دراية للأصول المهيكلة المدرة للدخل

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مُغلقاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار في صكوك الطروحات الخاصة الصادرة عن البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية.

صندوق دراية للذكاء الاصطناعي والتقنيات المستقبلية

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مُغلقاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار في القطاعات التقنية ذات النمو المتسارع عبر صندوق "إتش أو إف كابيتال للفرص الاستراتيجية" (HOF Capital Strategic Opportunities Fund).

ديسمبر

صندوق دراية الثاني للأصول المهيكلة المدرة للدخل

أطلقت الشركة صندوقاً ثانياً خاصاً مُغلقاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار في صكوك الطروحات الخاصة الصادرة عن البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية.

الحصول على شهادة الآيزو (ISO/IEC 27001:2022)

نجحت الشركة في الحصول على شهادة الآيزو (ISO/IEC 27001:2022)، مما يؤكد قوة ممارساتها في مجال إدارة أمن المعلومات، ويرسّخ التزامها بحماية البيانات وبالامتثال للمتطلبات التنظيمية.

أكبر وسيط استثماري في المملكة

توّجت الشركة أداءها بالوصول إلى المركز الأول كأكبر وسيط استثماري في المملكة العربية السعودية خلال عام 2025م من حيث إجمالي قيمة التداولات المحلية والعالمية، لترسي بذلك معياراً جديداً للريادة والتميز في السوق المالية.

الطرح العام الأولي في سطور

إدراج ناجح يرسّخ حضور دراية المالية في أسواق المال السعودية

شكّل الطرح العام الأولي الناجح لدراية المالية منعطفاً استثنائياً في مسيرة الشركة ونقلة نوعية في تحوّلها إلى مؤسسة سوق مالية مدرجة في السوق الرئيسية لتداول السعودية. وعكس هذا الإدراج متانة منصة دراية التقنية، ونضج إطار حوكمتها، والثقة الراسخة في استراتيجيتها وقدراتها التنفيذية طويلة الأجل.

إقبال استثنائي من المستثمرين

استقطب الطرح مشاركة واسعة من قاعدة متنوعة من المستثمرين المؤسسيين والأفراد على حد سواء. فقد تجاوز طلب المؤسسات عدد الأسهم المتاحة بنحو 162 ضعفاً، ليصل حجم سجل الأوامر إلى نحو 243 مليار ﷼، مما يعكس ثقة عميقة من المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين. ولم يقلّ إقبال الأفراد عن ذلك، إذ اكتتب في الطرح أكثر من 586,000 مكتتب فرد، مما يؤكد جاذبية دراية المالية لدى شرائح المستثمرين كافة. وحُدد سعر الطرح النهائي عند 30 ﷼ للسهم الواحد، وهو الحد الأعلى للنطاق السعري المعلن، مما يعكس قيمة سوقية ضمنية تبلغ نحو 7.5 مليار ﷼ عند الإدراج.

ملخص الطرح

عدد الأسهم المطروحة
49,947,039
(تمثّل 20% من رأس المال المُصدر)

سعر الطرح النهائي
30 ﷼
للسهم الواحد

حجم الطرح
~1.5 مليار ﷼

سجل أوامر المؤسسات
~243 مليار ﷼
(بتغطية بلغت 162 ضعفاً)

إقبال الأفراد
586,422
مكتتباً (بتغطية بلغت نحو 15 ضعفاً)

القيمة السوقية الضمنية عند الإدراج
~7.5 مليار ﷼

الرمز الدولي (ISIN)
SA1690F1VQ15

بداية تداول قوية في السوق

بدأت أسهم دراية المالية التداول في تداول السعودية بتاريخ 10 مارس 2025م تحت الرمز 4084. وفي أول جلسة تداول، بلغ سعر السهم الحد الأقصى المسموح به يومياً، مما يعكس الطلب القوي في السوق الثانوية ويؤكد جودة الطرح وعملية بناء سجل الأوامر. وشمل الطرح العام الأولي نحو 49.9 مليون سهم تمثل 20% من رأس مال الشركة المُصدر، طُرحت من خلال عملية بيع ثانوية من المساهمين الحاليين.

أبرز المحطات في مسيرة الطرح العام الأولي

25 ديسمبر 2024م
حصول الشركة على موافقة هيئة السوق المالية على تسجيل رأس المال والطرح العام

23 يناير 2025م
الإعلان عن نية المضي في عملية الإدراج

13 فبراير 2025م
تحديد سعر الطرح النهائي عند 30 ﷼ للسهم

20-22 فبراير 2025م
فترة اكتتاب الأفراد

27 فبراير 2025م
الإعلان عن التخصيص النهائي لأسهم الطرح

10 مارس 2025م
بدء تداول الأسهم في تداول السعودية (رمز التداول: 4084)

ترسيخ الأسس لبناء قيمة مستدامة للمساهمين

عزّز الطرح العام الأولي مكانة دراية المالية في منظومة أسواق رأس المال السعودية بما يتخطى نطاق الصفقة ذاتها. بوصفها شركة مدرجة، باتت دراية المالية تعمل وفق مستويات أعلى من الشفافية والإفصاح والتواصل المنتظم مع المستثمرين، مما يرسّخ ثقافة المساءلة والثقة. وأسهَمَ الإدراج في توسيع قاعدة المساهمين وزيادة حضور الشركة في السوق، وأرسى منصة متينة تدعم النمو طويل الأجل والابتكار المستمر وبناء القيمة للمساهمين.

"يمثّل إدراج أسهمنا بنجاح لحظةً استثنائية في مسيرة دراية المالية. فقد عكس حجم الطلب الكبير وتنوّعه من المستثمرين ثقةً راسخة بمنصتنا واستراتيجيتنا وقدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة بوصفنا شركة مدرجة".

محمد الشماسي
الرئيس التنفيذي لشركة دراية المالية

نطاق عملياتنا

ربط رؤوس الأموال بين الأسواق المحلية والعالمية

تجمع "دراية المالية" بين متانة الحضور الإقليمي والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وتوفر للمستثمرين قنوات سلسة للوصول إلى 46 سوقاً دولية. وتمكّن الشركة المستثمرين السعوديين، بالاعتماد على منصتها المتكاملة، من الدخول إلى كبرى الأسواق المالية في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وتدعم بناء محافظ استثمارية عالمية متنوعة من خلال بوابة استثمارية موحدة.

وتسهم الشركة بفاعلية في فتح مسارات استثمارية جديدة نحو السوق المالية السعودية، وتيسّر مشاركة المستثمرين الدوليين، وتدعم مساعي التكامل المتنامي لاقتصاد المملكة مع المنظومة المالية العالمية. ويرسخ هذا الترابط المزدوج مكانة "دراية المالية" كحلقة وصل استراتيجية لتسهيل حركة التدفقات الرأسمالية الدولية، حيث تربط الفرص الاستثمارية المحلية بالآفاق الاستثمارية العالمية.

الأسواق الإقليمية

المملكة العربية السعودية

- السوق الرئيسية
- نمو – السوق الموازية
- سوق المشتقات
- سوق الصكوك والسندات
- سوق الصناديق

دبي

ناسداك دبي

أبوظبي

الكويت

- السوق الرئيسي
- السوق الأول

قطر

عُمان

البحرين

مصر

- سوق الأسهم
- بورصة النيل

الأسواق العالمية

النمسا
- بورصة فينا (VSE)

أستراليا
- بورصة الأوراق المالية الأسترالية (ASX)

بلجيكا
- سوق يورونكست البلجيكي للأوراق المالية (Belfox)

كندا
- بورصة تورونتو للأوراق المالية (TSE)
- بورصة تي اس اكس فينتشر للأوراق المالية

فرنسا
- سوق يورونكست الفرنسي للأوراق المالية (SBF)

ألمانيا
- بورصة فرانكفورت للأوراق المالية (FWB)
- بورصة شتوتغارت للأوراق المالية (SWB)

هونغ كونغ
- بورصة هونغ كونغ للأوراق المالية (SEHK)

إيطاليا
- البورصة الإيطالية (BVME)

اليابان
- بورصة طوكيو للأوراق المالية (TSEJ)

المكسيك
- بورصة المكسيك (MEXI)

هولندا
- أسهم يورونكست هولندا (AEB)

النرويج
- OMXNO

البرتغال
- بورصة البرتغال (Euronext Lisbon)

سنغافورة
- بورصة سنغافورة (SGX)

إسبانيا
- بورصة مدريد (BM)

سويسرا
- البورصة السويسرية (SWX)
- سوق فيرت اكس السويسري (VIRTX)

المملكة المتحدة
- بورصة لندن للأوراق المالية (LSE)
- تركويز (MTF)

الولايات المتحدة الأمريكية
- سوق نيويورك المالي (NYSE)
- سوق ناسداك (NASDAQ)
- البورصة الأمريكية (NSYE AMEX)
- بورصة نيويورك أركا (NYSE Arca)
- IEX
- Direct Edge
- PURE
- Pink OTC Markets
- المشتقات
- السندات

التفاعل مع أصحاب المصلحة

بناء قيم مشتركة عبر منهجية تفاعلية استباقية

تستند منهجية "دراية المالية" في التفاعل مع أصحاب المصلحة إلى ركائز ثابتة من الشفافية والمسؤولية، مع التركيز على خلق قيمة مستدامة طويلة الأجل. وتدير الشركة حواراً مفتوحاً ومنهجاً مستمراً مع شركائها الرئيسيين، انطلاقاً من فهمها العميق لتباين أولوياتهم وللدور الحيوي الذي يضطلع به كل طرف في استدامة الأداء، وترسيخ الثقة، ورفع الجاهزية للتعامل مع المتغيرات.

وتسعى "دراية المالية" – من خلال التواصل الفعال وقنوات التفاعل المتخصصة وممارسات الحوكمة الدقيقة – إلى تحقيق التوافق في المصالح، واستباق التوقعات، وبناء شراكات بناءة. ويدعم نموذج التفاعل المتكامل هذا اتخاذ قرارات مبنية على الحقائق، ويرسخ الثقة عبر منظومة الأعمال، مما يعكس التزام الشركة الراسخ بتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات التنظيمية، والمجتمع.

مجموعة أصحاب المصلحة	المساهمون والمستثمرون	العملاء	الموظفون	الجهات الحكومية والتنظيمية	المجتمع
آلية التفاعل	• التواصل الفعال والمستمر مع هيئة السوق المالية وتداول السعودية • تنظيم أربع مكالمات لمناقشة الأرباح وعقد لقاءات دورية مع المستثمرين والمحللين • إدارة قسم مخصص لعلاقات المستثمرين يوفر قنوات تواصل متعددة • عقد اجتماعين للجمعية العامة خلال عام 2025م	• تقديم خدمات رقمية متكاملة تضع العميل في المقام الأول، مع العمل المستمر على تحسين تجربته • نشر التوعية والتثقيف لدعم القرارات الاستثمارية المدروسة • التواصل المستمر والاستجابة الفعالة لاحتياجات العملاء • تفعيل قنوات التواصل المتبادل واستقبال الملاحظات والمقترحات	• الاستثمار في التعلم وتطوير القيادات وبناء القدرات • تقدير الأداء المتميز والابتكار • برامج الارتباط الوظيفي وأنشطة المشاركة • التعاون المشترك بين الإدارات والعمل القائم على المشاريع • برنامج ملكية الأسهم للموظفين (ESOP) • التمكين وتعزيز الثقة المتبادلة • التواصل الشفاف والفعال	• التواصل الاستباقي والواضح • الالتزام بتقديم الإفصاحات والتقارير والملفات النظامية في مواعيدها • الرصد المستمر والتطبيق الفوري للمتطلبات التنظيمية الجديدة لضمان الامتثال التام والتوافق معها	• المبادرات المجتمعية والبرامج التعليمية • الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الربحية • الرعايات والمشاركة في الفعاليات الوطنية والقطاعية • القنوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي
قنوات التفاعل	• اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية • المشاركة في 8 مؤتمرات عالمية ومحلية في الرياض، ودبي، وأبوظبي، ولندن، وهونج كونج، ونيويورك • أربع مكالمات لمناقشة النتائج المالية • الإفصاحات ربع السنوية (إعلانات تداول، والبيانات الصحفية، والعروض التقديمية للمستثمرين، وملفات البيانات) • التقرير السنوي • قناة اتصال مباشرة لعقد اجتماعات فردية مع المستثمرين (الحاليين والمحتملين) والمحللين • الموقع الإلكتروني لعلاقات المستثمرين، والبريد الإلكتروني، والهاتف المباشر	• المنصات الرقمية وتطبيقات الهاتف الجوال • دعم العملاء (مراكز الاتصال، ومديرو العلاقات) • المحتوى التثقيفي، والندوات الافتراضية، وورش العمل، والفعاليات • استطلاعات الرأي، وأدوات قياس رضا العملاء، وتحليلات البيانات	• قنوات التواصل الداخلي (البريد الإلكتروني، الشبكة الداخلية، اللقاءات المفتوحة) • مراجعات الأداء وخطط التطوير المهني • البرامج التدريبية، وورش العمل، والشهادات المهنية • استبيانات الارتباط الوظيفي وجلسات قياس الرأي	• الملفات والإفصاحات التنظيمية الرسمية • ورش العمل والمشاورات التنظيمية • عمليات التدقيق والضمان الخارجي	• ورش العمل، والندوات، وحملات التوعية • الشراكات مع الجامعات والأكاديميات والجمعيات المهنية • مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والرعايات، والمنتديات العامة • القنوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي

التفاعل مع أصحاب المصلحة (تتمة)

مجموعة أصحاب المصلحة	المساهمون والمستثمرون	العملاء	الموظفون	الجهات الحكومية والتنظيمية	المجتمع
الأولويات الرئيسية	• تقديم تحديثات دورية حول الجوانب الجوهرية لأعمال الشركة وأدائها المالي. • التواصل بشفافية تامة مع الجهات التنظيمية وسلطات السوق. • التفاعل النشط ومشاركة المعلومات مع المستثمرين والمحللين.	• كسب رضا العملاء وتعزيز ثقتهم. • ضمان موثوقية المنصة، والأمن السيبراني، وحماية البيانات. • الابتكار في المنتجات والخدمات والمزايا الرقمية. • الشفافية، والتعامل العادل، والامتثال التنظيمي.	• استقطاب الكفاءات، والحفاظ عليها، وتخطيط التعاقب الوظيفي. • تعزيز الارتباط الوظيفي، وجودة الحياة الوظيفية، والثقافة المؤسسية. • التنوع والشمول وتكافؤ الفرص. • بناء قدرات رقمية ومالية متقدمة تواكب المستقبل. • تطوير القدرات القيادية والمهارات الجوهرية. • دعم المرونة المؤسسية.	• الامتثال للوائح ومتطلبات الإدراج المتغيرة. • ترسيخ حوكمة قوية، وإدارة فعالة للمخاطر، وضوابط داخلية محكمة. • الأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، ومرونة الأنظمة. • الشفافية، والإفصاح، وحماية المستثمرين.	• الشمول المالي والثقافة المالية. • دعم الشباب، وتطوير المواهب، والابتكار. • ممارسات الأعمال المسؤولة ودمج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. • إحداث أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي مستدام.
القيمة المحققة	• توزيع 1.315 ﷼ للسهم، ما يمثل نسبة توزيع أرباح تبلغ 80%. • تحقيق نمو متميز في الإيرادات وصافي الأرباح (بنسبة 6% في عام 2025م)، مع هوامش ربحية وكفاءة تشغيلية رائدة في القطاع. • تحقيق أعلى عائد على متوسط حقوق الملكية (39%) في قطاع الخدمات المالية. • الحفاظ على المكانة الريادية في السوق مع تسجيل معدلات عالية في قيمة العلامة التجارية. • إتاحة التواصل المباشر مع فريق علاقات المستثمرين للمستثمرين الأفراد والمحللين والمؤسسات، لضمان الشفافية والالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية.	• توفير تجربة استثمارية رقمية آمنة وسلسة. • إتاحة الوصول إلى فرص استثمارية متنوعة محلياً ودولياً. • وضوح التسعير، ودقة التنفيذ، وشفافية التقارير. • ترسيخ مكانة الشركة كشريك مالي موثوق يدعم تنمية الثروات على المدى الطويل.	• بيئة عمل شاملة ومحفزة وعالية الأداء. • مكافآت تنافسية، واستقرار وظيفي، وعناية بجودة حياة الموظفين، بما في ذلك ملكية الأسهم من خلال خطة ملكية الموظفين (ESOP). • تطوير مواهب متخصصة في التمويل الرقمي وابتكارات التقنية المالية عبر مسارات تعلم موجهة. • تقدير قائم على الأداء ومرتبط بالنتائج المالية والقيمة المحققة. • مبادرات تفاعلية تعزز حس المسؤولية وثقافة العمل الموجه بالنتائج. • ارتفاع معدلات الارتباط والروح المعنوية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء والتعاون.	• الامتثال التنظيمي الكامل ونزاهة الحوكمة. • المساهمة في تطوير السوق المالية السعودية ومنظومة التقنية المالية. • التوافق مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية السعودية 2030.	• نشر الثقافة المالية والوعي الاستثماري. • دعم منظومات ريادة الأعمال، والتقنية المالية، والابتكار. • المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. • تحقيق أثر اجتماعي إيجابي عبر المحتوى الهادف والشراكات والرعايات.

مزايا الاستثمار

شركة رائدة في تقنيات الاستثمار الرقمي المصممة لمواكبة المتطلبات المتغيرة لأسواق المال السعودية المتنامية

تقدم "دراية المالية" نموذجاً استثمارياً فريداً يرتكز بصفة أساسية على النمو الهيكلي الذي تشهده أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية، مدعوماً بنموذج عمل متنوع ومرن صمم لتوليد أرباح مستدامة وعالية الجودة عبر مختلف دورات السوق.

وبفضل خبراتها المتميزة التي تجمع بين الوساطة الرقمية وإدارة الأصول والثروات، والمعززة بتقنياتها المملوكة لها وشراكاتها الاستراتيجية، تحقق الشركة التوافق بين ريادتها للسوق ونموذج عمل قائم على المنصات يهدف إلى تحقيق التوسع والكفاءة والمرونة.

وتستند "دراية المالية" في مسيرتها الناجحة إلى الابتكار المستمر، والسبق في طرح المنتجات، ومنظومة منتجات متنوعة، وهي ركائز تدعمها ثقة راسخة من العملاء، وقنوات توزيع فعالة، ومنهجية منضبطة لاستقطاب العملاء. ومع اعتمادها نموذج تشغيل مرن يستجيب لسلوكيات المستثمرين المتغيرة والانفتاح المستمر لأسواق المال، تتمتع الشركة بوضع مثالي يتيح لها اقتناص فرص النمو طويل الأجل، وتعزيز حصتها السوقية، وتحقيق عوائد مجزية خلال الدورات الاقتصادية المختلفة.

آفاق إيجابية للقطاع مدعومة بالقوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، والتحولات المستمرة في القطاع المالي، ووجود شريحة سكانية كبيرة تتمتع بوعي كبير بالعالم الرقمي

- **أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وسوق عالمية من الطراز الأول ذات ريادة إقليمية:** تعد المملكة العربية السعودية القوة الاقتصادية الأكبر في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، متميزة بتعدادها السكاني الشاب والنشط اقتصادياً، وثرواتها المتنامية. وبإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ حوالي 4.01 تريليون ﷼ (كما في عام 2025م)، تصنف المملكة ضمن أكبر الاقتصادات عالمياً، وتمثل نحو نصف إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وتحتل السوق المالية السعودية مكانة بارزة ضمن أكبر أسواق الأسهم عالمياً من حيث القيمة السوقية، وتظل السوق الأكبر والأكثر نشاطاً في الشرق الأوسط، مما يرسخ مكانتها كمركز إقليمي رئيسي للسيولة ووجهة أساسية لتدفقات رؤوس الأموال.
- **معطيات ديموغرافية وجاهزية رقمية مواتية:** تحظى المملكة بتركيبة سكانية شابة، حيث يمثل من هم في سن العمل حوالي 60% من السكان، مع الانتشار الشامل تقريباً لشبكة الإنترنت، مما يضعها في مصاف الأسواق الأكثر ترابطاً رقمياً على مستوى العالم ويدعم توسيع قاعدة المشاركة الاستثمارية.
- **رؤية السعودية 2030 كمحرك للنمو:** بفضل برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق عن رؤية 2030، يشهد قطاع الخدمات المالية دعماً قوياً يهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز نمو القطاع الخاص.
- **منظومة تداول عالية النمو:** تشهد مجالات مثل الوساطة الرقمية ازدهاراً كبيراً، حيث سجلت نمواً سنوياً بنحو 18% (للفترة 2019م-2025م) في قيمة التداولات عبر الإنترنت، على الرغم من التباطؤ الذي شهده عام 2025م نتيجة لظروف السوق الضعيفة. وقد شهدت منظومة التداول تحولاً هيكلياً نحو زيادة المشاركة المؤسسية، التي باتت تمثل اليوم حوالي 50% من إجمالي قيم التداول، مدفوعة بصعود التداول الخوارزمي، وصناعة السوق، والاستراتيجيات الكمية، وذلك في ظل بنية تحتية سوقية متقدمة.
- **ازدهار قطاع إدارة الأصول:** يشهد مجال إدارة الأصول ازدهاراً كبيراً، محققاً نمواً في الأصول المدارة بنسبة تقارب 15% (للفترة 2020م-2025م)، مدعوماً بتشريعات تنظيمية مواتية، وتوسع في خيارات المنتجات والأدوات الاستثمارية، وتزايد في نطاق خدمات المستثمرين من المؤسسات.

المنصة الاستثمارية الرقمية المستقلة الرائدة في المملكة العربية السعودية، والملتزمة بتبسيط الاستثمار وتعزيز الثروة المالية لجميع المستثمرين

- **منصة مستقلة رائدة في السوق:** تصنف "دراية المالية" كأكبر شركة وساطة في المملكة العربية السعودية من حيث الإيرادات والحصة السوقية. وقد واصلت الشركة تعزيز حصتها السوقية الإجمالية في كل من التداولات المحلية والدولية، مما يعكس نجاح نموذج عملها المتنوع. وبحلول نهاية عام 2025م، استحوذت "دراية المالية" على حصة سوقية تبلغ حوالي 13% من إجمالي نشاط تداول الوساطة، مما يرسخ مكانتها كأكبر مؤسسة سوق مالية (CMI) من حيث حجم التداول.
- **توفير وصول واسع للأسواق:** تتميز "دراية المالية" بمنصاتها الخاصة التي تتيح للعملاء سهولة الوصول إلى أكثر من 40 سوقاً محلياً وإقليمياً ودولياً ضمن منظومة متكاملة تماماً. وتغطي منصة دراية الأسواق المحلية والإقليمية وتشمل الأسهم، وأدوات الدخل الثابت، والمشتقات المالية، بينما توسع منصة دراية جلوبل نطاق الوصول ليشمل 33 سوقاً دولياً، موفرة بذلك مجموعة واسعة من فئات الأصول.
- **نمو قابل للتوسع يستهدف الشرائح غير المستفيدة:** نمت قاعدة عملاء "دراية المالية" بواقع 17 ضعفاً في الفترة من 2016م إلى 2025م. ومنذ عام 2018م، انضم ما يقارب 100% من العملاء الجدد عبر القنوات الرقمية، مما يعكس قدرة منتجات الشركة على مواكبة التوسع وتقديم حلول شاملة تلبي احتياجات شريحة أوسع من المستثمرين، ولاسيما المستثمرين الأفراد.
- **جاذبية قوية للمستثمرين الشباب من الجيل الرقمي:** شكل المستثمرون ممن لا تتجاوز أعمارهم 40 عاماً نسبة 70% تقريباً من حسابات العملاء لدى الشركة كما في نهاية عام 2025م، مما يعكس صداها القوي لدى المستثمرين الشباب والمتمرسين رقمياً.
- **ريادة في المنتجات مدفوعة بالابتكار والسبق في الطرح:** تواصل "دراية المالية" تعزيز مكانتها الفريدة من خلال سجل حافل بالابتكارات وطرح المنتجات لأول مرة في السوق. ويمثل إطلاق "برنامج تعزيز عائد الأسهم" (Stock Yield Enhancement Plan) -وهو المنتج الأول من نوعه في السوق السعودية- خطوة جوهرية نحو تطوير منظومة محلية لإقراض واقتراض الأوراق المالية. وتعقب هذه الخطوة خطط لتفعيل "البيع على المكشوف"، مما يؤهل "دراية المالية" لتصبح أول وسيط محلي يدير نموذج إقراض متكامل في المملكة العربية السعودية. وفي سياق متصل، تساهم الاستثمارات المستمرة لدعم "التداول المؤسسي" و"التداول عالي التردد" في تعزيز أنشطة صناعة السوق، وتوفير السيولة، وتطوير قدرات التنفيذ المتقدمة، مما يرسخ دور "دراية المالية" القيادي مع استمرار التحول الهيكلي للسوق المالية السعودية نحو الاستثمار المؤسسي.

مزايا الاستثمار (تتمة)

خبرات قوية في إدارة الأصول، تمكن الشركة من الاستحواذ على حصص أكبر من السوق والتوسع في خدماتها التي تشمل الأصول ذات الهامش المرتفع

- **توسع في خيارات إدارة الأصول:** حرصت الشركة على تنمية نشاطها في إدارة الأصول بشكل كبير من خلال توسيع محفظة منتجاتها، مع التركيز على الأسواق العامة والخاصة.
- **نمو استثنائي في الأصول المدارة:** تضاعفت قيمة أصولها المدارة لتصل إلى 22.5 مليار ﷼ بنهاية عام 2025م، مقارنة مع 5.6 مليار ﷼ في عام 2020م، محققة بذلك معدل نمو سنوي مركب لافتاً بلغ 32% (للفترة 2020م-2025م)، وهو ما يفوق بكثير معدل نمو السوق السعودية البالغ 15% خلال الفترة نفسها.
- **نمو قوي في صناديق الأسواق العامة:** سجلت صناديق الأسواق العامة لدى "دراية المالية"- التي تشمل الأسهم، والدخل الثابت، وإدارة النقد- نمواً بمعدل سنوي مركب قارب 68% بين عامي 2020م و2025م، لتتجاوز قيمتها 17 مليار ﷼ .
- **منتجات مبتكرة في الأسواق الخاصة:** تدير أعمال الأسواق الخاصة في "دراية المالية" أصولاً بقيمة تناهز 6 مليار ﷼ كما في نهاية عام 2025م. وانطلاقاً من هذا الأساس القوي، تواصل الشركة توسيع منصة الأسواق الخاصة من خلال إطلاق صناديق متعددة تغطي فئات الأصول البديلة والعقارية، مما يعزز دور هذا القطاع كمحرك رئيسي للنمو وتنويع مصادر الإيرادات.
- **ربحية قوية ومتفوقة على متوسط أداء السوق:** أظهرت الشركة ربحية قوية، حيث حققت هامشاً مجمّعاً بلغ 69 نقاط أساس في عام 2025م، وهو مستوى يتجاوز متوسط الهامش البالغ 60 نقطة أساس لدى مؤسسات السوق المالية (CMIs) الأخرى.
- **التزام بالمعايير العالمية:** حصلت "دراية المالية" على تصنيف جودة مدير الاستثمار "MQ2" من "موديز"، ويلتزم قسم الأسواق المالية في الشركة بالمعايير العالمية لقياس أداء الاستثمار (GIPS)، الأمر الذي يؤكد التزامها بالحفاظ على أعلى معايير إدارة الاستثمار.

تقنية خاصة ومطورة بهدف توفير تجربة رقمية متفوقة، وتعزيز سرعة الاستجابة للسوق، والتوسع المرن والكفاءة التشغيلية

- **منظومة تقنية خاصة ومتميزة:** طورت "دراية المالية" أنظمتها التقنية الأساسية داخلياً، مما يمنحها قدرة أكبر على التوسع، ويعزز أداءها في إنجاز المعاملات، ويضمن بالتالي استجابة أسرع لمتطلبات السوق، مع الاحتفاظ بسيطرة كاملة على تحسينات النظام والابتكار. وترتكز هذه البنية التحتية الخاصة على واجهات برمجة تطبيقات (API) قوية، تتيح التكامل السلس مع منصات وتطبيقات الجهات الخارجية لتوسيع الوظائف، ودعم استراتيجيات التداول المتطورة، والتوسع بكفاءة مع تطور احتياجات العملاء.
- **استثمار مستدام في البنية التحتية الرقمية:** قامت "دراية المالية" بضخ استثمارات كبيرة ومستمرة في بنيتها التحتية لتقنية المعلومات والحلول الرقمية، والتي تضاعفت بشكل ملحوظ لتعزيز متانة المنصة ودعم أحجام تداول أعلى، وتلبية الطلب في أوقات الذروة، ودعم النمو المستمر.
- **تجربة عملاء رقمية بالكامل:** تساهم تجربة العملاء الرقمية بالكامل – التي تشمل الانضمام السلس عبر الهاتف الجوال دون الحاجة لفتح حساب جارٍ- إلى جانب ميزات محسنة مثل الموافقات السريعة على تمويل الهامش، والمنصات الفورية، وقدرات التداول الموسعة، في توفير تجربة استثمارية سلسة ومرنة.
- **تفاعل مع العملاء عبر قنوات متعددة:** يتم دعم عمليات استقطاب العملاء عبر الإنترنت من خلال قدرات القنوات المتعددة (omni-channel) التي تشمل الموقع الإلكتروني، والهاتف الجوال، والهاتف الثابت، مما يوفر للعملاء المرونة وسهولة الوصول.
- **نموذج تشغيلي مرن يقود الابتكار المستمر:** تشجع "دراية المالية" التعاون المرن بين فرق الأعمال والتقنية لتحفيز الابتكار المستمر، وضمان رضا العملاء وتعزيز العلاقة معهم على المدى الطويل، مما يعزز تميز الشركة بشكل أكبر في السوق.

سجل مالي قوي يتمثل بمسار ثابت للنمو ونسب ربحية قوية وعوائد كبيرة

- **أداء تشغيلي قوي لمختلف قطاعات أعمال الشركة يعزز قوة الأداء المالي:** حققت "دراية المالية" أداءً مالياً قوياً على مدار السنين، حيث ارتفع دخلها التشغيلي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 27% خلال الفترة من 2020م إلى 2025م.
- **ربحية متنامية:** ارتفع صافي الربح ليصل إلى 400 مليون ﷼ في عام 2025م، مقارنة مع 105 ملايين ﷼ في عام 2020م، مع ارتفاع هامش صافي الربح لعام 2025م إلى 43% مقارنة مع 38% في عام 2020م.
- **مكاسب الكفاءة التشغيلية:** واصلت "دراية المالية" تحسين كفاءتها التشغيلية على مر السنين مع انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل، التي تراجعت من 59% في عام 2020م إلى 43% في عام 2025م.
- **ميزانية عمومية مرنة وتدفقات نقدية قوية:** تحافظ الشركة على ميزانية عمومية قوية، وتوليد قوي للتدفقات النقدية، وعائد مرتفع على حقوق الملكية، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية السنوي 39% في عام 2025م.
- **نموذج منخفض النفقات الرأسمالية:** يضمن نموذج أعمال "دراية المالية" الفعال الذي يتسم بنفقات رأسمالية منخفضة (capex-light)، استدامة الربحية ودعم نمو الأعمال بأقل قدر من متطلبات رأس المال.
- **التزام بعوائد المساهمين:** أظهرت الشركة التزامها بخلق قيمة للمساهمين، حيث رفعت نسبة توزيع الأرباح إلى 80% في عام 2025م مقارنة بـ 15% في عام 2020م.

فريق خبير ومتمرس بقيادة مؤسس الشركة يتمتع بسجل حافل من النجاحات

- **مجلس إدارة ذو رؤية ثاقبة بقيادة المؤسس:** تستفيد "دراية المالية" من فريق إدارة مخضرم يرأسه الشريك المؤسس ورئيس مجلس الإدارة السيد طه بن عبدالله القويز. ويضم مجلس الإدارة نخبة من المهنيين ذوي الخبرة العالية وخلفيات متنوعة في قطاعات مختلفة.
- **فريق إدارة متمرس ومحنك:** يتمتع فريق الإدارة القوي والمتمرس بخبرة مجمعة تزيد على 150 عاماً، ويمتلك مزيجاً فريداً من الخبرات عبر القطاعات، والرؤى المحلية، وسجلاً حافلاً في تنفيذ الاستراتيجيات.
- **مؤسسة تقودها التقنية:** يخصص حوالي 50% من القوى العاملة في "دراية المالية" للتقنية، والمنصات الرقمية، وتطوير تقنية المعلومات، مما يدعم جهود الابتكار في الشركة ويعزز ريادتها وتقدمها التقني.
- **عقلية مبتكرة وتعاونية مكرسة لتحقيق النمو:** تعمل هذه القيادة الديناميكية على تعزيز ثقافة الابتكار، وتنمي بيئة عمل تزدهر فيها الفرق، معززةً ثقافة التميز التي تترجم إلى نتائج استثنائية للعملاء.

معلومات المساهمين

تعزيز الثقة عبر تواصل فعّال ومنظم مع المستثمرين

منذ نجاح طرحها العام الأولي في مارس 2025م، قطعت "دراية" أشواطاً كبيرة في تأسيس إطار عمل منظم لعلاقات المستثمرين يتماشى مع المعايير العالمية، ويدعم إجراء تواصل يتسم بالشفافية والاستمرارية والجودة العالية مع المجتمع الاستثماري. وقد عملت الشركة على ترسيخ ممارسات مؤسسية للتواصل مع المستثمرين، ورفع معايير الإفصاح وضمان اتساقها، إلى جانب التفاعل الاستباقي مع المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين عبر مكالمات الأرباح، والاجتماعات الفردية، والمشاركة في مؤتمرات مختارة.

وقد أثمرت هذه المبادرات عن تعميق فهم المستثمرين لاستراتيجية "دراية" وأدائها المالي ومسار نموها على المدى الطويل، مما عزز الثقة في الجدوى الاستثمارية للشركة. وفي الوقت ذاته، طورت "دراية" إجراءات وآليات داخلية تواكب متطلبات النمو في علاقات المستثمرين، وهياكل حوكمة، وأطراً لإعداد التقارير، وذلك لضمان الامتثال التنظيمي والتوافق مع أفضل الممارسات في السوق.

وفي المرحلة المقبلة، تواصل "دراية" تركيزها على تطوير برنامج علاقات المستثمرين من خلال توسيع قنوات الاتصال، وزيادة عمق التفاعل مع المستثمرين، والتحسين المستمر لجودة الإفصاحات. وانطلاقاً من الزخم الذي تحقق خلال العام، تسعى الشركة إلى بناء علاقات بنّاءة ومستدامة مع المجتمع الاستثماري، بما يدعم خلق قيمة مستدامة للمساهمين.

بيانات المساهمين

تاريخ الإدراج
2025/03/10م

السوق المالية
السوق الرئيسية لتداول السعودية

الرمز
4084

القطاع
الخدمات المالية

الرمز الدولي (ISIN)
SA1690F1VQ15

عدد الأسهم المصدرة
249.74 مليون سهم

القيمة الاسمية للسهم
2 ﷼

سعر الإغلاق كما في 31 ديسمبر 2025م
25.70 ﷼

القيمة السوقية كما في 31 ديسمبر 2025م
6.4 مليار ﷼

ملكية الأجانب كما في 31 ديسمبر 2025م
%7.67

الأسهم الحرة
%38.2

قيمة التداول للعام المالي 2025م
6.8 مليار ﷼

متوسط قيمة التداول اليومي للعام المالي 2025م
33 مليون ﷼

أداء سعر السهم

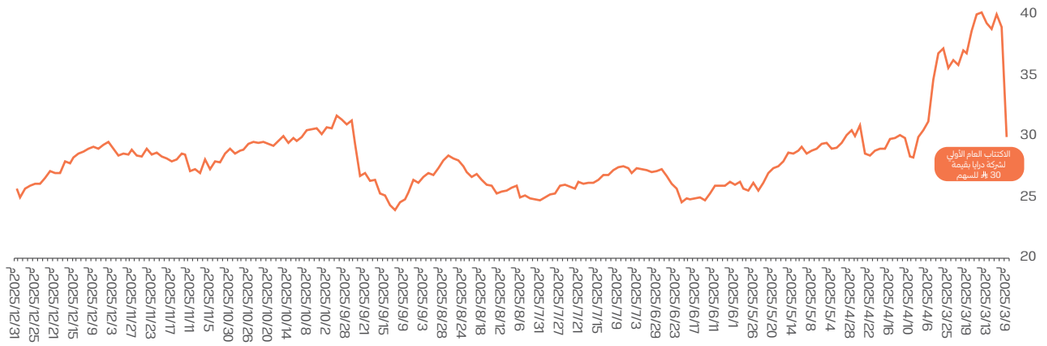

تفاصيل توزيعات الأرباح

الفترة	تاريخ الإعلان	تاريخ الاستحقاق	تاريخ التوزيع	حصة السهم من التوزيع (﷼)	إجمالي التوزيعات المعلنة (مليون ﷼)	نسبة توزيع الأرباح
الربع الأول 2025م	2025/04/23م	2025/05/01م	2025/05/14م	0.325	79.13	%74
الربع الثاني 2025م	2025/07/20م	2025/07/27م	2025/08/06م	0.33	80.37	%75
الربع الثالث 2025م	2025/10/06م	2025/10/13م	2025/10/23م	0.33	80.39	%81
الربع الرابع 2025م	2025/12/03م	2025/12/08م	2025/12/18م	0.33	80.40	%92

كبار المساهمين

ملكية 5% أو أكثر من الأسهم المصدرة	عدد الأسهم (مليون)	نسبة الملكية (%)
طه عبد الله القويز	48.07	%19.25
شركة عبد العزيز بن إبراهيم الجماز وإخوانه	18.93	%7.58
شركة سند للاستثمار	18.36	%7.35
شركة الطوق المحدودة	13.59	%5.44

أبرز المؤشرات

105
اجتماعات مع المستثمرين

4
مكالمات أرباح

190
مؤسسة استثمارية تم الاجتماع معها

2
اجتماعات الجمعية العامة

8
مؤتمرات عالمية ومحلية تمت المشاركة

02

المراجعة الاستراتيجية

كلمة رئيس مجلس الإدارة 30
رسالة الرئيس التنفيذي 34
نموذج أعمالنا 38
استراتيجيتنا ومؤشرات الأداء الرئيسية 40
التقنية والابتكار 42
نظرة عامة على السوق 48
نظرة عامة على الأعمال 52
مراجعة الرئيس التنفيذي المالي 58
لمحة عامة عن الأداء المالي 62
الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية 68

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يتوافق مسار نمو "دراية المالية" توافقاً وثيقاً مع التحول الاقتصادي الشامل الذي تشهده المملكة ومستهدفات رؤية السعودية 2030.

طه بن عبدالله القويز
رئيس مجلس الإدارة

وعودٌ تتجسد. إنجازاتٌ تتحقق.

نجحنا خلال عام 2025م بكتابة فصل جديد في مسيرة نجاح شركة "دراية المالية"، إذ انتقلنا بعد نجاح الطرح العام الأولي إلى مرحلة تتسم بمعايير إفصاح أعلى، وقاعدة مستثمرين أوسع، ومنظومة حوكمة ناضجة. ورغم التقلبات الحادة في الأسواق وحالة عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي العالمي، حافظنا على تركيزنا الاستراتيجي وحققنا أداءً تشغيلياً ومالياً يعكس مرونة نموذج أعمالنا وقدرة منصتنا الرقمية على مواكبة مختلف ظروف السوق.

تقوم رسالتنا منذ التأسيس على تيسير الاستثمار والتداول في المملكة العربية السعودية وجعلهما في متناول جميع المستثمرين. وعلى مدى السنوات الماضية، بنينا منصة رقمية تعمل بتقنية مملوكة تتيح للمستثمرين الوصول إلى الفرص في الأسواق المحلية والعالمية عبر تجربة رقمية سلسة وآمنة وفعالة. واليوم، تصنف "دراية المالية" بوصفها المنصة الرقمية المستقلة الرائدة للاستثمار في المملكة، وأكبر شركة وساطة مالية في السوق من حيث القيمة المتداولة والتي تجاوزت 447 مليار ﷼ خلال العام.

إسهام فاعل في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتنمية أسواق المال

يتوافق مسار نمو "دراية المالية" توافقاً وثيقاً مع التحول الاقتصادي الشامل الذي تشهده المملكة ومستهدفات رؤية السعودية 2030. وتدعم رسالتنا المتمثلة في توسيع قاعدة الشمول المالي وتيسير الاستثمار أهداف برنامج تطوير القطاع المالي وجهود تعميق أسواق المال السعودية وزيادة كفاءتها.

ونواصل إسهاماتنا في تطوير المنظومة المالية من خلال المشاركة الفاعلة في مبادرات القطاع والتواجد في المنصات العالمية المتخصصة. وتأتي رعايتنا للمؤتمرات والملتقيات الكبرى في قطاع الخدمات المالية تعبيراً عن التزامنا بتعزيز أسواق المال في المملكة، والإسهام في بناء بيئة استثمارية شاملة تعتمد على التقنية الحديثة وتستوعب مختلف شرائح المستثمرين.

مواصلة تنفيذ استراتيجيتنا طويلة الأجل بكفاءة وانضباط

واصلنا خلال العام تنفيذ محاور استراتيجيتنا القائمة على تحقيق نمو مستدام، وتنويع مصادر الإيرادات، وبناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مع الالتزام بكفاءة الإنجاز ومعايير حوكمة سليمة.

وتتمحور أولوياتنا الاستراتيجية حول رفع جودة خدماتنا للعملاء، وتوسيع خيارات المنتجات، وتحويل مزيج الإيرادات نحو مصادر دخل متكررة ذات جودة أعلى، مدعومةً ببنية رقمية تواكب التوسع واستثمار مستمر في التقنية وإدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية.

وفي نشاط الوساطة، عززنا حضورنا في قطاع خدمات الأفراد واتخذنا في الوقت ذاته خطوات جوهرية لبناء قدراتنا المؤسسية. وأنشأنا فريقاً معنياً بخدمات تداول الشركات، ورفعنا مستوى البحوث والخبرات المعرفية المباشرة لتلبية التحولات في هيكل المشاركة في السوق. وأطلقنا كذلك "برنامج تحسين عوائد الأسهم"، وهو أول نموذج آلي متكامل لإقراض الأسهم في المملكة، مما أتاح فرصاً جديدة لزيادة العوائد ورفع مستوى ارتباط العملاء بخدماتنا.

وفي مجال إدارة الأصول والثروات، أعدنا إطلاق منصة "دراية سمارت" الرقمية، وطرحنا مجموعة جديدة من الصناديق تشمل استراتيجيات الأسواق الخاصة والاستراتيجيات العقارية. وأسهمت هذه المبادرات في توسيع تشكيلة منتجاتنا ودعم تحولنا نحو مصادر إيرادات أكثر تنوعاً واستمرارية. كما رفعنا مستوى منظومة الحوكمة بتعيين دار المراجعة الشرعية للإشراف على التوافق الشرعي في منتجاتنا وخدماتنا كافة.

تصنف "دراية المالية" بوصفها المنصة الرقمية المستقلة الرائدة للاستثمار في المملكة، وأكبر شركة وساطة مالية في السوق من حيث القيمة المتداولة والتي تجاوزت 447 مليار ﷼ خلال العام.

إجمالي توزيعات الأرباح بمقدار

320 مليون ﷼

كلمة رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

استثمار التطورات التنظيمية المتسارعة في الأسواق المالية السعودية

تشهد الأسواق المالية السعودية تطوراً متسارعاً تدعمه إصلاحات تنظيمية متقدمة وتكاملاً متزايداً مع الأسواق العالمية. وخلال العام، نفذت هيئة السوق المالية وتداول السعودية عدداً من المبادرات الهادفة إلى تعزيز السيولة وتوسيع مشاركة المستثمرين ورفع كفاءة السوق.

ومن أبرز هذه التطورات قرار فتح باب الاستثمار المباشر في السوق الرئيسية السعودية – تداول أمام جميع المستثمرين الأجانب غير المقيمين، والذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2026م. ويوسع هذا الإصلاح إجمالي السوق المتاح بشكل ملموس ويفتح آفاقاً جديدة لتدفق رؤوس الأموال. واستعداداً لهذا التحول، طورنا قدراتنا في التجربة الإلكترونية الكاملة للتسجيل الرقمي، وعززنا ربطنا بالأسواق الدولية لنكون جاهزين لاستقبال شريحة أوسع من المستثمرين العالميين.

وتؤكد هذه التطورات مجتمعةً الجاذبية طويلة الأجل للسوق السعودية، وتدعم مسار نمو "دراية المالية" بوصفها منصة استثمار رقمية رائدة في المملكة.

تحقيق عوائد مجزية للمساهمين

حققنا خلال العام أداءً مالياً قوياً رغم الظروف الخارجية الصعبة، مستندين إلى كفاءة الإنجاز ونموذج أعمال متنوع تقوده التقنية الحديثة.

وانطلاقاً من التزامنا بخلق قيمة مستدامة للمساهمين، أعلنا عن توزيعات أرباح بلغ إجماليها 320 مليون ﷼ عن العام، بواقع 1.315 ﷼ للسهم الواحد. ويعكس هذا القرار قوة أرباحنا وثقتنا في آفاق النمو طويلة الأجل للشركة.

بناء شراكات استراتيجية تدعم نمونا مستقبلاً

واصلنا كذلك الاستثمار في الفرص الاستراتيجية التي تدعم نمونا طويل الأجل. وخلال العام، شاركنا في زيادة رأس المال لبنك D360، محافظين على حصتنا البالغة 20%. ويعكس هذا الاستثمار ثقتنا في الإمكانات الواعدة لقطاع الخدمات المصرفية الرقمية في المملكة، وفي أوجه التكامل التي يمكن تحقيقها بين منصات الخدمات المالية الرقمية.

تهيئة قدراتنا لمواصلة التنويع والتوسع

نتطلع إلى المرحلة المقبلة بثقة في آفاق النمو طويلة الأجل للأسواق المالية السعودية، وفي قدرتنا على الاستفادة من الفرص التي تحملها هذه المرحلة. وسنواصل تعزيز تواجدنا في الأسواق المختلفة، وطرح منتجات وخدمات مبتكرة، وتوثيق شراكاتنا الاستراتيجية. ويبقى تركيزنا منصباً على كفاءة الإنجاز، والابتكار المستمر، وبناء قيمة مستدامة لمساهمينا وعملائنا ومنظومة الخدمات المالية في المملكة.

ونيابةً عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والامتنان لقيادة المملكة العربية السعودية على رؤيتها الثاقبة ودعمها المستمر لقطاع الخدمات المالية، ولهيئة السوق المالية وتداول السعودية على توجيههما المستمر وتعاونهما البناء.

كما أشكر زملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفريق الإدارة التنفيذية، وجميع الموظفين على تفانيهم وجهودهم خلال العام. وأتوجه بالتقدير لمساهمينا وعملائنا وشركائنا على ثقتهم المتواصلة ودعمهم لنا، ونحن ندخل هذا الفصل الجديد من مسيرتنا بوصفنا شركة مدرجة في تداول السعودية.

انطلاقاً من التزامنا بخلق قيمة مستدامة للمساهمين، أعلنا عن توزيعات أرباح بلغ إجماليها 320 مليون ﷼ عن العام، بواقع 1.315 ﷼ للسهم الواحد. ويعكس هذا القرار قوة أرباحنا وثقتنا في آفاق النمو طويلة الأجل للشركة.

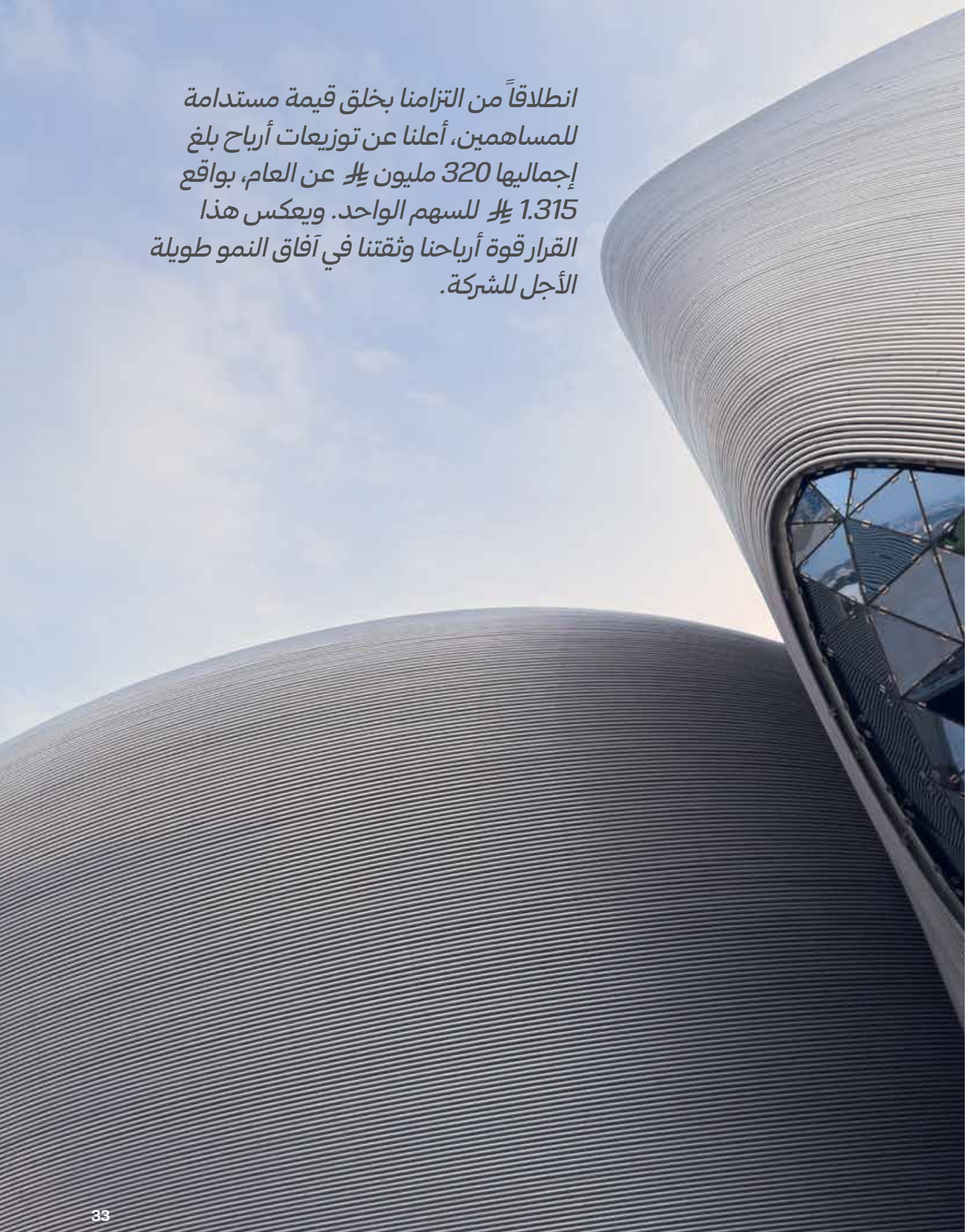

رسالة الرئيس التنفيذي

يعتمد نموّنا على ريادة الوساطة، وتوسّع إدارة الأصول، وابتكار الحلول الرقمية للثروات.

محمد الشماسي
الرئيس التنفيذي

تحقيق نتائج متميزة بفاعلية الإنجاز وقوة الابتكار

سجلت "دراية المالية" خلال عام 2025م أداءً قوياً عكس قدرتها على الحفاظ على استقرار نتائجها في ظل تقلبات أسواق الأسهم المحلية وتصاعد حالة الضبابية في الأسواق العالمية، إذ واصلنا التركيز على أولوياتنا الاستراتيجية وحققنا نتائج مالية تتوافق مع التوقعات التي قدمناها للمستثمرين. وقد أسهم تنوع نموذج أعمالنا في التخفيف من التحديات التي شهدتها بعض قطاعات السوق المحلية خلال العام.

واصلنا خلال عام 2025م ترسيخ مكانتنا بوصفنا المنصة الاستثمارية الرقمية المستقلة الرائدة في المملكة العربية السعودية، وأكبر شركة وساطة من حيث قيمة التداول. وتجاوزت قيمة التداولات على منصتنا 447 مليار ﷼ محلياً وعالمياً، مع الحفاظ على حصة سوقية تبلغ 20% في نشاط الوساطة (قيمة التداول عبر الإنترنت محلياً وقيمة التداولات في الأسواق الأجنبية)، وهو ما يؤكد اتساع حجم منصتنا وثقة عملائنا بقدرتها على تلبية تطلعاتهم الاستثمارية بكفاءة وموثوقية.

وفي السياق ذاته، أتممنا بنجاح الطرح العام الأولي لأسهم الشركة، في خطوة نوعية ترسخ تحولنا إلى شركة مدرجة. وقد أسهم هذا التحول إلى شركة مساهمة عامة في رفع مستوى الحوكمة، وتعزيز الانضباط المؤسسي في مختلف إدارات الشركة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، مما يهيئ "دراية المالية" للانطلاق نحو مرحلة نمو جديدة.

ترسيخ الريادة في قطاع الوساطة

تمثل الوساطة ركيزة أساسية في أعمالنا، وأحد أبرز روافد النمو واستقطاب العملاء. وخلال عام 2025م، رسخنا مكانتنا بوصفنا أكبر منصة وساطة مستقلة انطلاقاً من المملكة، والمزود الأول لخدمات الوساطة الدولية للمستثمرين في المملكة.

وعلى صعيد المنتجات، واصلنا تطوير محفظة حلولنا وقدراتنا في مجال التداول، مع توجيه مزيج الإيرادات نحو مصادر دخل متكررة وأعلى جودة. وقد شكل إطلاق "برنامج تعزيز عائد الأسهم المتوافق مع الشريعة" – وهو الأول من نوعه في السوق السعودية – إنجازاً بارزاً يتيح للمستثمرين الاستفادة من ممتلكاتهم مع الاحتفاظ بملكيتها، مما يفتح آفاقاً جديدة لتحقيق عوائد إضافية ويزيد ارتباط العملاء بمنصتنا.

إضافة إلى ذلك، أنشأنا فريقاً معنياً بخدمات تداول الشركات، في خطوة تعكس التزامنا بتوسيع قاعدة عملائنا والاستجابة للتحول الملحوظ المتمثل في ارتفاع مشاركة المستثمرين المؤسسيين في أسواق المال السعودية. ويعزز هذا الفريق قدرتنا على خدمة شريحة أوسع من المستثمرين، ويرفع من جودة وعمق خدمات الوساطة التي نقدمها.

تنويع أعمال إدارة الأصول وتنميتها

حافظ قطاع إدارة الأصول على كونه أحد أبرز محركات نمونا خلال العام، إذ بلغ حجم الأصول المدارة بنهاية عام 2025م نحو 22.5 مليار ﷼، بنسبة نمو بلغت 31% على أساس سنوي، متفوقاً بفارق ملحوظ على معدل نمو السوق ككل.

وتقوم استراتيجيتنا على بناء منصة متنوعة وعالية الجودة لإدارة الأصول، مع زيادة حصة استراتيجيات الأسواق العامة والأسواق الخاصة في محفظة الصناديق. وخلال العام، أطلقنا مجموعة من الصناديق الجديدة التي تشمل فئات أصول متعددة، من بينها صندوقا دخل ثابت مهيكلان، وصندوق أسهم يركز على سوق نمو – السوق الموازية، ومنتج ائتمان خاص عالمي، وصندوق يركز على الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن استراتيجيات عقارية متعددة.

وتجسد هذه المبادرات حرصنا على توسيع حضورنا في أعمال إدارة الأصول، وبناء مصادر دخل متكررة وأعلى جودة، مع مواصلة تقديم أداء تنافسي يلبي تطلعات عملائنا ويحقق لهم عوائد مجزية.

تجاوزت قيمة التداولات على منصتنا 447 مليار ﷼ محلياً وعالمياً، مع الحفاظ على حصة سوقية تبلغ 20% في نشاط الوساطة.

بلغ حجم الأصول المدارة بنهاية عام 2025م نحو

22.5 مليار ﷼

رسالة الرئيس التنفيذي (تتمة)

تطوير حلول إدارة الثروات الرقمية وتعزيز العلاقة مع العملاء

أعدنا في قطاع إدارة الثروات إطلاق منصة الاستثمار الرقمية "دراية سمارت"، التي توفر للعملاء محافظ جاهزة للاستثمار يعدها فريق من المتخصصين، ويمكن الاستثمار فيها بمبلغ لا يتجاوز 100 ﷼. ويمثل هذا الإطلاق المتجدد خطوة نوعية في استقطاب شريحة أوسع من المستثمرين الأفراد ودعم أهدافهم في الادخار والاستثمار طويل الأجل.

وإلى جانب الابتكار في المنتجات، رفعنا قدرات التسويق الرقمي وعززنا جهود التفاعل مع العملاء، مما أتاح لنا التواصل بشكل أدق مع احتياجات قاعدة عملائنا المتنامية وبناء علاقات أعمق معهم. وتأتي هذه المبادرات في صميم طموحنا نحو بناء منصة استثمارية شاملة تمتلك مقومات قوية للنمو وتعطي الأولوية لتلبية احتياجات المستثمرين.

تحقيق عوائد استراتيجية من الاستثمارات والمحفظة الخاصة

حققت المحفظة الاستثمارية للشركة نتائج إيجابية خلال العام، مدعومةً بارتفاع مكاسب إعادة التقييم في عدد من الاستثمارات الرئيسية. كما شاركنا في زيادة رأس مال "بنك D360" بمبلغ 98 مليون ﷼، مع المحافظة على حصتنا الاستراتيجية في البنك.

ونؤمن بأن الخدمات المصرفية الرقمية ستؤدي دوراً متنامياً في المنظومة المالية بالمملكة، وأن شراكتنا مع "بنك D360" توفر أوجه تكامل استراتيجي وتجاري طويل الأجل مع منصتنا الاستثمارية الأساسية.

بناء الكفاءات والاستثمار في الثقافة المؤسسية والتقنية

يظل فريق عملنا الركيزة الأساسية لنجاحنا. وخلال العام، أطلقنا "برنامج تملك الأسهم للموظفين"، الذي أتاح لكل موظف في الشركة أن يصبح شريكاً فيها بامتلاكه جزءاً من أسهمها. ويعزز هذا البرنامج التوافق بين الأداء الفردي وخلق القيمة طويلة الأجل للمساهمين، ويرسخ ثقافة المساءلة وروح الملكية والنجاح المشترك.

كما واصلنا تنمية فريقنا وتعزيز قدراته، مع التركيز بشكل خاص على الكفاءات في مجالي التقنية ونظم المعلومات. ويعمل حالياً أكثر من ثلث موظفينا في هذين المجالين، وهو ما يعكس التزامنا ببناء شركة يقودها الابتكار في المنتجات وتعتمد على التقنية في صميم عملياتها.

وعلى مستوى البنية التحتية الرقمية، واصلنا الاستثمار في تطوير منظومتنا الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول وتجربة العميل. كما أطلقنا مبادرات الذكاء الاصطناعي لرفع الإنتاجية وتعزيز فهم تفضيلات المستثمرين وسلوكياتهم، مما يرسي الأساس لتوظيف أوسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في السنوات المقبلة.

تهيئة المنصة لنقلة نوعية في عام 2026م

نتوقع أن يشهد عام 2026م تحولاً جوهرياً في حجم السوق المتاح لخدماتنا. فبينما اقتصرت منصتنا تاريخياً على خدمة المستثمرين المقيمين في المملكة، ستتيح المستجدات التنظيمية الجديدة استقطاب قاعدة أوسع من المستثمرين داخل المملكة وخارجها، مما يفتح أمام منصتنا فرص نمو واعدة ويعزز مكانتها الاستراتيجية.

واستعداداً لهذا التحول، نعمل على توسيع منصة "دراية" عالمياً، مع التركيز على تعزيز الحضور الدولي، ورفع قدرات التسويق الرقمي، وطرح منتجات جديدة تلبي احتياجات شريحة أوسع من المستثمرين. وسنواصل الاستثمار في التقنية، وإثراء قدرات منصتنا، وتوظيف حلول ذكاء اصطناعي متقدمة في مختلف قطاعات أعمالنا.

وتتركز أولوياتنا للعام المقبل على أهداف واضحة تشمل توسيع منصتنا، وتنمية قاعدة عملائنا، وتعزيز تنوع منتجاتنا، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا.

شكر وتقدير

ختاماً، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الكرام على توجيههم ودعمهم المتواصل. كما أشكر فريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم والتزامهم وإخلاصهم في العمل خلال العام.

وأودّ أن أعرب عن عميق امتناني لعملائنا ومساهمينا والجهات التنظيمية وشركائنا على ثقتهم الغالية ودعمهم المستمر. نتطلع إلى استكمال ما أنجزناه في عام 2025م وتحقيق تطلعاتنا في السنوات المقبلة بإذن الله.

يظل فريق عملنا الركيزة الأساسية لنجاحنا. وخلال العام، أطلقنا "برنامج تملك الأسهم للموظفين"، الذي أتاح لكل موظف في الشركة أن يصبح شريكاً فيها بامتلاكه جزءاً من أسهمها. ويعزز هذا البرنامج التوافق بين الأداء الفردي وخلق القيمة طويلة الأجل للمساهمين، ويرسخ ثقافة المساءلة وروح الملكية والنجاح المشترك.

نموذج أعمالنا

نموذج أعمال ريادي يعتمد على الحلول الرقمية لتقديم قيمة مستدامة

تستند "دراية المالية" في نموذج أعمالها إلى التوظيف المنضبط لمكامن قوتها الجوهرية، بهدف تقديم حلول استثمارية متكاملة تواكب متطلبات النمو. وتعمل الشركة على تمكين عملائها من الوصول إلى طيف واسع من الفرص الاستثمارية، مستفيدةً من المزيج الفريد الذي يجمع بين منصاتها الرقمية المطوَّرة داخلياً، وخبراتها العميقة في أسواق المال، وممارسات الحوكمة الرصينة، مع تركيزها المستمر على تعزيز الكفاءة، والمرونة التشغيلية، وإدارة المخاطر. ويُسهم هذا النهج في ترجمة قدرات "دراية المالية" إلى أداء مالي قوي ومستدام، وبناء علاقات وثيقة طويلة الأجل مع العملاء، وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين وأصحاب المصلحة، فضلاً عن دعم مسيرة تطوير الأسواق المالية السعودية بما ينسجم مع الأولويات الوطنية.

الموارد (المدخلات)

رأس المال المالي
- حقوق المساهمين والأرباح المبقاة
- الإيرادات الناتجة عن العمليات والإيرادات المتكررة
- رأس المال المخصص لتعزيز التقنية وتطوير المنصات

رأس المال المصنّع (الأصول التقنية والتشغيلية)
- منصات التداول والاستثمار الرقمية
- البنية التحتية لتقنية المعلومات، والأنظمة، وهيكلية الأمن السيبراني
- المرافق التشغيلية والمكتبية

رأس المال البشري
- كفاءات مهنية متخصصة في مجالات الوساطة، وإدارة الأصول، والتقنية، والمخاطر، والالتزام
- قيادات تتمتع بخبرة عميقة في الأسواق المالية السعودية
- برامج مستمرة للتطوير والتعلم المهني

رأس المال الفكري
- أنظمة تداول مطوّرة داخلياً وقدرات متقدمة لإجراءات التسجيل الرقمي
- أطر عمل استثمارية، وسياسات، وإجراءات داخلية مُحكَمة
- تحليلات البيانات، والأبحاث، والمعرفة الفنية المتخصصة في تطوير المنتجات

رأس المال الاجتماعي والعلاقات
- مكانة قوية للعلامة التجارية وحضور راسخ في السوق المالية السعودية
- علاقات طويلة الأمد مع الجهات التنظيمية، وأمناء الحفظ، والأسواق المالية، والشركاء
- علاقات موثوقة مع العملاء لدى قطاعي الأفراد والمؤسسات

أنشطة الأعمال الرئيسية

الوساطة والتداول الرقمي
- إتاحة الوصول المباشر إلى الأسواق المحلية، والإقليمية، والدولية
- تنفيذ الأوامر، ومطابقة الصفقات، وإعداد التقارير
- توفير التمويل بالهامش وخدمات التداول ذات القيمة المضافة

إدارة الأصول والثروات
- إدارة المحافظ الخاصة وصناديق الاستثمار
- تقديم حلول استثمارية متنوعة تتواءم مع أهداف العملاء
- مراقبة المحافظ، وإصدار تقارير الأداء، وإدارة المخاطر

تسجيل وخدمة العملاء
- فتح الحسابات رقمياً وإتمام إجراءات "اعرف عميلك" (KYC)
- تقديم الدعم للعملاء، وإدارة العلاقات، والتوعية الاستثمارية
- التواصل المستمر وتعزيز التفاعل مع العملاء

تطوير التقنية والمنصات
- التطوير المستمر للمنصات الرقمية وتطبيقات الهواتف الذكية
- توظيف الأتمتة، وتحليلات البيانات، وضوابط الأمن السيبراني
- الربط التقني مع البنية التحتية للسوق ومزودي الخدمات

إدارة المخاطر والحوكمة
- تطبيق الالتزام التنظيمي وأطر الرقابة الداخلية
- مراقبة مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السيبرانية
- أعمال التدقيق، وخدمات التأكيد، والرقابة الحوكمية

الاستراتيجية والرؤية والرسالة

الرؤية

تتمثل رؤيتنا في أن نكون المؤسسة المالية الأكثر إثراءً لعملائها، من خلال تقديم المنتجات الأكثر ابتكاراً والخدمات الأكثر تميزاً في المملكة العربية السعودية

الرسالة

تكمن رسالتنا في أن نكون الخيار الاستثماري الأول والأكثر شمولاً، من خلال توفير فرص استثمارية متكاملة وميسرة تُمكّن عملاءنا من تحقيق أهدافهم المستقبلية

مجالات التركيز الاستراتيجي

- تعزيز البنية الرقمية وإطلاق منتجات مبتكرة تلبي تطلعات السوق
- تحسين رحلة العميل وتيسير الوصول إلى الخدمات الاستثمارية
- زيادة حجم الأصول المدارة وتوسيع قاعدة العملاء في مجال إدارة الثروات
- تعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام
- دعم الشمول المالي ونشر الثقافة الاستثمارية في المجتمع

النتائج (المخرجات)

النتائج المالية
- تحقيق نمو مستدام في الإيرادات والربحية
- تنويع مصادر الدخل في مختلف قطاعات الأعمال
- الحفاظ على مركز مالي قوي ومستويات سيولة عالية

النتائج التشغيلية
- ارتفاع ملحوظ في أحجام التداول والأصول المدارة
- تطوير منصات رقمية مرنة تواكب متطلبات النمو المستمر
- تحسين الكفاءة التشغيلية وترشيد التكاليف

نتائج رأس المال البشري
- تعزيز قدرات الموظفين ورفع مستوى ارتباطهم الوظيفي
- ترسيخ ثقافة الأداء المتميز وبناء عمق قيادي قوي

النتائج الفكرية والرقمية
- امتلاك منصات وتحليلات متقدمة مطوّرة داخلياً
- الابتكار المستمر وتحسين العمليات التشغيلية

نتائج العلاقات
- نمو قاعدة العملاء وارتفاع معدلات الاحتفاظ بهم
- ترسيخ العلاقات مع الجهات التنظيمية والشركاء الاستراتيجيين
- تعزيز قيمة العلامة التجارية ومكانتها في السوق

الأثر
(القيمة المحققة على المدى الطويل)

- تمكين شريحة أوسع من المستثمرين من المشاركة في الأسواق المالية السعودية والعالمية
- دعم الوعي المالي وتعزيز قرارات الاستثمار المبنية على المعرفة
- المساهمة الفاعلة في تطوير منظومة التقنية المالية في المملكة
- تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين
- المواءمة مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية السعودية 2030

دورة تعزيز القيمة

يعمل نموذج أعمال "دراية المالية" كدورة متصلة ومستمرة لتعزيز القيمة، تعتمد على:
- الاستفادة القصوى من البنية التحتية الرقمية المتطورة والخبرات المتراكمة
- توفير خدمات استثمارية آمنة ومتوافقة تماماً مع المعايير التنظيمية والشرعية
- إعادة ضخ الاستثمارات في تطوير التقنية، وتنمية الكوادر البشرية، وتعزيز الابتكار
- ترسيخ ثقة العملاء، وزيادة المشاركة في السوق، وضمان النمو طويل الأجل

البيئة التشغيلية

أصحاب المصلحة والأصول غير الملموسة
- الظروف الاقتصادية الكلية على المستويين المحلي والعالمي
- أداء الأسواق المالية ومستويات السيولة المتوفرة
- الإطار التنظيمي ومتطلبات هيئة السوق المالية
- مستويات ثقة المستثمرين ومعدلات مشاركتهم في السوق
- معدلات استخدام الحلول الرقمية والابتكار في قطاع التقنية المالية
- السمعة المؤسسية، والثقة بالعلامة التجارية، وولاء العملاء
- الوعي بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتوجهات الاستثمار المسؤول

المحركات الخارجية الرئيسية
- نمو قاعدة المستثمرين في قطاعي الأفراد والمؤسسات
- تزايد الطلب على الخدمات الرقمية والوصول إلى الأسواق العالمية
- تقلبات الأسواق وحجم أنشطة التداول
- التطورات التقنية المتسارعة ومتطلبات الأمن السيبراني
- مبادرات تطوير القطاع المالي المنبثقة عن رؤية السعودية 2030

استراتيجيتنا ومؤشرات الأداء الرئيسية

رؤيتنا

تتمثّل رؤية دراية في أن تصبح المنشأة المالية الأكثر إثراءً، ذات المنتجات الأكثر ابتكاراً والخدمة الأكثر امتيازاً في المملكة العربية السعودية.

رسالتنا

تكمن رسالة دراية في أن تصبح الخيار الاستثماري الأول والأشمل، وذلك عن طريق توفير كافة الخيارات الاستثمارية بسهولة لتحقيق أهداف عملائها المستقبلية.

استراتيجيتنا

ترتكز استراتيجية دراية المالية على تحقيق نمو مستدام، وتنويع مصادر الإيرادات، وبناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مع الالتزام بتنفيذ منضبط وحوكمة راسخة. وتواصل الشركة إثراء منتجاتها المقدمة للعملاء، وتوسيع نطاق عروضها، والارتقاء بتركيبة إيراداتها نحو مصادر دخل أعلى جودةً وذات طابع متكرر، مع الاستناد إلى قدرات رقمية تواكب النمو والتوسع. ويعزز الاستثمار المتواصل في التقنية وإدارة المخاطر والمتانة التشغيلية من انضباط التنفيذ، مما يؤهلها لتحقيق أرباح مستقرة وقيمة مستدامة للمساهمين في مختلف دورات السوق.

توسيع نطاق خدمات الوساطة المالية وتنميتها

تسعى الشركة إلى ترسيخ ريادتها في قطاع الوساطة المالية للأفراد من خلال تقديم تجربة رقمية متميزة تضع العميل في صدارة أولوياتها، مدعومةً بمنصة رقمية تواكب النمو والتوسع، وواجهات استخدام سلسة، وأسعار تنافسية، وجودة ثابتة في تنفيذ العمليات، ومعايير خدمة عالية، مع التوسع الانتقائي في خيارات المنتجات وتنويعها.

تطوير خدمات الوساطة للمستثمرين من المؤسسات

تعمل الشركة على بناء قدرات متخصصة في وساطة المؤسسات استجابةً للتحولات البنيوية في أسواق المال، عبر إنشاء مكتب مخصص لخدمة المستثمرين من المؤسسات مدعوم بإمكانات بحثية متقدمة وقدرات مطوّرة في الوصول إلى الأسواق، فضلاً عن توفير بنية تحتية فائقة السرعة في تنفيذ الأوامر وخدمات الاستضافة المشتركة وفق أفضل المعايير المؤسسية.

تنويع أنشطة إدارة الأصول وتنميتها

تستفيد الشركة من سجلها الراسخ في الأسواق العامة لتسريع نموها في الأسواق الخاصة من خلال طرح استراتيجيات بديلة جديدة تشمل الملكية الخاصة، والائتمان الخاص، ورأس المال الجريء، إلى جانب التوسع الاستراتيجي في صناديقها العقارية لتعزيز تنويع فئات الأصول المدارة.

تعزيز الإيرادات المتكررة وتسييل البيانات

تعمل الشركة على تنويع قنوات توليد الدخل عبر إيجاد مصادر دخل متكررة ذات جودة أعلى، من خلال توسيع نطاق توليد الإيرادات من أصول العملاء المحفوظة والمدارة، والحد من الاعتماد على إيرادات العمليات الفردية المرتبطة بحجم التداول.

بناء منصة تشغيلية قادرة على مواكبة النمو والتوسع

تعزز الشركة أسسها التشغيلية من خلال الاستثمار المتواصل في التقنية، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والأتمتة، لضمان قابلية التوسع والمتانة التشغيلية والتوافق التام مع المتطلبات التنظيمية المتجددة.

ترسيخ الحوكمة وإدارة المخاطر وانضباط التنفيذ

تحرص الشركة على تطوير أطر الحوكمة وإدارة المخاطر مع الحفاظ على انضباط صارم في التنفيذ، وذلك عبر كفاءة استخدام رأس المال، والإدارة المتوازنة للميزانية العمومية، ومواءمة القرارات الاستراتيجية مع مصالح أصحاب المصلحة كافة.

قيمنا

النمو
نحرص على التطوير المستمر لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية واعية.

الابتكار
نتحدى الأنماط السائدة بحلول تقنية متقدمة تواكب تطلعات عملائنا.

التميّز
نلتزم بأرفع معايير الخدمة في كل ما نقدمه لعملائنا.

الذكاء المعرفي
نعتمد على تحليل البيانات في اتخاذ قرارات أذكى تخدم أهداف المستثمرين.

التخصيص
نصوغ تجارب استثمارية فريدة تراعي احتياجات كل مستثمر على حدة.

التقنية والابتكار

تعزيز آفاق النمو عبر التحول الرقمي القائم على الانضباط

تمضي "دراية المالية" قدماً في تنفيذ برنامج تحول ممتد لعدة سنوات، يضع التقنية في صميم استراتيجيتها لتعزيز النمو، ورفع كفاءة العمليات، والارتقاء بتجربة العملاء. وتعمل الشركة، مسترشدةً بتوجه استراتيجي واضح، على إعادة صياغة منظومة تطبيقاتها لتقديم رحلات رقمية أكثر تخصيصاً ومرونة وكفاءة، بالتوازي مع تحديث البنية التحتية لضمان قابلية التوسع والاستقرار وتسريع وتيرة طرح المنتجات في السوق. وقد شهد العام الماضي إحراز تقدم ملموس في المراحل الأولية للتحديث الشامل للمنصة، إلى جانب التطوير المستمر لقدرات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي للمساهمة في اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً والتفاعل بشكل أكبر مع تطلعات العملاء.

وعملت "دراية المالية" طوال العام على تطوير نموذجها التشغيلي من خلال تبني نهج تنفيذي يقوم على الابتكار في المنتجات، واستقطاب الكفاءات التقنية العالمية ذات الخبرات العالية، مما ساهم في تعزيز الانضباط في التنفيذ ورفع معايير الحوكمة. كما حققت الشركة تقدماً ملموساً خلال عام 2025م في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن منظومتها بالكامل، وتحسين "تطبيق دراية" الأساسي، وتمكين قدرات التداول العالمي على نطاق أوسع ضمن منصة الأفراد. وساهمت هذه المبادرات بفعالية في تحسين سرعة الإنجاز، ورفع كفاءة التكاليف، وتعزيز أطر الرقابة، والارتقاء بمعايير الابتكار، لترسي الشركة بذلك الأساس لتوفير تجربة رقمية مخصصة وقابلة للتوسع، وترسخ مكانتها في ريادة المرحلة القادمة من الاستثمار الرقمي في المملكة العربية السعودية.

التقنية والابتكار من عوامل التمكين الاستراتيجي

تلعب إدارة التقنية والابتكار دوراً محورياً في تنفيذ استراتيجية "دراية المالية" عبر ترجمة أولويات الشركة إلى قدرات رقمية تتسم بالأمان وإمكانية التوسع ومواكبة التطورات في السوق. وتعمل هذه الإدارة كشريك استراتيجي لمختلف قطاعات الأعمال في الشركة، إذ تتركز مهامها في بناء وتشغيل منصات مرنة تدعم النمو وترفع مستوى الكفاءة وتوفر تجارب مميزة للعملاء، مع الالتزام الصارم بأعلى معايير الأمن والحوكمة والامتثال التنظيمي.

وتتميز استراتيجية التقنية والابتكار في "دراية المالية" بوضوح أهدافها ومواءمتها التامة مع التوجه الاستراتيجي العام للشركة. وتركز هذه الاستراتيجية على تعزيز الأسس التشغيلية، وتحديث التطبيقات والبنية التحتية، وتوسيع نطاق القدرات الرقمية والبيانات، وتسريع وتيرة الابتكار في كافة الخدمات. وتُعدّ هذه الأولويات المحرك الأساسي لتعزيز كفاءة التنفيذ، وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لطرح المنتجات والحلول الجديدة في الأسواق، ودعم النمو المستدام، وتعزيز المرونة، وتقديم تجربة رقمية فائقة الجودة تتوافق مع تطلعات العملاء.

الاستراتيجية التقنية

الرؤية الاستراتيجية	**ننظر إلى التقنية باعتبارها عامل تمكين رئيسي للنمو من خلال رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار، والارتقاء بتجارب العملاء إلى مستويات استثنائية**					
الأهداف	النمو وتحسين التكاليف	تمكين قابلية التوسع في الأعمال	تمكين قابلية التوسع في الأعمال	الحوكمة القوية والمرونة المؤسسية	التميز في الابتكار	توفير تجارب مخصصة للعملاء
المحاور	**آفاق واضحة المعالم**					
	مرحلة الاستقرار 2024م	**مرحلة التمكين** 2025م	**مرحلة التوسع** 2026م	**مرحلة التسريع** 2027م		
نموذج تشغيلي قائم على التعاون بين مختلف الإدارات	• إجراء تقييم سريع للوضع الراهن	• بناء القدرات الأساسية	• تحديث الأنظمة الأساسية	• ترسيخ المكانة المميزة لشركة "دراية المالية" كشركة استثمارية رقمية بالكامل		
زيادة حجم الفريق وتنمية الكفاءات التقنية	• التخفيف من المخاطر الفورية	• ترسيخ الحوكمة	• رقمنة العمليات التشغيلية	• إطلاق العنان للابتكار في الأنظمة الذكية ونماذج الأعمال المعتمدة على المنصات		
توفير تجربة عملاء رائدة رقمياً مع الحفاظ على البعد الإنساني	• إرساء الأسس للتحول	• إرساء الأسس اللازمة للتطوير وتحقيق المرونة	• تفعيل البيانات والذكاء الاصطناعي			
الاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية			• توسيع قدرات البنية التحتية والمنصات السحابية			
تحقيق الريادة عالمياً في التقنية والمرونة						

التقنية والابتكار (تتمة)

أبرز المحطات التقنية التي تقود مسيرة التحول الرقمي نحو آفاق جديدة

حققت إدارة التقنية والابتكار خلال عام 2025م تقدماً ملموساً في مجالات التحول الرقمي، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحديث المنصات التقنية، وهو ما انعكس بشكل مباشر في دعم الأداء العام للشركة وضمان دقة التنفيذ الاستراتيجي. كذلك، حرصت الشركة على دمج القدرات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ضمن البنية التقنية بالكامل لتعزيز آليات اتخاذ القرار ورفع مستوى التفاعل مع العملاء، بالتوازي مع إجراء تحديثات مستهدفة على "تطبيق دراية" الأساسي للارتقاء بمستويات الأداء وسهولة الاستخدام وإثراء الوظائف المتاحة. وبالتزامن مع هذه الجهود، نجحت الشركة في إتاحة التداول العالمي على منصة الأفراد، مما ساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق العالمية وتنويع المنتجات المتاحة، الأمر الذي رسّخ مكانة "دراية المالية" وقيمتها الرقمية في السوق.

ارتكزت هذه النجاحات المتلاحقة على إحداث تغييرات جوهرية في النموذج التشغيلي للشركة؛ حيث تبنّت "دراية المالية" نهجاً تنفيذياً يقوم على الابتكار في المنتجات من خلال تشكيل فرق عمل ووحدات إنتاجية متخصصة ومكرّسة لتحديث التطبيقات، مدعومةً بشراكات استراتيجية منتقاة بعناية مع مزودي خدمات التنفيذ. كما حرصت الشركة على تعزيز ريادتها التقنية عبر استقطاب كفاءات عالية في المناصب القيادية، ومن بينها مجالات الهندسة التقنية، والتنفيذ، والحوكمة، والعمليات التشغيلية؛ مما ساهم في إرساء نموذج تنفيذ مركزي يتسم بأعلى مستويات المساءلة والشفافية. كما عملت الشركة على تقوية أطر الحوكمة والرقابة لضمان جودة عمليات التطوير والاختبار وإدارة الإصدارات، مع الحرص على مواءمتها مع إطار حوكمة تقنية المعلومات الصادر عن البنك المركزي السعودي.

وشهد هذا العام أيضاً إطلاق برامج شاملة للتحول في مجالات البيانات ونظم إدارة علاقات العملاء (CRM)، وذلك بهدف دعم النمو المستدام، وتعزيز القدرات التحليلية، وتوفير تجارب تفاعلية أكثر تخصيصاً للعملاء. وعملت الشركة أيضاً على نشر أدوات الأتمتة المتقدمة لتيسير عمليات تقنية المعلومات، وتقليل حجم التدخل البشري، وزيادة سرعة الاستجابة للخدمات، مع إجراء تحديثات منضبطة للبنية التحتية وبرامج التصحيح لضمان استمرارية الأمن والمرونة والامتثال التام للمتطلبات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، نجحت إدارة التقنية والابتكار في تعزيز منظومتها الخارجية من خلال عقد شراكات استراتيجية وتطوير سبل الربط مع المنصات المختلفة. وأثمرت الشراكة الاستراتيجية والاستثمار مع شركة "ألبكا" (Alpaca) عن توفير بنية تحتية متطورة للوساطة المالية وتكامل واجهات برمجة التطبيقات (API) المفتوحة لدعم الوصول إلى الأسواق العالمية. وبالتزامن مع ذلك، عملت "دراية المالية" على توسيع منظومة واجهات برمجة التطبيقات (API) المفتوحة عبر عمليات الربط مع العديد من الشركاء، ومن بينهم شركة "أبيان المالية"، وشركة "تمرة المالية"، وشركة "جوا المالية"؛ مما مكّن الشركة من توفير قدرات رقمية جديدة، والتوسع في نطاق الربط بين المنصات، وفتح آفاق لتطوير فرص زيادة الإيرادات.

نهج يرتكز على البيانات لتبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي

نتبنى نهجاً واقعياً وعملياً لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك بإعطاء الأولوية للقيمة المضافة للأعمال، وسلامة البيانات، والأمن، بالتزامن مع مواصلة العمل على تعزيز القدرات الأساسية للبيانات. وقد تم توجيه الاستثمارات في هذا المجال بشكل مدروس ومنضبط، مع التركيز المكثف على قصص النجاح الفعلية التي يمكن تطبيقها بمسؤولية وتضمن تحقيق تأثير فوري وملموس في مستويات الإنتاجية، وتفاعل العملاء، والكفاءة التشغيلية. وقد ساهم هذا النهج في ضمان الحفاظ على مواءمة جهود تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي مع متطلبات الحوكمة، والتوقعات التنظيمية، مع الحفاظ على استقرار المنصات.

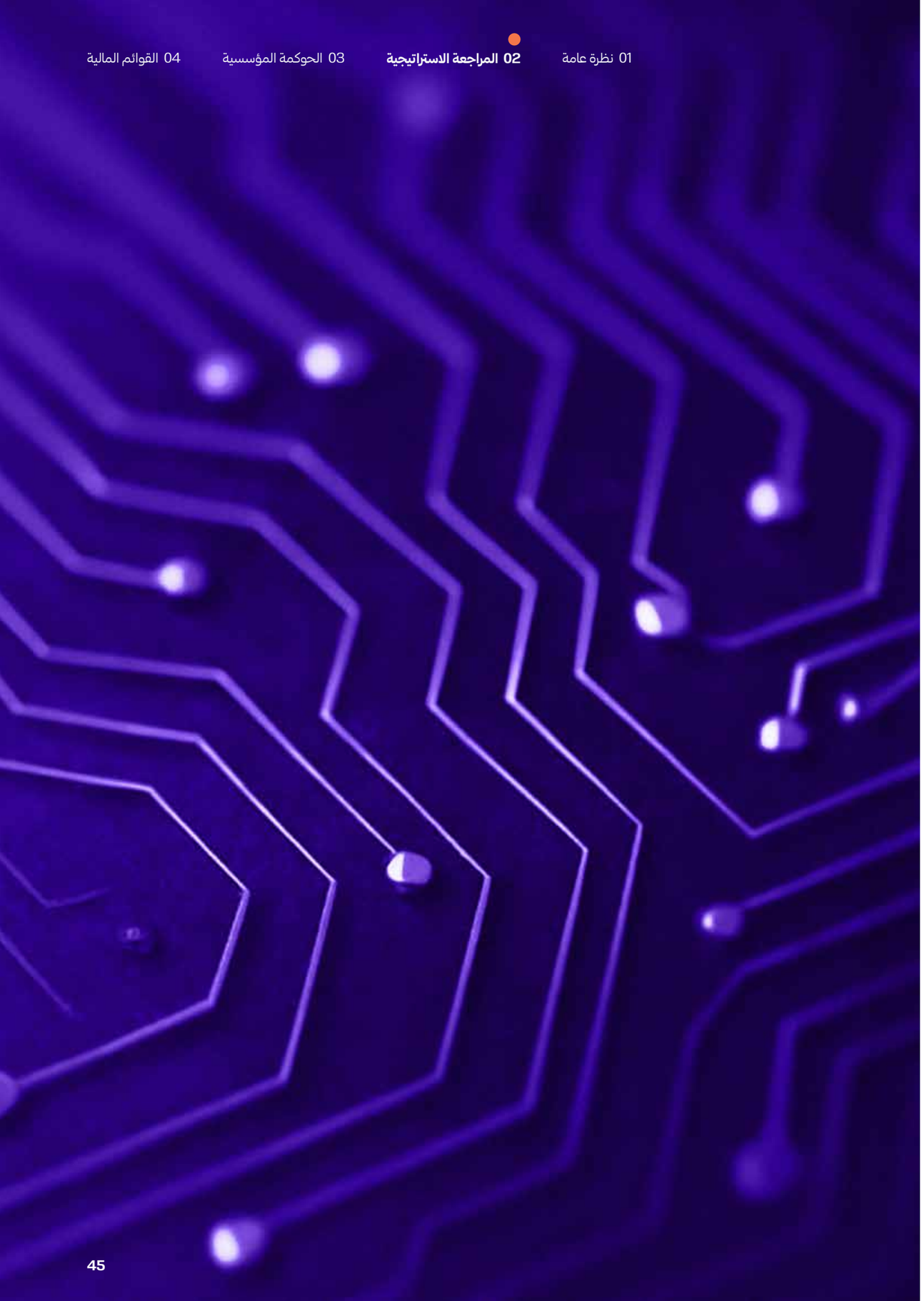

التقنية والابتكار (تتمة)

خارطة طريق تبنّي الذكاء الاصطناعي

اليوم — التطبيق العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي

المدى القريب (2026م) — مرحلة الاستكشاف والتوسع

المستقبل (2027م) — مرحلة الذكاء القائم على البيانات

إنتاجية "دراية المالية"

التطوير: استخدام أدوات Cursor AI وClaude Sonnet وCopilot لتسريع دورات التطوير، ومراجعة الأكواد البرمجية، وأتمتة الاختبارات التقنية

كافة الموظفين: تفعيل أداة (Copilot) لمساعدتهم في عملهم اليومي

استكشاف وكلاء الذكاء الاصطناعي (AI Agents)

أتمتة المهام الأساسية ومسارات تنفيذ العمليات الداخلية، مثل توجيه طلبات الدعم الفني، ومعالجة الفواتير، ومهام المشتريات الأساسية، والاستعلامات عن البيانات

الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI)

- الاستعلام المباشر عن البيانات – الحصول على إجابات فورية لاستفسارات الأعمال
- حوكمة البيانات الذكية
- الكشف عن الاحتيال بالاعتماد على البيانات
- لوحات تحكم تنفيذية مدعومة بمرئيات تستند إلى الذكاء الاصطناعي
- محاكاة السيناريوهات الافتراضية في القرارات الاستثمارية

محرك متابعة تحركات السوق

دمج المرئيات بشأن تحركات السوق المدعومة بالذكاء الاصطناعي ضمن "تطبيق دراية" لخدمة العملاء

الأنظمة المستقلة

إدارة خدمات تقنية المعلومات، مثل الأتمتة الكاملة لمكتب الدعم وصيانة الأنظمة دورياً

بذلنا جهوداً حثيثة خلال العام لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات التي تحقق أقصى استفادة ممكنة لدعم كفاءة التنفيذ، حيث عملنا على نشر أدوات تعزيز الإنتاجية على كافة الفرق التقنية بهدف تسريع دورات التطوير البرمجي، وتحسين جودة الأكواد البرمجية، ورفع كفاءة عمليات الاختبار، إلى جانب تمكين الموظفين على مستوى الشركة من استخدام هذه الأدوات لدعم انسيابية وفعالية مسارات العمل اليومية. وفي الوقت نفسه، نجحنا في إدراج تحركات السوق المدعومة بالذكاء الاصطناعي ضمن "تطبيق دراية"، مما ساهم في رفع مستوى تفاعل العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومبنية على معطيات دقيقة. وقد ساهمت هذه المبادرات في تسريع وتيرة الإنجاز، ورفع مستوى الكفاءة، وتوفير تجربة رقمية أكثر استجابة للمتطلبات، إلى جانب تعزيز الجاهزية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع مع تطور مستوى نضج البيانات.

وبالتزامن مع قصص النجاح هذه، تمكّنت إدارة التقنية والابتكار من تنفيذ حزمة من المبادرات الأساسية التي ساهمت في تعزيز متانة البيئة التشغيلية للشركة. وقد أثمرت جهود تحديث البنية التحتية الأساسية ومراكز البيانات عن ارتقاء ملموس في مستويات الأداء والمرونة والامتثال التنظيمي، في حين ساهم ارتفاع مستوى توافر القدرات اللازمة في تعزيز استقرار المنصات وضمان استمرارية الخدمات دون انقطاع. وفي إطار تعزيز الترابط التقني، أدى التوسع في منظومة واجهات برمجة التطبيقات (API) المفتوحة إلى تمكين التكامل بشكل أكبر مع الشركاء الاستراتيجيين، وفتح آفاق جديدة لتطوير قصص نجاح رقمية مبتكرة. وتُسهم هذه المبادرات مجتمعةً في إرساء أساس متين يتيح تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وقابل للتوسع، مما يضع "دراية المالية" في مكانة ريادية تؤهلها للمضي قدماً في ابتكار حلول ذكية أكثر تقدماً واعتماداً على البيانات في السنوات المقبلة.

الآفاق المستقبلية لإدارة التقنية والابتكار في عام 2026م

ستركز إدارة التقنية والابتكار في عام 2026م على التوسع في الأسس التي تم إرساؤها خلال العام الماضي، مع المضي قدماً في تطوير القدرات الرقمية لشركة "دراية المالية" بما يدعم مستهدفات النمو والمرونة والتميز التنافسي. وسيتم إعطاء الأولوية لتحديث تطبيقات الأعمال الأساسية للارتقاء بمستويات الأداء والقابلية للتوسع وقدرات التكامل التقني؛ مما يضمن الحفاظ على قوة المنصات وقدرتها على التكيف مع التوسعات المستمرة في أحجام التداول وتنوع المنتجات ونمو الشراكات الاستراتيجية.

وفي الوقت نفسه، ستواصل الإدارة العمل على تنفيذ خارطة طريق البيانات والذكاء الاصطناعي على مستوى الشركة، مع التركيز على تعزيز قدرات الاستفادة من البيانات لتمكين الجيل القادم من الأتمتة الذكية، والتحليلات المتقدمة، وأنظمة دعم اتخاذ القرار. كما سيُسهم التقدم نحو تحقيق الجاهزية لتبنّي الخدمات السحابية في رفع مستويات القابلية للتوسع، والمرونة، وكفاءة التكاليف، مع الالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية وأطر الحوكمة المعتمدة. وستشكّل هذه التطورات التقنية الركيزة الأساسية للتطوير المستمر في تجربة العملاء القائمة على إعطاء الأولوية للحلول الرقمية، حيث تجمع بين التصميم المبتكر والتخصيص، وجودة الخدمة عبر كافة القنوات. كما ستُسهم هذه المبادرات مجتمعةً في تعزيز الاتساق الهيكلي ومستوى الأمن والقابلية للتوسع في كافة منصات "دراية المالية"، مما يضع الشركة في مكانة متميزة تتيح لها دعم المنتجات والأسواق والشراكات المستقبلية، مع تقديم تجربة رقمية فائقة الجودة تتمحور حول تلبية احتياجات العملاء.

نظرة عامة على السوق

عام من الإصلاحات التنظيمية والتحولات الجوهرية وتعزيز الأسس الراسخة للسوق المالية السعودية

واصلت السوق المالية السعودية ترسيخ مسار تطورها رغم ما شهدته الأسواق العالمية والإقليمية من تقلبات، وأثبتت تنامي النضج التشغيلي والتطور في بنيتها التنظيمية. وقد أسهمت الإصلاحات التنظيمية المتواصلة وتحديث البنية التحتية للسوق واتساع قاعدة المشاركين من المستثمرين المحليين والدوليين، في تعزيز مكانة السوق كركيزةً أساسيةً في المنظومة المالية للمملكة العربية السعودية، ودعم قدرتها في خلق قيمة اقتصادية مستدامة.

وعلى الرغم من تأثر الأداء في الأجل القصير بالظروف العالمية والإقليمية، فان السوق حافظت على مسارها الثابت القائم على الإصلاحات الجوهرية ورفع معايير الحوكمة ورفع مستويات السيولة، إلى جانب تعميق ارتباطها بالأسواق المالية الدولية. وتعكس هذه التطورات مجتمعةً قدرة السوق المالية السعودية على التكيف مع المتغيرات، وتنامي دورها في دعم التحول الاقتصادي طويل الأجل للمملكة.

السوق المالية السعودية

أظهرت السوق المالية السعودية خلال عام 2025 قدرتها على التكيف مع التقلبات وحالة عدم اليقين التي سادت الاقتصادي العالمي، وواصلت تحقيق تطور ملموس عزز مكانتها كركيزة أساسية في المنظومة المالية للمملكة وأحد الممكنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وتُعد السوق السعودية، التي تقدر قيمتها السوقية بنحو 8.8 تريليون ﷼ (ما يعادل 2.4 تريليون دولار أمريكي)، من بين أكبر أسواق الأسهم على مستوى العالم والأعلى سيولةً في منطقة الشرق الأوسط. وقد بلغ حجم إجمالي الأصول المدارة 1.24 تريليون ﷼ بنهاية العام، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 18%، مما يعكس استمرار ثقة المستثمرين وتسارع نمو قطاع إدارة الأصول المحلي بوتيرة لافتة.

وشهدت سوق الأسهم تذبذبات واضحة في أدائها على مدار العام. فقد استهل "مؤشر تاسي" العام بأداء إيجابي، بلغ ذروته عند 12,471 نقطة في الربع الأول، مدعوماً بمتوسط قيمة تداول يومية بلغ نحو 6 مليارات ﷼. إلا أن وتيرة التداول تراجعت في الأرباع اللاحقة مع تراجع الرغبة في المخاطرة وإعادة توزيع المستثمرين لرؤوس أموالهم بين فئات الأصول المختلفة. وفي هذا السياق، اتجه المستثمرون بصورة متزايدة نحو أدوات الدخل الثابت ذات العوائد المرتفعة وصناديق سوق النقد وأسواق الأسهم العالمية، إلى جانب الأصول البديلة كالعقارات وحقوق الملكية الخاصة. ومع هذه المعطيات، تراجع "مؤشر تاسي" إلى 10,427 نقطة في الربع الثالث قبل أن يستقر مع نهاية العام.

وفي موازاة ذلك، واصلت الجهات التنظيمية تنفيذ إصلاحات مهمة لدعم تطور السوق وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية. فقد لقيت الإعلانات الصادرة في أكتوبر بشأن رفع حدود الملكية الأجنبية وإلغاء اشتراط "المستثمر الأجنبي المؤهل" (QFI) الى جانب إلغاء الإطار التنظيمي لاتفاقيات المبادلة ترحيباً واسعاً من المستثمرين. ورغم الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الجداول الزمنية لتطبيق هذه التغييرات، فإنها تظل خطوة إيجابية نحو توسيع قاعدة المستثمرين على المدى الطويل وتعزيز انفتاح السوق السعودية وتكاملها مع أسواق المال العالمية. وفي ختام العام، أنهى "مؤشر تاسي" تداولاته عند 10,490 نقطة، متراجعاً بنسبة 13% على أساس سنوي، فيما بلغ متوسط القيمة المتداولة اليومية نحو 5.1 مليار ﷼ خلال العام بأكمله.

مؤشر تاسي (السوق الرئيسية)

وشهد العام كذلك تطوراً ملموساً على عدة محاور استراتيجية، إذ مضت مبادرات التخصيص في مسارها المتوافق مع أهداف التحول الاقتصادي الشامل، وحافظت قائمة الطروحات العامة الأولية المرتقبة على نشاطها بتسجيل 13 إدراجاً في "السوق الرئيسية" و24 إدراجاً في "نمو – السوق الموازية"، مما عزز عمق السوق وتنوع القطاعات المدرجة فيها.

حجم الأصول المدارة لدى مؤسسات السوق المالية (مليار ﷼)

وعلى صعيد البنية التحتية، واصلت منظومة السوق المالية تطورها مع تنامي دور صناع السوق وتزايد الإقبال على التداول عالي التردد والإطلاق الرسمي لآلية إقراض الأوراق المالية. وتعكس هذه الخطوات مساراً تدريجياً ومدروساً لتحديث البنية التشغيلية للسوق بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة في الأسواق المالية العالمية.

كما أسهمت هذه التطورات التنظيمية والهيكلية في توسع ملحوظ لقاعدة المستثمرين المؤسسيين، الذين باتوا يستحوذون على ما يقارب 50% من إجمالي نشاط التداول، مما أسهم في رفع جودة السيولة ودعم استقرار السوق على نحو ملحوظ. وفي الوقت ذاته، واصلت مشاركة المستثمرين الأجانب نموها التدريجي، لتبلغ ملكية المستثمرين الأجانب 12.4% من الأسهم الحرة بنهاية عام 2025م.

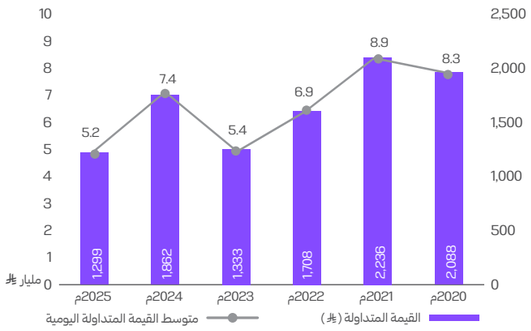

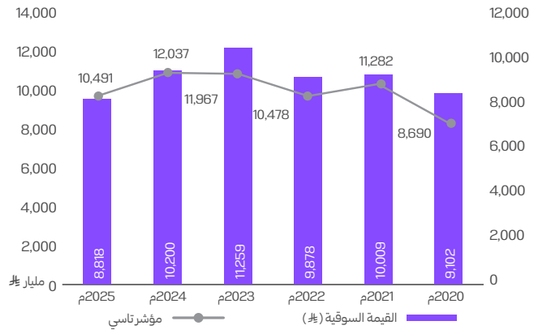

نظرة عامة على السوق (تتمة)

الاستفادة من العوامل التنظيمية الداعمة لنمو السوق

تتمتع السوق المالية السعودية بإطار تنظيمي داعم ومتطور يعكس التزام هيئة السوق المالية ببناء سوق مالية تتسم بالعدالة والشفافية، وتعزز حماية المستثمرين وترفع كفاءة العمليات. وبالتعاون مع مجموعة تداول السعودية والبنك المركزي السعودي (ساما) ومختلف أصحاب المصلحة، نفذت الجهات التنظيمية مجموعة من المبادرات الهادفة إلى دعم تطوير السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز بنيتها التحتية الشاملة.

وشملت هذه المبادرات التنظيمية مجالات مختلفة، من بينها تسهيل الاستثمار المباشر في سوق الأسهم وإدارة الأصول وتطوير أطر ما بعد التداول والتسوية بالإضافة الى تحديث اللوائح والأنظمة المتعلقة بتملك العقار واستثماره. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز سيولة السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين ومواءمة ممارسات السوق مع المعايير الدولية. وتسهم هذه الجهود التنظيمية مجتمعةً في دعم النمو المستدام للسوق المالية، وتعزيز دورها كمنصة رئيسية لتمويل الاقتصاد وتكوين رؤوس الأموال، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

المستجدات التنظيمية

العوامل التنظيمية الداعمة لنمو السوق

هيئة السوق المالية

اعتماد قواعد معدلة لفتح الحسابات الاستثمارية لتوسيع مشاركة المستثمرين الأجانب المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي

- إتاحة الاستثمار المباشر في الأسهم السعودية للمستثمرين الأجانب الأفراد المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي
- تمكين المستثمرين الأجانب الذين سبق لهم الإقامة في المملكة أو في إحدى دول مجلس التعاون من مواصلة تشغيل حساباتهم الاستثمارية حتى بعد مغادرتهم
- توسيع قاعدة المستثمرين وفتح فرص استثمارية أوسع في السوق المالية وتعزيز قدرتها على استقطاب شرائح جديدة من المستثمرين الإقليميين والدوليين

هيئة السوق المالية

إتاحة الاستثمار في السوق المالية أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب

- فتحت هيئة السوق المالية أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار المباشر في السوق المالية السعودية اعتباراً من 1 فبراير 2026م. وألغت التعديلات اشتراط "المستثمر الأجنبي المؤهل" (QFI) للسوق الرئيسية وأطر اتفاقيات المبادلة، مما يتيح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين الاستثمار مباشرةً في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية دون قيود تأهيل. وتهدف هذه التعديلات المعتمدة إلى تنويع قاعدة المستثمرين وتوسيعها، بما يدعم تدفقات الاستثمار ويرفع سيولة السوق

هيئة السوق المالية

مراجعة حدود الملكية الأجنبية

- تدرس هيئة السوق المالية رفع الحد الأقصى للملكية الأجنبية البالغ حالياً 49%، مما سيزيد الأسهم الحرة القابلة للاستثمار ويعزز سيولة السوق
- ومن شأن هذه الخطوة زيادة الوزن النسبي للمملكة في "مؤشر إم إس سي آي للأسواق الناشئة" (MSCI)، مما قد يجتذب تدفقات استثمار خامل تقدر بنحو 10 مليارات دولار أمريكي إلى سوق الأسهم السعودية

شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)

إطلاق الحساب المجمع

- إتاحة الحسابات الاستثمارية المجمعة بما يبسط الإجراءات الإدارية وتنفيذ الأوامر
- خطوة تعزز التوافق مع أفضل الممارسات العالمية وتدعم قدرة عمليات إدارة الأصول في "دراية المالية" على استيعاب نمو الطلب

هيئة السوق المالية

الإطار التنظيمي لطرح شهادات الإيداع

- إتاحة إصدار شهادات الإيداع (DRs) المرتبطة بأسهم أجنبية في السوق المالية السعودية
- استحداث مسارات إدراج جديدة وتعزيز البنية التحتية للاستثمار الدولي

نظام تملك العقار لغير السعوديين (نافذ اعتباراً من يناير 2026م)

- إتاحة تملك غير السعوديين للعقارات في مناطق محددة داخل المملكة
- فترة انتقالية لمدة 180 يوماً تليها لوائح تنفيذية تصدر عن الجهات الحكومية المعنية
- الأثر المتوقع: تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع العقاري
- تحديث رسوم الأراضي البيضاء: فرض رسوم على الأراضي الحضرية غير المستغلة لتحفيز تطويرها
- رفع الإيقاف عن التصرف بالأراضي: ~80 مليون متر مربع شمالي الرياض أصبحت متاحة للتداول العقاري

البنك المركزي السعودي (ساما)

الجمعية الدولية لإقراض الأوراق المالية (ISLA)

هيئة السوق المالية

اعتماد لائحة المقاصة النهائية

- اعتراف "الجمعية الدولية لإقراض الأوراق المالية" (ISLA) و"الجمعية الدولية لأسواق رأس المال" (ICMA) بنفاذ أحكام المقاصة النهائية بموجب اللوائح الصادرة عن "ساما" وهيئة السوق المالية خلال العام
- تقليل مخاطر ائتمان الطرف المقابل ومتطلبات رأس المال بفضل اليقين القانوني الذي توفره اللائحة
- تهيئة البيئة المناسبة لأنشطة إقراض واقتراض الأوراق المالية محلياً، بوصفها عاملاً رئيسياً في تعزيز مشاركة المستثمرين المؤسسيين

إدراج السعودية في قائمة المراقبة لمؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة

- إمكانية ضم المملكة إلى "مؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة" (JPM.GBI-EM / EMGBI) بوزن نسبي يقدر بنحو 2%
- تدفقات استثمارية أجنبية متوقعة تقدر بنحو 5 مليارات دولار أمريكي إلى أدوات الدين السيادية المقومة بالعملة المحلية

إيقاف الزيادة السنوية في الإيجار بالرياض لمدة 5 سنوات

- تثبيت قيم الإيجار للعقارات السكنية والتجارية في مدينة الرياض لمدة 5 سنوات اعتباراً من سبتمبر 2025م
- تطبيق القرار على عقود الإيجار الجديدة والقائمة على حد سواء

نظرة عامة على الأعمال

تحقيق النمو وتنويع مصادر الإيرادات وترسيخ الريادة الرقمية

ترتكز أعمال "دراية المالية" على ثلاثة قطاعات متكاملة تُغذّي نمو الشركة وتُحقق لها التنوع في مصادر الإيرادات واستمرارية خلق القيمة. وخلال عام 2025م، أحرز كل قطاع تقدماً ملموساً في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، مع رفع كفاءة العمليات التشغيلية، وإثراء الخيارات المقدمة للعملاء، وتوسيع قنوات تحقيق الإيرادات. فقد عززت خدمات الوساطة المالية ريادتها في السوق وتفوقها في جودة تنفيذ عمليات التداول، ووسّعت إدارة الأصول منتجاتها لتشمل الأسواق العامة والخاصة، وأرست إدارة الثروات الأسس الرقمية لحلول ادخارية مرنة. وبتكامل هذه القطاعات الثلاثة، تمتلك "دراية المالية" القدرة على تحقيق أرباح مستدامة، وبناء علاقات أعمق مع عملائها، واغتنام فرص النمو طويل الأجل في سلسلة القيمة الاستثمارية.

خدمات الوساطة المالية

منصة تداول رقمية تتيح للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات والعملاء الدوليين الاستثمار في الأسواق المحلية والعالمية، وتتميز بجودة تنفيذ العمليات وتنوع مصادر الإيرادات وبنية تحتية رقمية تتسم بمرونة عالية لاستيعاب النمو.

إدارة الثروات

منصة ادخار رقمية توفر محافظ استثمارية متنوعة تعمل وفق أنظمة آلية، صُمّمت لتوسيع مشاركة المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية، وخفض حواجز الاستثمار، وتمكينهم من بناء ثرواتهم بمنهج منظم طويل الأجل.

إدارة الأصول

قطاع استثماري يعتمد الإدارة النشطة للأصول في الأسواق العامة والخاصة، ويركّز على تطوير منتجات استثمارية متنوعة وإدارة المحافظ بمنهج متوازن وتحقيق نمو مستدام في الأصول المدارة بمختلف فئاتها.

خدمات الوساطة المالية

إرساء معايير جديدة في الأداء والابتكار

حقق قطاع خدمات الوساطة المالية خلال عام 2025م أداء استثنائياً، إذ أدخل تحسينات على نموذجه التشغيلي وسجل أداءً قياسياً وتوسعاً استراتيجياً في شرائح المستثمرين المحليين والمؤسسيين والدوليين. وحافظنا على صدارتنا في حجم التداول العالمي طوال العام، مما يعكس قوة منصتنا الاستثمارية الدولية وتنوع قدراتنا في التداول.

وكان من أبرز الإنجازات إطلاق أول خطة لتحسين عوائد الأسهم المتوافقة مع الشريعة في السوق السعودية، وهي خطوة تُمثّل نقلة نوعية في البنية التحتية للسوق وتضع "دراية المالية" في طليعة الابتكار في المنتجات الاستثمارية. وقد تجاوز الأداء في هذا المنتج مستهدف قيمة الأوراق المالية المُعارة لعام 2025م بنسبة 40%، مما يؤكد ارتفاع الطلب ويُثبت صحة استراتيجيتنا في التوسع إلى ما هو أبعد من إيرادات التداول وحدها. وأسهم إطلاق برنامج تحسين عوائد الأسهم في السوق السعودية في تعزيز استقرار الإيرادات وجعلها أكثر انتظاماً، مما يُخفف من تأثر الشركة بتقلبات الأسواق.

تنفيذ استراتيجية متوازنة تواكب متطلبات المستقبل

ركّز قطاع خدمات الوساطة المالية خلال العام جهوده حول ثلاث أولويات محورية: رفع مستوى تحقيق الإيرادات من خلال زيادة نسبة العوائد من الأصول والخدمات ذات القيمة المضافة بدلاً من الاعتماد على عمليات التداول فحسب، ومواصلة الاستثمار في التقنيات الاحترافية لمواكبة التحولات الهيكلية في آليات المشاركة في الأسواق وتلبية التطلعات المتنامية للعملاء.

وأثمر هذا التوجه الاستراتيجي عن نتائج ملموسة، مدعومةً بظروف إيجابية في الأسواق الأمريكية وارتفاع أحجام التداول. وتجسّد هذه النتائج كفاءة إنجاز خططنا ومتانة نموذج الوساطة المتنوع الذي تعمل وفقه "دراية المالية".

تعزيز القدرات المؤسسية والعالمية

أحرزنا تقدماً ملموساً في رفع مستوى خدماتنا المؤسسية، حيث وسّعنا إتاحة الأسواق العالمية أمام العملاء من الشركات والمؤسسات، مما أثرى مجموعة منتجاتنا وعزّز ملاءمتها لاحتياجات كبار المشاركين في الأسواق. وفي الربع الثالث، أطلقنا قدرات الاستضافة في مركز البيانات (Co-location) ونستعد حالياً لإتاحتها أمام المتداولين بالتردد العالي وصناع السوق. وتتسق هذه المبادرات مع هدفنا في أن تكون "دراية المالية" شريكاً تقنياً في تنفيذ عمليات التداول قادراً على تلبية معايير الأداء المؤسسي.

وإلى جانب ذلك، أطلقنا تصنيفات شرعية للأسهم المحلية والعالمية على حد سواء، مما يرفع مستوى الشفافية ويُحسّن التجربة الاستثمارية للعملاء الحريصين على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وتُعزز هذه المبادرة تجربة المستخدم وتؤكد ريادتنا في الحلول الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة.

إثراء المنتجات الاستثمارية وتعزيز الابتكار

وسّعنا منظومة منتجاتنا في التداول المحلي من خلال إطلاق خدمة اقتراض وإقراض الأوراق المالية، وتمكين التمويل بالهامش في الطروحات العامة الأولية في السوق الرئيسية»، وإتاحة المشاركة في الطروحات العامة الأولية لصكوك الشركات والطروحات العامة الأولية للصناديق. وتُتيح هذه التحسينات لعملائنا فرص مشاركة أوسع في الأسواق الأولية والثانوية، وتدعم تنويع محافظهم الاستثمارية.

كما أجرينا عدة تحسينات على قنوات التداول، تشمل إتاحة التمويل ببطاقات الائتمان عبر Apple Pay، ورفع كفاءة التحويلات المالية، وتمكين التحويلات الدولية المباشرة من أرصدة الريال السعودي بسرعة أعلى. وأعدنا صياغة سياسات الاشتراك في بيانات السوق بربط الرسوم بأرصدة العملاء النقدية، ومددنا ساعات التداول في حسابات لايت لتشمل جميع جلسات التداول المتاحة.

نظرة عامة على الأعمال (تتمة)

رفع جودة تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية

ظلت تجربة العملاء على رأس أولوياتنا، حيث بسّطنا إجراءات الموافقة على التمويل بالهامش ورفعنا سقف الطلبات الإلكترونية إلى 5 ملايين ﷼، مما يُيسّر العمليات ويُوفّر للعملاء تجربة أسرع وأكثر مرونة. كما سهّلنا عمليات التحويل من خلال إعادة تصميم واجهة التطبيق ورفع كفاءة العمليات التشغيلية في مركز الاتصال، مما يُعزّز مستوى الاستجابة ويُحكم الرقابة على العمليات.

وشملت التحسينات الرقمية رفع أداء التطبيق، وإضافة وظيفة تسجيل الدخول بالبصمة، وتحسين مسارات الاستخدام لضمان تجربة تداول أكثر سلاسة. وتعكس هذه التحسينات التزامنا بتوفير تجربة وساطة سلسة وآمنة وعالية الأداء لجميع عملائنا.

تقدير الأداء والتميز

تُوّجت جهودنا وجودة أدائنا بحصولنا على جائزة أبرز وسيط من تداول السعودية ضمن جوائز السوق المالية السعودية، وهو تكريم يؤكد قوة قطاع الوساطة في الشركة ومستوى الخدمات التي نقدمها لعملائنا.

خدمات الوساطة المالية في عام 2026م

يركّز قطاع خدمات الوساطة المالية في المرحلة المقبلة على تطوير قدراته في المنتجات والتقنية لدعم المرحلة التالية من النمو. وثمة عدد من المبادرات الابتكارية قيد الإعداد صُمِّمت لخدمة المستثمرين الأفراد والمؤسسيين على حد سواء، ومن شأنها أن ترفع مستوى تحقيق الإيرادات، وتُعزز جودة تنفيذ عمليات التداول، وتُرسّخ ريادة "دراية المالية" في الأسواق المحلية والعالمية.

نظرة عامة على الأعمال (تتمة)

إدارة الأصول

تحقيق نمو متنوع ومتوازن في فئات الأصول المختلفة

حقق قطاع إدارة الأصول خلال عام 2025م تقدماً يتسق مع الأولويات الاستراتيجية الأوسع للشركة في النمو المستدام وتنويع مصادر الإيرادات وخلق القيمة طويلة الأجل. وركّز القطاع على توسيع مجموعة منتجاته الاستثمارية واستقطاب عملاء جدد وزيادة حجم الأصول المدارة في فئات أصول متعددة، مما يُرسّخ مكانته مصدراً قوياً لتدفقات الدخل المنتظمة وعالية الجودة.

وكان إطلاق صندوقَي دراية للدخل الثابت المهيكل من أبرز إنجازات العام، حيث اعتمد الصندوقان استراتيجية ابتكارية ضمن منظومة منتجاتنا والسوق السعودية، واستقطبا مجتمعَين ما يقارب 5.3 مليار ﷼. ويعكس هذا الإقبال تنامي الطلب على استراتيجيات الدخل الثابت المهيكلة، ويثبت قدرتنا على تصميم منتجات استثمارية متميزة تلبي احتياجات السوق بدقة.

وعلى صعيد الأسواق الخاصة، عززنا قدراتنا في الاستثمارات البديلة بإطلاق صندوق دراية للدخل الائتماني الذي استقطب نحو 230 مليون ﷼ في الأصول المدارة، مما يُرسّخ حضورنا في استراتيجيات الائتمان الخاص ضمن منظومة أسواق خاصة أكثر تنوعاً. كما أطلقنا صندوق دراية للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرائدة، وهو صندوق خاص مغلق متوافق مع الشريعة الإسلامية يستثمر من خلال صندوق هوف كابيتال للفرص الاستراتيجية (HOF Capital Strategic Opportunities Fund)، ويُتيح لعملائنا فرصاً مباشرة في قطاعات التقنية سريعة النمو، ويُوسّع نطاق الفرص الاستثمارية الابتكارية المتاحة لهم.

وفي الأسواق العامة، أطلقنا "صندوق دراية لأسهم سوق نمو" الذي استقطب نحو 51 مليون ﷼ في الأصول المدارة، مما يُتيح للعملاء فرصة الاستثمار في الشركات المدرجة في نمو – السوق الموازية ويُكمّل عروضنا في مجال أسهم الأسواق العامة.

واستحوذت استراتيجيات الدخل الثابت المهيكل على النصيب الأكبر من رؤوس الأموال المستقطبة خلال العام، مما يدل على ارتفاع إقبال المستثمرين على حلول الدخل الثابت المصممة بعناية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي الوقت ذاته، يعكس استمرار التوسع في الائتمان الخاص وأسهم سوق نمو نهجنا المتوازن في تطوير المنتجات بما يُغطي مختلف مستويات العوائد المستهدفة مقابل المخاطر المتوقعة.

مواصلة تحسين الأداء وكفاءة العمليات

إلى جانب إطلاق المنتجات الجديدة، اتسم نهجنا خلال عام 2025م بإدارة منضبطة للمحافظ الاستثمارية ومواصلة تطوير العمليات الاستثمارية، مع التركيز على بناء القدرات الداخلية ورفع معايير الحوكمة في جميع صناديق القطاع ومحافظه الإدارية.

ويعكس طرح المنتجات الجديدة في الدخل الثابت المهيكل والائتمان الخاص وأسهم الأسواق العامة استراتيجيتنا المدروسة لإثراء خيارات الاستثمار المتاحة لعملائنا، وتهيئة قطاع إدارة الأصول لتحقيق نمو مستدام في مختلف دورات الأسواق المالية.

إدارة الأصول في عام 2026م

نطمح في المرحلة المقبلة إلى أن تحتل استراتيجياتنا الاستثمارية مراتب الربع الأعلى أداءً في الصناديق والمحافظ الاستثمارية التقديرية. ولتحقيق هذا الهدف، سنواصل التركيز على الانضباط الاستثماري وبناء المحافظ وفق منهج علمي والحفاظ على اتساق الأداء.

كما نسعى إلى زيادة حجم أعمال القطاع من خلال زيادة حجم الأصول المدارة عبر تطوير المنتجات القائمة وإطلاق منتجات جديدة. وستشمل عمليات التحسين المخطط لها توسيع خياراتنا الاستثمارية في الأسواق العامة والخاصة على المستويين المحلي والدولي.

ونسعى إلى رفع الكفاءة التشغيلية عبر تبنّي أنظمة ذكاء اصطناعي مالية متطورة مصممة لتعزيز قدرات التحليل وتعزيز مستوى أتمتة العمليات ودعم اتخاذ قرارات أفضل. وسنواصل كذلك الاستثمار في تطوير فريق العمل وتأهيله بتدريبات تخصصية ترفع مستوى الخبرات المهنية.

ويُمثّل التوسع الجغرافي أولوية إضافية، حيث نركّز على استقطاب شرائح عملاء إقليمية ودولية لتنويع قاعدة المستثمرين وزيادة مصادر رؤوس الأموال.

ومن خلال كفاءة الإنجاز والابتكار في المنتجات، يمتلك قطاع إدارة الأصول مقومات تمكنه من مواصلة النمو وتعميق تنوع مصادر إيراداته ورفع مساهمته في خلق القيمة طويل الأجل لشركة "دراية المالية".

إدارة الثروات

إرساء الأسس لريادة حلول الادخار الرقمية

شكّل عام 2025م مرحلة تأسيسية لقطاع إدارة الثروات، إذ انصبّ التركيز على بناء البنية التحتية والقدرات التقنية للمنصة وصياغة عروض العملاء اللازمة لتوسيع حلول الادخار طويل الأجل التي تقدمها "دراية المالية". وتمثّل الهدف الاستراتيجي للقطاع في إنشاء إطار رقمي متكامل يُمكّن الأفراد من الاستثمار في محافظ متنوعة تُدار باحترافية عبر تجربة رقمية بالكامل.

وكان إطلاق منصة "دراية سمارت" من أبرز محطات العام، وهي أول منصة مستقلة مخصصة لمنتجات الادخار المتنوعة. وتُقدَّم عبر تطبيق خاص للجوال، وتُوفّر محافظ استثمارية جاهزة صمّمها خبراء مختصون وتستهدف الأفراد الباحثين عن حلول استثمارية آلية. ويبلغ الحد الأدنى لبدء الاستثمار عبر المنصة 100 ﷼ فقط، مما يُزيل الحواجز التقليدية أمام المستثمرين ويفتح الباب أمام مشاركة أوسع في استثمارات منظمة تستند إلى أهداف محددة.

وأثبت الإقبال خلال عام 2025م توافُق المنتج مع احتياجات السوق بشكل واضح، حيث حققت "دراية سمارت" بنهاية العام نمواً بنسبة 220% في الأصول المدارة، ووسّعت قاعدة مستخدميها النشطين بعشرة أضعاف. ويعكس هذا الإقبال السريع تنامي الطلب على حلول ادخار مبسّطة ومتاحة للجميع وتُدار بكفاءة مهنية، لا سيما بين المستثمرين الأفراد الذين يفضلون الحلول الرقمية.

وتتجاوز أهمية "دراية سمارت" النمو الآني، إذ تُرسي المنصة البنية التقنية والتشغيلية اللازمة للتوسع في المنتجات مستقبلاً. فقد صُمّمت لتكون قاعدة نمو لإطلاق عروض إضافية في إدارة الثروات خلال عام 2026م، تشمل هياكل محافظ أكثر تقدماً وخيارات أعلى تخصيصاً ومجموعة حلول أوسع نطاقاً.

إدارة الثروات في عام 2026م

تتمثّل الأولوية الاستراتيجية لعام 2026م في توسيع منظومة إدارة الثروات الرقمية وترسيخ مكانة "دراية المالية" بوصفها أحد أبرز مزودي حلول الادخار الرقمية في المملكة. وستركّز هذه المرحلة على هدفين متكاملين.

أولاً: إثراء خيارات محافظنا الاستثمارية بتوسيع مجموعة الحلول المتنوعة التي يديرها خبراء متخصصون والمتاحة للمستثمرين الأفراد، ويشمل ذلك رفع كفاءة استراتيجيات توزيع الأصول وتحسين تجربة تسجيل العملاء الرقمية لضمان سلاستها منذ البداية.

ثانياً: سنعمل تدريجياً على إزالة الحواجز أمام فرص الاستثمار الأكثر تطوراً، وذلك بخفض الحد الأدنى للاستثمار ورقمنة مسار العميل بالكامل، بهدف تيسير استفادة شرائح أوسع من حلول استثمارية ظلت تاريخياً حصرية لأصحاب الثروات الكبيرة.

ومن خلال كفاءة الإنجاز ومواصلة تطوير المنصة، يمتلك قطاع إدارة الثروات المقومات اللازمة للانتقال من مرحلة التأسيس في عام 2025م إلى مسار نمو متسارع في عام 2026م، يدعم مشاركة واسعة للمستثمرين الأفراد ويُتيح لهم الاستفادة من حلول ادخارية منظمة ومُدارة باحترافية.

مراجعة الرئيس التنفيذي المالي

"أداء مالي مرن رغم تراجع زخم السوق المحلية".

بلال خالد بشناق
المدير المالي

خلال أول عام كامل لنا كشركة مدرجة، نجحنا في تحقيق أداء مالي جيد رغم تراجع نشاط التداول في الأسواق، ومضينا في الوقت ذاته بتنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية التي تشكل الأساس لنهج نمونا طويل الأجل، مما يعزز قوة نموذج أعمالنا ومرونته وقدرته على مواكبة النمو المستقبلي.

وقد ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 6% على أساس سنوي لتبلغ 935 مليون ﷼، مما يعكس قوة نموذج أعمالنا وتنوع مصادر الدخل لدينا، فيما بلغ الربح التشغيلي 529 مليون ﷼.

كما سجل صافي الربح الأساسي نمواً ليبلغ 532 مليون ﷼، في حين حافظ العائد على متوسط حقوق الملكية على مستوى مرتفع عند نحو 39%، مما يؤكد كفاءة ومرونة نموذجنا التشغيلي. وواصلنا تحويل الربحية إلى عوائد مجزية للمساهمين، مع الحفاظ على نسبة توزيع أرباح مرتفعة بلغت 80%، ما يعكس التزامنا بتقديم عوائد مستقرة ومستدامة للمساهمين.

نمو متنوع عبر مصادر الإيرادات الأساسية

وعلى صعيد الأولويات الاستراتيجية، نواصل التركيز على تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة الإيرادات المتكررة، وتحقيق عوائد أكبر من قاعدة أصول العملاء المتزايدة.

وفي هذا الإطار، حقق نشاط الوساطة المالية إيرادات بلغت 512 مليون ﷼ بدعم من قيمة تداولات قاربت 450 مليار ﷼. وفي الوقت ذاته، برزت الأنشطة المرتبطة بالأصول كمحرك مهم لنمو الإيرادات. فقد سجلت إدارة الأصول نمواً في حجم الأصول المدارة بنسبة 31% لتبلغ 22.5 مليار ﷼، محققةً إيرادات قدرها 129 مليون ﷼. كما بلغ دخل العمولات الخاصة 329 مليون ﷼ مدعوماً بأصول العملاء تحت الحفظ التي بلغت 33.5 مليار ﷼، إضافة الى التوسع في مبادرات تعظيم العوائد من الأصول، ومنها إطلاق برنامج تعزيز عوائد الأسهم في السوق المحلية. كما أسهمت الاستثمارات الخاصة بالشركة في تحقيق مكاسب بلغت 47 مليون ﷼. وتعكس هذه النتائج مجتمعة استمرار تحول نموذج الإيرادات لدينا ليكون أكثر توازناً واستدامة، قائم على مصادر دخل متكررة وأكثر قدرة على مواجهة تقلبات السوق.

الانضباط في إدارة التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية

ارتفعت المصروفات التشغيلية خلال العام لتصل إلى 406 مليون ﷼، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إطلاق برنامج تملك الموظفين للأسهم، والذي يهدف إلى تعزيز استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، حيث ساهم بنحو 55 مليون ﷼ من إجمالي التكاليف التشغيلية. كما أسهمت الاستثمارات الإضافية في التقنية والبنية التحتية الرقمية ومبادرات التوسع في الأسواق إلى زيادة مستوى الإنفاق. ورغم ذلك، تم تنفيذ هذه الاستثمارات ضمن إطار منضبط لإدارة التكاليف، مما مكّننا من الحفاظ على كفاءة التشغيل وجودة هوامش الربحية، وفي الوقت ذاته تهيئة أعمالنا لمرحلة النمو المستقبلية.

وفي موازاة ذلك، بلغ الإنفاق الرأسمالي نحو 51 مليون ﷼ تم توجيهه إلى الأتمتة وتحديث البنية التحتية وتطوير القدرات المؤسسية، بما يدعم مرونة عملياتنا وتعزيز موقعنا التنافسي ويسهم في تحقيق نمو مستدام في الإيرادات.

تعزيز متانة المركز المالي والانضباط في إدارة رأس المال

وفيما يخص تخصيص رأس المال، نتبع نهجاً منضبطاً واستراتيجياً يوازن بين دعم النمو والحفاظ على قوة المركز المالي. وخلال العام، قمنا بزيادة استثمارنا في بنك D360، مما عزز موقعنا ضمن المنظومة المالية الرقمية الناشئة في المملكة. ويأتي هذا الاستثمار في إطار رؤية طويلة الأجل تقوم على تعزيز التكامل بين منصة دراية والبنك وتوسيع فرص تحقيق الإيرادات من خلال البيع المتقاطع بين المنصات، إلى جانب تعظيم القيمة طويلة الأمد للعملاء.

وتستند قرارات تخصيص رأس المال لدينا إلى تقييم دقيق للعوائد الاستراتيجية المتوقعة، ومدى توافقها مع أهداف النمو طويلة الأجل، مع الحرص في الوقت ذاته على الحفاظ على متانة المركز المالي واستدامته.

"ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 6% على أساس سنوي لتبلغ 935 مليون ﷼، مما يعكس قوة نموذج أعمالنا وتنوع مصادر الدخل لدينا، فيما بلغ الربح التشغيلي 529 مليون ﷼."

صافي الربح الأساسي

532 مليون ﷼

مراجعة الرئيس التنفيذي المالي (تتمة)

تعزيز عوائد المساهمين

تعكس سياسة توزيع الأرباح التزامنا بتقديم عوائد مستقرة ومستدامة لمساهمينا، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرة على إعادة استثمار رأس المال لدعم النمو المستقبلي. وخلال العام، قمنا بتوزيع أرباحاً إجمالية بلغت 320 مليون ﷼، بواقع 1.315 ﷼ للسهم الواحد وبنسبة توزيع بلغت 80% من صافي الربح. كما يؤكد مجلس الإدارة التزامه بالحفاظ على حد أدنى لنسبة توزيع الأرباح يبلغ 60% من صافي الربح خلال عامي 2026م و2027م، بما يضمن تحقيق توازن بين توفير عوائد مجزية للمساهمين وتخصيص الموارد اللازمة لدعم الاستثمارات الاستراتيجية وتعزيز مسار النمو على المدى الطويل.

تطلعاتنا وأولوياتنا لعام 2026م

مع دخولنا عام 2026م، ننطلق بزخم مالي قوي ورؤية واضحة للأولويات التي تركز على توسيع نطاق النمو مع الحفاظ على الانضباط المالي والتشغيلي. وتتمحور هذه الأولويات حول تعميق تفاعلنا مع العملاء، وتنمية مصادر الإيرادات المتكررة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال مواصلة الاستثمار في التقنية والأتمتة.

وبفضل النمو المستمر في قاعدة عملائنا، إلى جانب إطلاق منتجات وخدمات جديدة، يتمتع قطاع الوساطة بفرص واعدة للاستفادة من استمرار نشاط تداول الأفراد، مع التوسع التدريجي في قدراتنا في مجال التداول المؤسسي. وفي المقابل، نتوقع أن يواصل قطاع إدارة الأصول مسار نموه من خلال طرح منتجات جديدة، والتوسع في استراتيجيات الاستثمارية البديلة، وجذب شريحة أوسع من العملاء. كما نتوقع أن يشهد دخل العمولات الخاصة مزيداً من النمو مدعوماً بالتوسع في أنشطة إقراض الأوراق المالية ومبادرات تعظيم العوائد على أصول العملاء.

وسيسهم استمرار الاستثمار في التقنية والأتمتة وتطوير قدرات البيانات في رفع كفاءة العمليات وتعزيز قابلية المنصة للتوسع، في حين ستدعم مبادرات تملك الموظفين للأسهم مواءمة الحوافز طويلة الأجل عبر مختلف مستويات المؤسسة. وفي جميع هذه المبادرات، يظل تركيزنا منصباً على الإدارة المنضبطة لرأس المال، وتحقيق نمو مستدام في الأرباح، وتعزيز متانة الأسس المالية للشركة.

وبشكل عام، يعكس أداؤنا المالي في عام 2025م مدى تطور ونضج نموذجنا التشغيلي وقدرته على مواكبة النمو، بجانب تنوع مصادر إيراداتنا، ونجاحنا في توظيف رأس المال بانضباط لدعم التوسع المقبل. وندخل العام المقبل بسيولة مرتفعة وربحية مستقرة ومسار استراتيجي واضح، مما يمكننا من مواصلة النمو وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا.

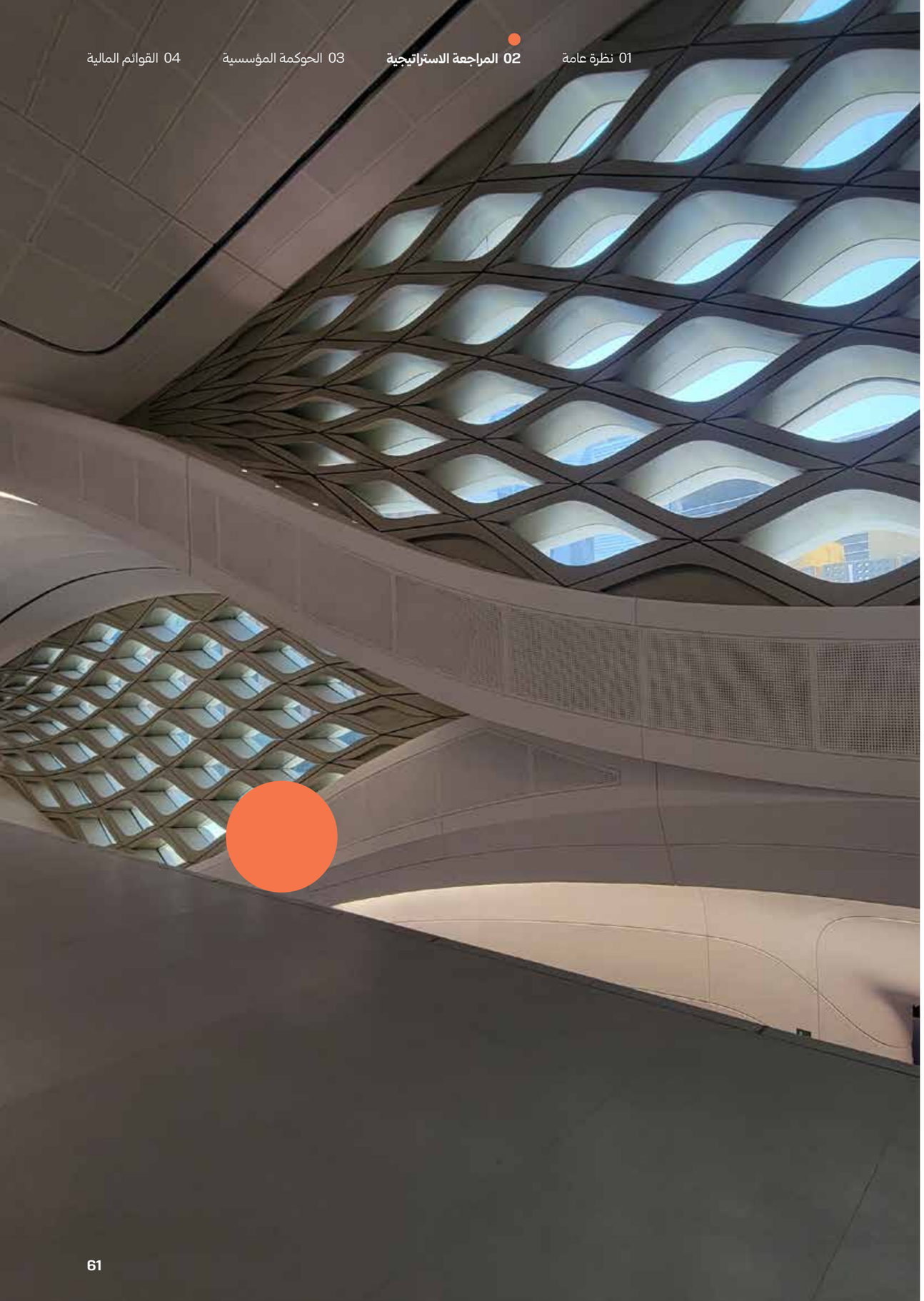

لمحة عامة عن الأداء المالي

في عام 2025م، حققت شركة "دراية المالية" أداءً مالياً متيناً، بما يعكس قوة نموذج أعمالها المتنوع وقدرته على مواجهة التحديات التي شهدها السوق المحلي. وعلى الرغم من التراجع في أحجام التداولات وضعف أداء أسواق الأسهم المحلية، فقد بلغ الدخل التشغيلي 935 مليون ﷼، مسجلاً نمواً بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق، في دلالة واضحة على قدرة الشركة على الحفاظ على زخم إيراداتها عبر مصادر دخل متعددة.

ويؤكد هذا الأداء متانة نموذج أعمال "دراية المالية" الذي يرتكز على قاعدة إيرادات متنوعة تشمل أنشطة الوساطة، ورسوم إدارة الأصول، ودخل العمولات الخاصة، إلى جانب أرباح الاستثمارات الخاصة. وقد أسهم هذا التنوع في الحد من تأثير تقلبات السوق على النتائج المالية، وتعزيز استقرار الأرباح عبر مختلف الدورات الاقتصادية.

وبلغ صافي الربح خلال العام 400 مليون ﷼، فيما ارتفع صافي الربح الأساسي — بعد استبعاد خسائر الشركات الزميلة — بنسبة 3% سنوياً ليصل إلى 532 مليون ﷼، بما يعكس قوة الأداء التشغيلي وكفاءة إدارة الموارد. وقد تحقق هذا النمو بدعم من استمرار نمو الإيرادات والانضباط في إدارة التكاليف، وذلك على الرغم من إطلاق برنامج تملك الموظفين للأسهم (ESOP) ومواصلة الاستثمارات الاستراتيجية في التقنية والبنية التحتية الرقمية ومبادرات النمو الأخرى.

كما حافظت "دراية المالية" على مستويات ربحية قوية، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نحو 39%، وبلغ هامش صافي الربح 43%. ووزعت الشركة ما نسبته 80% من صافي أرباحها كأرباح نقدية، تأكيداً على قدرتها على توليد تدفقات نقدية قوية والتزامها بتحقيق عوائد مستدامة وجاذبة للمساهمين.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تحقق كامل إيراداتها داخل المملكة العربية السعودية.

نمو جيد في الإيرادات

جاء نمو الإيرادات في عام 2025م مدفوعاً بأداء جيد نسبياً عبر مختلف قطاعات الأعمال، حيث أسهمت أنشطة الوساطة وإدارة الأصول ودخل العمولات الخاصة بدور جوهري في دعم إجمالي الإيرادات، إلى جانب المكاسب المحققة من محفظة الاستثمارات الخاصة، التي عززت بدورها الأداء العام للشركة.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، واصلت الشركة تركيزها على تعزيز استدامة قاعدة أرباحها وتنويع مصادر دخلها. فقد أسهم إطلاق برنامج تعزيز عوائد الأسهم (Stock Yield Enhancement Plan) في السوق المحلي في تحقيق إيرادات إضافية، إلى جانب تعزيز التفاعل مع العملاء وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة. وتنسجم هذه المبادرات مع الهدف طويل الأجل لـ "دراية المالية" والمتمثل في بناء بنية إيرادات أكثر تنوعاً واستقراراً، وأقل تأثراً بالتقلبات قصيرة الأجل في الأسواق.

وبلغ إجمالي الإيرادات خلال العام 935 مليون ﷼، ما يشير إلى نموٍ متوسط ضمن خانة الآحاد.

الوساطة المالية

واصل قطاع الوساطة تصدره كمساهم رئيسي في إيرادات الشركة، محققاً أداءً قوياً خلال عام 2025م. فقد بلغ إيرادات الوساطة 512 مليون ﷼، مسجلة نمواً بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق، وذلك رغم تراجع نشاط سوق الأسهم المحلي وانخفاض أحجام التداول.

ويعكس هذا الأداء متانة منصة الوساطة لدى "دراية المالية" وقوة بنيتها التشغيلية. فعلى الرغم من تراجع أحجام التداول في السوق المحلية خلال العام، استفادت الشركة من تنامي مشاركة عملائها في الأسواق الدولية، بما أسهم في الحد من أثر تقلبات السوق المحلي، وعزز استقرار الإيرادات وتنوعها.

وبلغ إجمالي قيمة التداولات خلال العام — في الأسواق المحلية والدولية مجتمعة — بلغت قيمتها حوالي 447 مليار ﷼، ما يعزز مكانة "دراية المالية" بين أبرز منصات الوساطة في المملكة. وباستثناء تداولات المؤسسات في السوق المحلية — وهو نشاط لا تشارك الشركة فيه حالياً — تحتل "دراية المالية" المركز الأول بوضوح في سوق الوساطة في المملكة، بحصة سوقية تتجاوز 20% بنهاية عام 2025م، الأمر الذي يؤكد قوة قاعدة عملائها في قطاع الأفراد.

إدارة الأصول

شهد قطاع إدارة الأصول خلال عام 2025م ضغوطاً واضحة في بيئة تشغيلية اتسمت بالتقلب وعدم اليقين. فعلى صعيد الأسواق العامة، انخفض المؤشر السعودي الرئيس بنحو 13%، الأمر الذي انعكس سلباً على الإيرادات الخاصة بانخفاض رسوم الأداء. أما في الأسواق الخاصة، فقد تباطأ نمو الأصول المدارة، ولاسيما في الصناديق العقارية، نتيجة المتغيرات التنظيمية الرامية إلى الحد من المضاربات، بما في ذلك توسيع نطاق تطبيق رسوم الأراضي البيضاء واستحداث أطر نظامية جديدة لتملك غير السعوديين.

ورغم هذه التحديات، واصلت "دراية المالية" ترسيخ موقعها في نشاط إدارة الأصول، مستفيدة من قدرتها على استقطاب تدفقات نقدية صافية قوية إلى كل من الصناديق القائمة والمنتجات الجديدة، بما يعكس ثقة المستثمرين في كفاءتها وتنوع حلولها. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الأصول المدارة بنسبة 31% سنوياً ليبلغ 22.5 مليار ﷼.

وقد ساهم هذا النمو الملحوظ في الأصول المدارة في الحد من أثر التراجعات المرتبطة بتقييمات السوق، مما مكن إيرادات قطاع إدارة الأصول من الحفاظ على استقرارها عند نحو 129 مليون ﷼. ويؤكد هذا الأداء مرونة نموذج الأعمال وفعالية استراتيجية الشركة في تنويع منتجاتها وتعزيز استدامة إيراداتها على المدى الطويل.

الدخل من العمولات الخاصة

واصل دخل العمولات الخاصة مساهمته الفاعلة في دعم الأداء العام للشركة، ويشمل هذا البند الإيرادات المرتبطة بالأصول تحت الحفظ، مثل الإيرادات من الفوائد وأنشطة إقراض الأسهم ضمن برنامج تعزيز عوائد الأسهم (SYEP) في السوق المحلي والأمريكي.

وقد ارتفعت الأصول تحت الحفظ بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق لتتجاوز 33.5 مليار ﷼، مدفوعةً باستمرار نمو قاعدة العملاء وارتفاع نشاط التداول.

وفي هذا السياق، شهد برنامج تعزيز عوائد الأسهم في السوق المحلي إقبالاً ملحوظاً عقب إطلاقه الكامل في أكتوبر 2025م، حيث أتاح فرصاً إضافية لتحسين العوائد على أصول العملاء، وساهم في تطوير المنتجات الاستثمارية في السوق السعودي. ومع التوسع المرتقب في طرح منتجات جديدة — بما في ذلك البيع على المكشوف — واتساع نطاق المشاركة في السوق، تتوقع الإدارة أن يواصل هذا المصدر من الإيرادات نموه وتعزيزه خلال عام 2026م وما بعده.

لمحة عامة عن الأداء المالي (تتمة)

بيان الدخل للسنوات المالية الخمس الأخيرة

(المبالغ بالمليون ﷼)	2025م	2024م	نسبة التغيير (2025م-2024م)	2023م	2022م	2021م
إجمالي الدخل التشغيلي	**934.5**	**878.1**	**%6.4**	**624.8**	**647.2**	**588.9**
إجمالي المصروفات التشغيلية	**(405.7)**	**(360.4)**	**%12.6**	**(258.3)**	**(285.8)**	**219.1**
الربح التشغيلي	**528.8**	**517.7**	**%2.2**	**366.5**	**361.4**	**371.3**
(المصروفات)/ الإيرادات الأخرى	13.8	10.0	%38.2	9.4	(0.3)	7.0
الحصة من الخسارة في شركة زميلة	(132.0)	(72.0)	%83.4	(27.9)	(38.2)	-
الدخل قبل الزكاة	**410.6**	**455.7**	**(%9.9)**	**347.9**	**322.8**	**378.3**
الزكاة	(10.4)	(11.8)	(%11.3)	(18.2)	(15.3)	(12.8)
صافي الربح للفترة	**400.2**	**443.9**	**(%9.9)**	**329.7**	**307.5**	**365.5**
صافي الربح الأساسي[1]	**532.2**	**515.9**	**%3.2**	**357.6**	**347.3**	**365.5**

[1] صافي الدخل الأساسي يساوي صافي الربح مطروحاً منه حصة الخسارة في الشركة الزميلة

ميزانية عمومية قوية

شهد المركز المالي لـ "دراية المالية" تحسناً ملحوظاً خلال عام 2025م، مدعوماً باستمرار نمو الأداء التشغيلي، وانضباط إدارة رأس المال، والنتائج الإيجابية الأولية لاستراتيجية الاستثمارات الخاصة بالشركة.

فقد ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 2.9 مليار ﷼ . ويعود هذا النمو بشكل رئيس إلى زيادة الاستثمارات في الأدوات المالية، والتي تشمل في معظمها وحدات في صناديق استثمارية، وأدوات دين حكومية وشركات، إلى جانب استثمارات خاصة.

كما يعكس نمو الموجودات مكاسب تقييم محققة على عدد من الاستثمارات الخاصة والتي يتم اختيارها بشكل استراتيجي لتتكامل مع نموذج أعمال "دراية المالية" وتوسّع قاعدتها الاستثمارية، بما يدعم خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وقد شكل الأداء الإيجابي لهذه الاستثمارات خلال العام مؤشراً مبكراً على نجاح نهج تخصيص رأس المال المتحفظ والمنضبط الذي تتبعه الشركة.

فيما ارتفع إجمالي المطلوبات بنسبة 1% ليبلغ 1.8 مليار ﷼ ، ويعزى ذلك بصورة رئيسة إلى الاستخدام الجزئي من تسهيل ائتماني تم الحصول عليه خلال العام، بما عزز المرونة المالية ودعم تنفيذ الاستثمارات الاستراتيجية. كما أسهم الأثر المحاسبي الناتج عن إعادة قياس خطة منح الأسهم للموظفين، المرتبطة بتأسيس بنك D360 — والتي تخّل المستحقين الحصول على أسهم — في زيادة إجمالي المطلوبات المسجلة مقارنة بالعام السابق.

ورغم هذا الارتفاع، تظل مستويات الرافعة المالية ضمن نطاقات متحفظة ومتوافقة مع استراتيجية النمو المعتمدة، مدعومة بقاعدة رأسمالية قوية تعزز صلابة المركز المالي للشركة وقدرته على دعم التوسع المستقبلي.

ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 15% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 1.1 مليار ﷼ ، مدعومة بارتفاع الأرباح المبقاة.

وواصلت "دراية المالية" تحقيق عوائد قوية لمساهميها، حيث ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى حوالي 39% في عام 2025م، مما يعكس قوة نموذج أعمالها الذي يتمتع بهوامش مرتفعة، وكفاءة توظيف رأس المال، والانضباط في إدارة التكاليف.

(المبالغ بالمليون ﷼)	2025م	2024م	نسبة التغيير (2025م-2024م)	2023م	2022م	2021م
الموجودات المتداولة	1866.9	1943.3	%3.9-	1766.6	1641.9	2107.0
الموجودات غير المتداولة	1,005.1	769.9	%30.6	534.6	440.2	133
إجمالي الموجودات	**2872.1**	**2713.1**	**%5.9**	**2301.2**	**2082.2**	**2239.9**
المطلوبات الحالية	1654.1	1638.3	%1.0	1373.8	1337.2	1610.2
المطلوبات غير المتداولة	118.2	117.0	%1.0	115.5	26.6	25.3
إجمالي المطلوبات	**1772.3**	**1755.3**	**%1.0**	**1489.4**	**1363.9**	**1635.5**
إجمالي حقوق المساهمين	1099.8	957.8	%14.8	811.8	718.3	604.4
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**2872.1**	**2713.1**	**%5.9**	**2301.2**	**2082.2**	**2239.9**

لمحة عامة عن الأداء المالي (تتمة)

القروض والتسهيلات التمويلية

خلال العام، أبرمت الشركة اتفاقية تسهيل ائتماني غير مضمون ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مع البنك الأهلي السعودي، وذلك لدعم أنشطتها التشغيلية الرئيسية. ولا يتطلب هذا التسهيل تقديم أي ضمانات أو رهونات أو هوامش لصالح البنك. وفيما يلي أبرز الشروط والأحكام الرئيسية للتسهيل:

البنك	الحد الأقصى	تاريخ الاستحقاق	القيمة الدفترية
البنك الأهلي السعودي	500,000,000 ﷼	30 نوفمبر 2026م	186,103,857 ﷼

الاستراتيجية المالية والنظرة المستقبلية

نتطلع إلى عام 2026م برؤية متوازنة تجمع بين الحذر والتفاؤل، في ظل استمرار التقلبات وعدم اليقين في الأسواق. وفي المقابل، نثق بقدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا الواضحة بانضباط، مستندين إلى قوة نموذج أعمالنا المتنوع الذي أثبت مرونته عبر مختلف الدورات الاقتصادية.

أولويات الإيرادات

سيظل نشاط الوساطة محركاً رئيساً للنمو، مدعوماً بالزخم في التداولات المحلية والدولية. كما أن تقديم خدمات التمويل بالهامش من خلال الميزانية العمومية سيعزز جاذبية المنتج ويوسع قدراتنا التمويلية بما يلبي احتياجات شريحة أوسع من العملاء. وفي الوقت ذاته، سيسهم التفعيل التدريجي لقدراتنا في التداول المؤسسي — بدءاً بالتداول عالي التردد (high frequency trading HFT) — في تنويع قاعدة العملاء وتعزيز مصادر الإيرادات. وعلى الصعيد الدولي، نواصل تطوير عرض القيمة الذي نقدمه بما يرسخ ريادتنا في مجال التداول في الأسواق العالمية ويحافظ على تنافسيتنا.

أما في إدارة الأصول، فنستهدف تحقيق نمو مزدوج في اجمالي الأصول المدارة عبر الأسواق العامة والخاصة. كما سيؤدي إطلاق استراتيجيات جديدة في فئات إدارة الأصول البديلة والعقار إلى تنويع المنصة الاستثمارية وتعزيز الإيرادات المتكررة القائمة على الرسوم.

ومن المتوقع أن يستفيد دخل العمولات الخاصة من التوسع المستمر في برنامج تعزيز عوائد الأسهم (SYEP)، والإطلاق المرتقب لآلية البيع على المكشوف، إضافة إلى اتساع المشاركة الدولية عقب فتح السوق السعودي أمام جميع المستثمرين الأجانب بما يتيح لهم الاستثمار المباشر في السوق.

الزكاة والمدفوعات الحكومية

بيان المدفوعات المسددة	المسددة	المستحقة وغير المسددة حتى نهاية الفترة المالية السنوية	وصف موجز لها
الزكاة	11,473,749.00	23,541,480.00	مستحق لشهر ديسمبر 2025م
ضريبة القيمة المضافة	125,455,552.83	9,272,033.00	مستحق لشهر ديسمبر 2025م
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	10,463,258.37	946,041	مستحق لشهر ديسمبر 2025م
أعضاء مجلس الإدارة	2,700,000.00	3,000,000.00	
وزارة العمل	116,308.50	-	
شركة تداول	260,000.00	-	
الإجمالي	150,468,869	36,760,579	

نسب الأرباح التي تم توزيعها على المساهمين خلال الفترات المختلفة من السنة المالية إضافة إلى نسبة الأرباح المقترح توزيعها في نهاية السنة المالية وإجمالي هذه الأرباح

التاريخ	الحصة (﷼)	نسبة التوزيع إلى قيمة السهم الاسمية (%)	المبلغ (﷼)
23 أبريل 2025م	0.325	%16.25	79,134,709
20 يوليو 2025م	0.33	%16.50	80,369,186
06 أكتوبر 2025م	0.33	%16.50	80,392,170
03 ديسمبر 2025م	0.33	%16.50	80,437,817
الإجمالي	**1.315**	**%65.75**	**320,333,882**

بيان بقيمة أي استثمارات أو احتياطات أنشئت لمصلحة موظفي الشركة

يمثل احتياطي برنامج تملك الموظفين للأسهم (ESOP) القيمة التراكمية لترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها بحقوق الملكية المثبتة بموجب البرنامج. ويعكس هذا الاحتياطي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين، والتي يتم إثباتها محاسبياً على مدى فترة المنح، ويتم عرضها كمكون منفصل لحقوق الملكية.

تستحق منح البرنامج سنوياً خلال الفترة من 2025م إلى 2029م (باستثناء الأسهم التي استحقت في 20 مارس 2025م)، وذلك بشرط استمرار الموظف في الخدمة وتحقيق الأهداف الفردية وأهداف الإدارات المحددة مسبقاً. وتصادر المنح في حال الاستقالة، أو إنهاء الخدمة لأسباب تأديبية، أو مخالفة السياسات، أو عدم تحقيق مؤشرات الأداء المطلوبة للشريحة المعنية. كما أن الأسهم الممنوحة ضمن البرنامج غير قابلة للتداول، وتخضع للشروط والأحكام المعتمدة من مجلس الإدارة.

وخلال العام، منحت الشركة 3,098,037 سهماً للموظفين المؤهلين بسعر ممارسة صفر، استحق منها 957,455 سهماً وتم إصدارها، في حين تمت مصادرة 154,751 منحة. وبلغت القيمة العادلة للسهم عند تاريخ المنح 30 ﷼. وعند إصدار الأسهم، يتم خصم رصيد احتياطي البرنامج وفقاً لذلك، بحيث تضاف القيمة الاسمية للأسهم الى أسهم الخزينة، مع إضافة أي زيادة عن القيمة الاسمية إلى الأرباح المبقاة. وبحلول نهاية عام 2025م، بلغ إجمالي الأسهم القائمة 1,985,831 سهماً.

كما في 31 ديسمبر 2025م، يعكس احتياطي برنامج تملك الموظفين للأسهم صافي تأثير مصروف الدفع على أساس الأسهم المثبت خلال العام وإعادة التصنيف اللاحقة إلى الأرباح المبقاة عند تسوية المنح المكتسبة. ويبين الجدول التالي الحركة في احتياطي برنامج تملك الموظفين للأسهم خلال العام:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
مصروفات برنامج تملك الموظفين للأسهم	**55,316,255**	-
تسوية أسهم الخزينة	**(2,124,910)**	-
المحول إلى مكونات حقوق الملكية الأخرى عند التسوية	**(27,788,390)**	-
الإجمالي	**25,402,955**	-

تفاصيل عن أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل الشركة وتفاصيل عن استخدامات هذه الأسهم

يمثل احتياطي أسهم الخزينة تكلفة أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة التي يتم تخصيصها من قبل المساهمين والمحتفظ بها من قبل الشركة. تم تخصيص أسهم الخزينة لدعم برنامج تملك الموظفين للأسهم الخاص بالشركة. يتم تسجيل هذه الأسهم كخصم من حقوق الملكية ولا يحق لهم الحصول على توزيعات أرباح أو حقوق تصويت أثناء الاحتفاظ بها في الخزينة.

كما في 31 ديسمبر 2025م، تمتلك الشركة 6,002,545 سهماً من أسهم الشركة (31 ديسمبر 2024م: 7,065,000 سهم) بقيمة اسمية 2 ﷼ للسهم. خلال العام، قامت الشركة بتحويل 1,062,455 سهم خزينة إلى الموظفين المؤهلين بموجب برنامج تملك الموظفين للأسهم المعتمد.

الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر في "دراية المالية" ركيزة أساسية ضمن إطار الحوكمة المؤسسية ومحركاً رئيسياً لتحقيق قيمة مستدامة. ويتمثل هدفنا الأساسي في التعرف الاستباقي على المخاطر الكامنة في أنشطة أسواق المال والتمويل، وتقييمها وإدارتها بكفاءة، بما يشمل التمويل بالهامش، وإقراض واقتراض الأوراق المالية، والخدمات الاستثمارية، بما يضمن حماية مصالح العملاء وتعزيز متانة المركز المالي للشركة.

وتعمل "دراية المالية" وفق فلسفة لإدارة المخاطر لا تقوم على تجنبها فحسب، بل على إدارتها بفاعلية ضمن حدود بيان تقبل المخاطر (RAS) المعتمد من مجلس الإدارة. ومن خلال تطبيق سياسات وإجراءات رقابية فعالة، نضمن تحقيق أهدافنا الاستراتيجية مع الالتزام الكامل بقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية (CMA) وسائر المتطلبات التنظيمية المعمول بها في المملكة.. وتعد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) عنصراً محورياً في هذه الاستراتيجية، حيث تضمن احتفاظ الشركة بمصدات رأسمالية كافية تمكنها من استيعاب الخسائر المحتملة في الظروف الاعتيادية وحالات الضغوط السوقية.

حوكمة المخاطر وهيكل الإشراف

تعتمد "دراية المالية" نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لضمان أن يكون الإشراف على المخاطر مستقلاً وشفافاً ودقيقاً.

إشراف مجلس الإدارة واللجان

يتحمل مجلس الإدارة السلطة العليا في اعتماد سياسات إدارة المخاطر، وهو مسؤول عن إقرار استراتيجية المخاطر وأطر الامتثال والرقابة الداخلية. ولضمان التركيز المتخصص، يفوض المجلس الإشراف المباشر إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام التابعة للمجلس (GRCC).

- **الاستقلالية:** يرأس اللجنة عضو مستقل وتضم خبراء في المخاطر المالية.
- **وتيرة الانعقاد:** تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة لمراجعة تقبل المخاطر، وكفاية رأس المال، ونتائج اختبارات الضغط.
- **آلية التصعيد:** يتم الإبلاغ فوراً عن أي تجاوز للحدود المعتمدة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام لضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

لجنة الإدارة للمخاطر والاستثمارات (MRIC) – الإشراف التنفيذي

تعد لجنة الإدارة للمخاطر والاستثمارات الجهة التنفيذية الرئيسية المسؤولة عن التطبيق العملي لاستراتيجية إدارة المخاطر وضمان بقاء العمليات اليومية ضمن الحدود المحددة في بيان تقبل المخاطر المعتمد من المجلس.

- **القيادة:** يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي، مما يعزز دمج إدارة المخاطر في أعلى مستويات اتخاذ القرار التنفيذي.
- **خط التقارير:** تمثل اللجنة حلقة الوصل الرئيسية بين العمليات ومجلس الإدارة، حيث ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام (GRCC) .
- **وتيرة الانعقاد:** تعقد اجتماعات شهرية لمتابعة المخاطر الناشئة، ومراجعة استخدام الحدود، والاستجابة للتغيرات في أسواق المال السعودية.
- **المهام:** الإشراف على نتائج اختبارات الضغط، ومتابعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، وضمان فعالية إطار الأمن السيبراني بما يتوافق مع المتطلبات التشريعية والمعايير العالمية /ISO IEC 27001 وإدارة مخاطر الأطراف الثالثة (TPRM).

مسؤوليات الإدارة وهيكل الوظائف

تتحمل الإدارة العليا، بتوجيه من مجلس الإدارة، مسؤولية تنفيذ استراتيجيات المخاطر وتقييم فعالية الضوابط الداخلية. وتعمل إدارة المخاطر كإدارة مستقلة مزودة بكفاءات متخصصة، وتتبع منهجية منظمة تقوم على "تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بفعالية"، مع تقديم تقارير يومية وشهرية وربع سنوية لأصحاب الصلاحية، بما في ذلك المجلس والجهات الرقابية. ولضمان الشفافية التامة، تتمتع الإدارة بإمكانية الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة، كما تخضع لمراجعات دورية مستقلة من إدارة المراجعة الداخلية.

إطار إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

تطبق "دراية المالية" إطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر المؤسسية، يشمل جميع الأنشطة التشغيلية والداعمة، ويجمع بين المعايير الدولية والمتطلبات التنظيمية المحلية لضمان رؤية شاملة لملف المخاطر.

كما نستثمر في برامج متخصصة وأنظمة آلية لمتابعة استخدام المخاطر بشكل شبه فوري، بما في ذلك أدوات مخصصة لحساب رأس المال الداخلي في إطار ICAAP وإجراء اختبارات الضغوط، مما يمكننا من محاكاة السيناريوهات السلبية، مثل انهيارات الأسواق أو أزمات السيولة، للتحقق من متانة المؤسسة واستعدادها لمواجهة المخاطر المحتملة.

المخاطر الرئيسية وآليات الرقابة

مخاطر الائتمان والطرف المقابل

تعد مخاطر الائتمان أكبر مصادر التعرض لـ " دراية المالية"، وتنشأ بشكل رئيسي من أنشطة التمويل بالهامش والاستثمارات، حيث قد يتعذر على الطرف المقابل الوفاء بالتزاماته المالية، مما يستلزم إدارة دقيقة لضمان حماية مصالح الشركة والعملاء.

الضوابط الرئيسية

- **تقييم صارم:** نستخدم بيانات سمة (SIMAH) ونماذج التصنيف الداخلية لتقييم المخاطر وتصنيفها قبل التعامل مع أي عميل.
- **حدود الإقراض:** نفرض مصفوفات اعتماد صارمة، مع تحديد حدود ائتمانية لكل عميل، وحدود تركز للمحفظة.
- **إدارة ديناميكية للضمانات:** توفر أنظمتنا مراقبة مستمرة للضمانات، مع بروتوكولات آلية لنداء الهامش والتسييل.
- **تقييمات سنوية:** نجري تقييماً سنوياً لمخاطر النقد والأوراق المالية، إلى جانب مراجعات دورية مستقلة للتحقق من كفاءة أنظمة إدارة الائتمان لدينا.

مخاطر السوق

تنطوي مخاطر السوق على الانخفاضات المحتملة في قيمة الاستثمارات نتيجة لتقلبات أسعار الأسهم، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع.

الضوابط الرئيسية

- **أدوات كمية:** نستخدم مقاييس متقدمة مثل القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)، وتحليل الحساسية، وتحليل الأوراق المالية لقياس حجم التعرض المحتمل.
- **حدود الأصول والجغرافيا:** يتم إدارة التعرض من خلال وضع حدود لفئات الأصول والتوزيع الجغرافي، مع اعتبار السيولة عاملاً أساسياً.
- **اختبارات الضغط:** نجري اختبارات ضغط منتظمة لضمان بقاء قدرتنا على تحمل المخاطر متوافقة مع متطلبات كفاية رأس المال.

المخاطر التشغيلية

تنشأ المخاطر التشغيلية من قصور في العمليات والأنظمة الداخلية، والأخطاء البشرية، والأحداث الخارجية، بما في ذلك المخاطر القانونية.

الضوابط الرئيسية

- **التقييم الذاتي (RCSA):** نطبق عملية دقيقة للتقييم الذاتي للمخاطر والضوابط، بهدف تحديد أوجه القصور في الضوابط الداخلية ومعالجتها.
- **احتساب رأس المال:** لأغراض التقارير التنظيمية، نتبع منهج المؤشر الأساسي كما هو منصوص عليه في قواعد كفاية رأس المال.
- **فصل المهام:** تضمن الضوابط الداخلية الصارمة وأطر الحوكمة ألا يكون لأي فرد سيطرة كاملة على أي معاملة من البداية إلى النهاية، بما يعزز النزاهة والرقابة الداخلية.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم التوافق بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات أو من عدم القدرة على تسييل الأصول بسرعة دون تكبد خسائر كبيرة.

الضوابط الرئيسية

- **مراقبة التدفقات النقدية:** اعتماد سياسات وإجراءات لمراقبة المراكز النقدية بشكل فوري.
- **مصدات الأصول السائلة:** تحتفظ "دراية المالية" بمستوى مرتفع من الأصول السائلة وشبه النقدية للوفاء بجميع الالتزامات الحالية والمستقبلية.
- **تقارير المؤشرات:** تتم مراقبة مؤشرات السيولة بانتظام مقارنةً بالحدود المعتمدة، مع رفع التقارير الدورية إلى لجان الحوكمة.

مخاطر الأمن السيبراني والتقنية

باعتبار "دراية المالية" تتبنى التوجه الرقمي بشكل متقدم، يعد الأمن السيبراني محوراً بالغ الأهمية. وتواجه الشركة تهديدات متنوعة تتراوح بين البرمجيات الخبيثة وهجمات التصيد الاحتيالي وصولاً إلى الأعطال التقنية للأنظمة المعقدة.

الضوابط الرئيسية

- **شهادة ISO/IEC 27001:** نظام إدارة أمن المعلومات لدينا (ISMS) معتمد وفقاً للمعايير الدولية، مما يضمن مستوى ناضجاً من سلامة البيانات وسريتها.

الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (تتمة)

- **المواءمة التنظيمية:** إطارنا متوافق بالكامل مع متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (NCA)
- **الدفاع متعدد الطبقات:** يشمل ذلك ضوابط الوصول، والمراقبة المستمرة للشبكة، والتقييمات الدورية لنقاط الضعف، وإجراءات الاستجابة للحوادث.
- **وعي الموظفين:** تضمن برامج التدريب المنتظمة أن يظل موظفونا خط الدفاع الأول ضد الهندسة الاجتماعية والتهديدات السيبرانية.

إدارة مخاطر الأطراف الثالثة (TPRM)

تقر "دراية المالية" بأن نطاق مخاطرها يمتد إلى مورديها ومقدمي خدماتها. وقد قمنا بتنفيذ إطار لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة ينظم دورة الحياة الكاملة للشراكات الخارجية. ويشمل ذلك العناية الواجبة الصارمة عند الانضمام والمراقبة المستمرة للضوابط السيبرانية والتشغيلية لدى الأطراف الثالثة لمنع اضطرابات سلسلة الإمداد.

اختبارات الضغط وكفاية رأس المال الداخلية (ICAAP)

تعتبر الشركة اختبارات الضغط أداة تشخيصية حيوية. وتقوم بمحاكاة سيناريوهات "شديدة ولكن محتملة"، بما في ذلك:

- **صدمات السوق:** تأثير الانخفاضات الكبيرة في مؤشر السوق المالية (تاسي) على الضمانات.
- **تدهور ائتماني:** حالات تعثر متزامنة لعملاء ذوي مستويات تعرض مرتفعة.
- **إخفاقات تشغيلية:** أعطال طويلة الأمد في الأنظمة أو اختراقات بيانات تؤثر على العمليات التشغيلية.

يتم دمج مخرجات هذه الاختبارات ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، والتي يعتمدها مجلس الإدارة سنوياً. ويضمن ذلك بقاء الشركة متمتعة برأسمال كافٍ لدعم نموها الاستراتيجي وحماية مصالح مساهميها والنظام المالي السعودي.

التطوير المستمر والنظرة المستقبلية

تلتزم "دراية المالية" بتطوير إطار المخاطر بشكل مستمر، ومع نضوج الأسواق السعودية في ظل رؤية 2030، تواصل الاستثمار في البرامج المتخصصة والتقنيات الحديثة. ومن خلال الحفاظ على شهادة ISO/IEC 27001 وتعزيز أطر TPRM وERM، تضمن الشركة استمرار كونها مؤسسة مرنة وموثوقة وملتزمة بمعايير الحوكمة والممارسات الرائدة في قطاع الخدمات المالية.

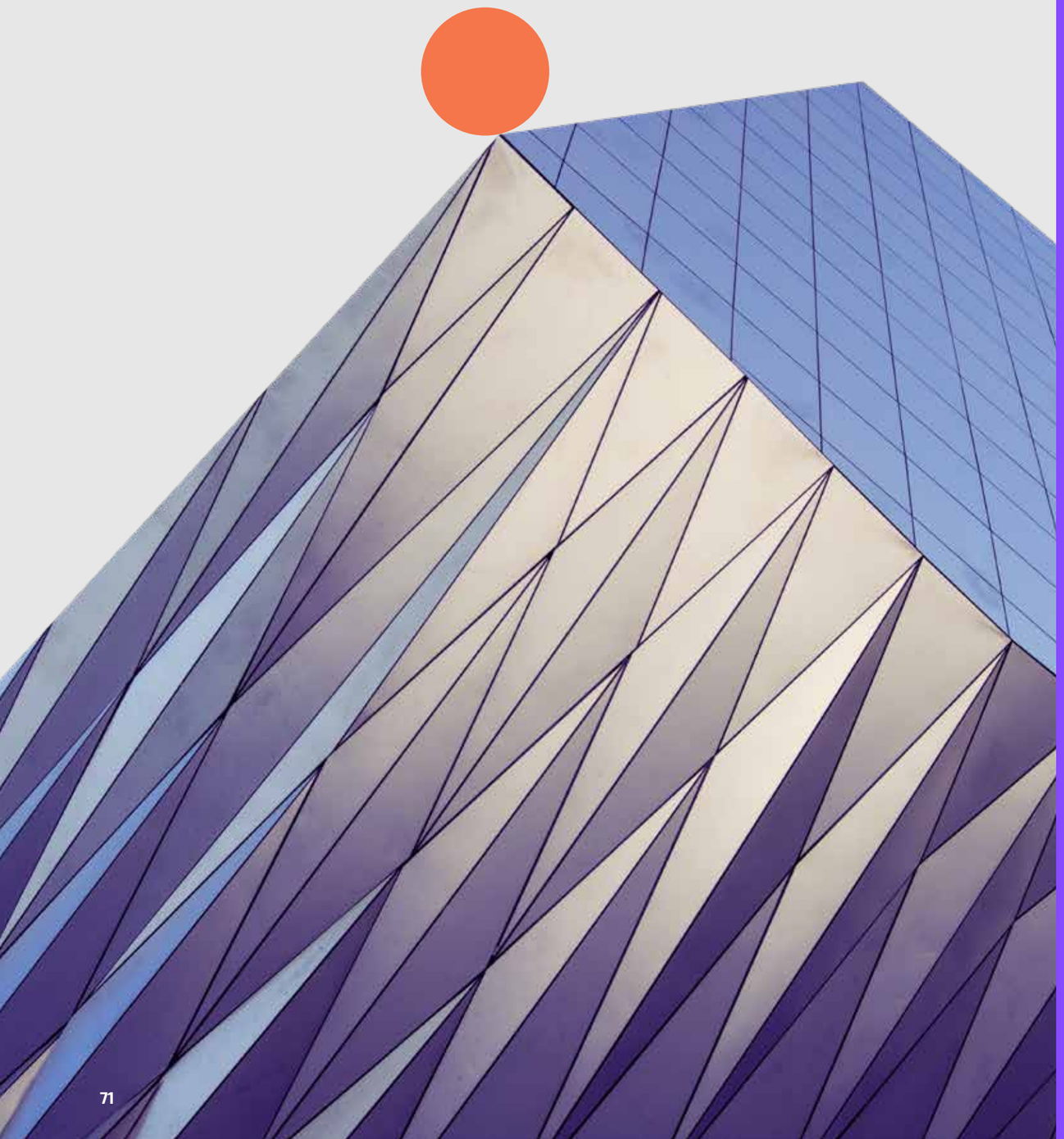

03

الحوكمة المؤسسية

تعمل دراية وفقاً للوائح هيئة السوق المالية، وتحافظ على إطار قوي للحوكمة والامتثال.

الحوكمة

مقدمة

تخضع جميع أنشطة وسياسات "دراية المالية" للقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية المعنية بتداول الأوراق المالية، وعلى رأسها هيئة السوق المالية (CMA)، مع الالتزام بتطبيق أفضل المعايير والممارسات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتتبنى "دراية المالية" نهجاً مستمراً وفعالاً في إطار سعيها لتنفيذ برنامج التزام متكامل يواكب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال. وتضطلع إدارة المطابقة والالتزام بدور أساسي في مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة التي تجرمها أنظمة المملكة، من خلال التحقق من مصادر الأموال، مما يعزز نزاهة النظام المالي.

وفي سبيل مواكبة التطورات والتغيرات التنظيمية المتعلقة بنشاط الأوراق المالية، تقوم إدارة المطابقة والالتزام بمراجعة السياسات والإجراءات الداخلية بشكل دوري لضمان الامتثال التام للقوانين واللوائح ذات الصلة، كما ترفع تقارير دورية إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام وتضع آليات وتوجيهات فعالة لجميع الموظفين لضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها.

تعد إدارة المطابقة والالتزام ركيزة أساسية لتعزيز الحوكمة وضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية والسياسات الداخلية. ومن خلال نهج استباقي قائم على التحسين المستمر وإدارة المخاطر، تسعى "دراية المالية" إلى ترسيخ ثقافة الالتزام كعنصر جوهري في بيئة العمل. إن التزامنا بالشفافية والمسؤولية يتجاوز مجرد الامتثال للمتطلبات القانونية؛ بل يمتد إلى تعزيز الثقة والمصداقية والتميز المؤسسي.

الالتزام بأحكام لائحة حوكمة الشركات

تلتزم شركة "دراية المالية" بتطبيق أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتحرص الشركة على الامتثال الكامل لمتطلبات الحوكمة ومتابعة كافة المستجدات النظامية ذات العلاقة. كما تواصل الشركة مراجعة وتحديث سياساتها وإجراءاتها الداخلية بشكل مستمر، بما يضمن التوافق مع أي تطورات تنظيمية تصدر عن الجهات المختصة.

الغرامات

في عام 2025م، فرضت هيئة السوق المالية (CMA) غرامات على الشركة بلغ مجموعها 20,000 ﷼، وقد اتخذت "دراية المالية" جميع الإجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز الكفاءة التشغيلية ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الغرامات. وفيما يلي توضيح للمعلومات المتعلقة بالغرامات التي تلقتها الشركة:

- 10,000 ﷼ – مخالفة الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ب) من المادة السابعة والعشرين من قواعد التداول والعضوية.
- 10,000 ﷼ – مخالفة الفقرة الفرعية (6) من الفقرة (ب) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

كما تم فرض غرامة على الشركة بمبلغ 5,000 ﷼ من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعدم الامتثال لأحكام اللائحة الخاصة بمعالجة عدم الإفصاح عن المعلومات للأغراض الضريبية وفقاً لأحكام الاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها، وقد اتخذت الشركة جميع الإجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز الكفاءة التشغيلية ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الغرامة.

تتمثل المصادر الأساسية لحوكمة الشركات في لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وأحكام مختارة من نظام الشركات وأفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات في المملكة.

تنظم لائحة حوكمة الشركات العلاقة المختلفة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك من خلال وضع قواعد وإجراءات تسهل عملية اتخاذ القرارات، بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة وتعزيز قيم المصداقية والعدالة التنافسية والشفافية في أداء الشركة في السوق المالية وبيئة الأعمال.

كما تلزم لائحة حوكمة الشركات بوضع آليات وإجراءات واضحة للإفصاح والشفافية، تضمن أن مجلس الإدارة يعمل وفق أفضل مصالح المساهمين ويقدم صورة عادلة ودقيقة عن المركز المالي للشركة ونتائج العمليات التشغيلية.

وتؤمن الشركة بأن الالتزام التام بلوائح الحوكمة والأنظمة ذات الصلة هو عامل رئيسي في استمرار نجاحها، لذلك، تواصل "دراية المالية" تحديث وتطوير أنظمتها الداخلية للحوكمة وفق الحاجة، لضمان التوافق مع أفضل الممارسات وأحدث المتطلبات التنظيمية.

الحوكمة (تتمة)

مجلس الإدارة

مسؤوليات واختصاصات مجلس الإدارة

مع مراعاة الصلاحيات المخولة للجمعية العامة، يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات واسعة النطاق تشمل إدارة الشركة ووضع سياساتها وتحديد استراتيجياتها الاستثمارية والإشراف على عملياتها وشؤونها المالية، بالإضافة إلى تأسيس الشركات والاستثمار في شركات أخرى وإدارة أنشطتها على المستوى المحلي والدولي، وذلك باستثناء الصلاحيات أو الإجراءات التي تندرج ضمن الاختصاص الحصري للجمعية العامة، أو تلك التي يستثنيها نظام الشركات.

وفيما يلي أبرز المسؤوليات والصلاحيات الرئيسية الموكلة إلى مجلس الإدارة:

1. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير، بما في ذلك الجهات الحكومية والخاصة والمحاكم المدنية ومراكز الشرطة والغرف التجارية والغرف الصناعية والجهات المختصة والشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى المشاركة في المناقصات وتنفيذ المدفوعات والمقبوضات وإصدار الإقرارات الرسمية نيابةً عن الشركة.
2. يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحية للتوقيع على جميع أنواع العقود والمستندات والصكوك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
   - عقود التأسيس للشركات التي تكون الشركة شريكاً فيها، بالإضافة إلى جميع التعديلات والملاحق وقرارات التعديل المتعلقة بها.
   - الاتفاقيات والعقود الموثقة أمام كاتب العدل والجهات الحكومية.
   - اتفاقيات القروض نيابةً عن الشركة.
   - تقديم الضمانات والكفالات نيابةً عن الشركة، سواء بصفتها كياناً مستقلاً أو شريكاً أو مساهماً في الشركات التابعة و/أو الشركات التي تمتلك فيها حصصاً.
   - إصدار الوكالات العامة باسم الشركة.
   - تنفيذ معاملات البيع والشراء والإبراء والقبول والاستلام والتسليم والتأجير والاستئجار والتحصيل والسداد.
   - فتح جميع أنواع الحسابات البنكية والتعامل مع خطابات الاعتماد والسحوبات والإيداعات لدى البنوك وشركات الاستثمار المرخصة.
   - إصدار الضمانات البنكية المتعلقة بأعمال الشركة أو استثماراتها في الشركات الأخرى.
   - تقديم جميع أنواع الضمانات نيابةً عن الشركة، بما في ذلك ضمان التزامات الشركة تجاه شركاتها التابعة و/أو الشركات التي تمتلك فيها حصصاً.
   - التوقيع وتقديم جميع أنواع التعهدات والإقرارات والضمانات (المصرفية وغيرها)، والسندات والكفالات نيابةً عن الشركة، سواء كانت متعلقة بأعمالها أو استثماراتها في الشركات التابعة و/أو الشركات التي تمتلك فيها حصصاً، أو ضماناً لالتزامات الشركة تجاه هذه الشركات.
   - التوقيع على جميع المستندات الرسمية والوثائق والشيكات وتنفيذ المعاملات المصرفية والاستثمارية.
3. تعيين الموظفين والعمال وإقالتهم وطلب تأشيرات الدخول واستقدام القوى العاملة من خارج المملكة والتعاقد معهم وتحديد رواتبهم وإصدار تصاريح الإقامة ونقل الكفالات والتنازل عنها.
4. شراء الأراضي والعقارات وبيعها ونقل ملكيتها، وقبول الإبراءات ودفع المقابل المالي لها، ودمج الصكوك وتجزئة وفرز العقارات واستلام وتحديث الصكوك، وتسجيل الصكوك في النظام الشامل وتعديل الحدود والأطوال والمساحات وأرقام القطع والخرائط، وتواريخ الصكوك، بالإضافة إلى تحويل القياسات من اليادرات المربعة إلى الأمتار المربعة ومن الأقدام إلى الأمتار في الصكوك، وإجراء أي تعديلات على بيانات الصكوك والمثول أمام كاتب العدل فيما يتعلق بجميع ما سبق.
5. الموافقة على إجراءات رهن العقارات وفك الرهن للعقارات والأراضي المملوكة للشركة وإنهائها.

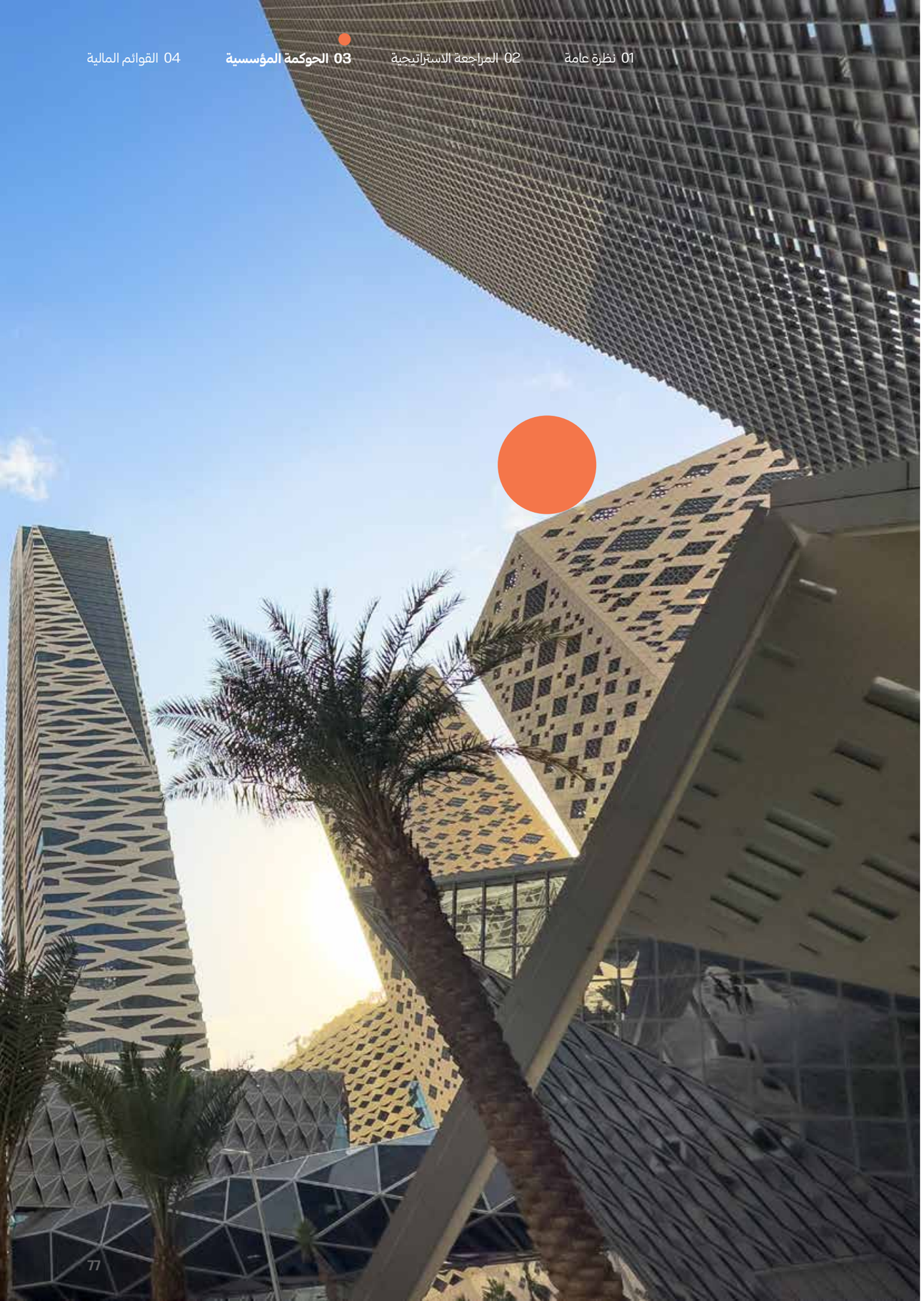

الحوكمة (تتمة)

6. الدخول في اتفاقيات القروض مع صناديق ومؤسسات التمويل الحكومية، بغض النظر عن مدتها، والدخول في اتفاقيات القروض التجارية، شريطة ألا تتجاوز مدتها مدة الشركة.
7. توزيع أرباح مرحلية.
8. يجوز للشركة، في بعض الحالات، أن ترى من المناسب إعفاء المدينين من التزاماتهم، شريطة أن يلتزم محضر وقرار مجلس الإدارة بالشروط التالية:
   أ. يجب أن يتم الإعفاء فقط بعد مرور عام كامل على نشوء الدين.
   ب. يجب تحديد الحد الأقصى لقيمة الإعفاء لكل مدين خلال السنة الواحدة بشكل واضح.
   ج. يقتصر حق الإعفاء على مجلس الإدارة فقط، ولا يجوز تفويض لأي جهة أخرى.
9. يجوز لمجلس الإدارة تفويض جميع أو بعض صلاحياته إلى أحد الأعضاء أو أي جهة أخرى، على أن يكون له الحق في إلغاء هذا التفويض كلياً أو جزئياً متى رأى ذلك ضرورياً.

تكوين مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الشركة من تسعة (9) أعضاء يتمتعون بالخبرة والكفاءة والسمعة الطيبة، ويتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة العادية. ويتكون المجلس من ستة (6) أعضاء غير تنفيذيين، بالإضافة إلى ثلاثة (3) أعضاء مستقلين.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن مدة عضوية كل عضو في مجلس الإدارة، بما في ذلك رئيس المجلس، لا تتجاوز أربع (4) سنوات لكل دورة، ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري حسبما يراه مناسباً، على أن لا يقل عدد الاجتماعات عن أربعة (4) اجتماعات سنوياً.

تحدد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة وفقاً لنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات والنظام الأساسي للشركة ودليل الحوكمة الداخلية.

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	الجنسية	تاريخ التعيين	الصفة
السيد طه بن عبدالله القويز	رئيس مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	نائب رئيس مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد خالد أبالخيل	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد زكي الشويعر	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد هاشم بن عثمان الحقيل	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد عبدالوهاب السيد	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	مستقل
الدكتور فيصل الصقير	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	مستقل
السيد عبدالله السعيد	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	مستقل

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2025م

تواريخ الاجتماعات	السيد طه بن عبدالله القويز	السيد زكي الشويعر	السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	السيد عبدالله السعيد	السيد خالد أبالخيل	السيد عبدالوهاب السيد	السيد هاشم بن عثمان الحقيل	السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	الدكتور فيصل الصقير
2025/03/17م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
2025/05/13م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
2025/08/05م	حضر	اعتذر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
2025/11/04م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر

الحوكمة (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد طه بن عبدالله القويز

رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 1984م.

المنصب الحالي

- رئيس مجلس إدارة بنك D360، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية، منذ عام 2022م حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة العليان القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأعمال المتعددة، منذ 2018م حتى الآن.

المناصب السابقة

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الاتصالات، من 2016م إلى 2019م.
- مدير في صندوق التنمية العقارية، وهو صندوق حكومي يعمل في القطاع الحكومي، من 2016م إلى 2019م.
- عضو مجلس إدارة في شركة كيان السعودية للبتروكيماويات، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البتروكيماويات، من 2009م إلى 2015م.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 2007م إلى 2015م.
- رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة تداول السعودية القابضة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الأسواق المالية، من 2011م إلى 2014م.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة تداول السعودية القابضة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع السوق المالية، من 2007م إلى 2011م.
- نائب المدير العام ورئيس قطاع القطاعات المساندة والمركزية في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2004م إلى 2006م.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التمويل في مملكة البحرين، من 2000م إلى 2005م.
- رئيس قطاع المساندة في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المصرفي، من 2001م إلى 2004م.
- رئيس إدارة الأنظمة والعمليات في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 1999م إلى 2001م.
- مدير إدارة التقنية المصرفية في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً)، وهي مؤسسة حكومية والبنك المركزي السعودي، من 1990م إلى 1999م.
- مدير إدارة التقنية المصرفية في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً)، وهي وكالة حكومية والبنك المركزي السعودي، من 1987م إلى 1990م.

السيد إبراهيم عبدالعزيز إبراهيم الجماز

نائب رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

بكالوريوس في الهندسة الصناعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999م.

المناصب الحالية الأخرى

- رئيس مجلس إدارة شركة الآمار الغذائية، منذ 2021م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة شركة عبدالعزيز الجماز وإخوانه، منذ 2018م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية المتحدة للشوكلاته والهدايا «باتشي»، منذ عام 2007م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة شركة أيار الدولية للمقاولات. (AICC)، منذ 2018م وحتى الان.
- عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك دال 360، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المصرفي الرقمي، منذ 2022م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الدكتور سليمان الحبيب الطبية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الرعاية الصحية، منذ 2024م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة بيميوم شوكو جيفت «باتشي» ، شركة محدودة تعمل في قطاع الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2016م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة الشركة اللبنانية السعودية لصناعة الشوكولاتة والحلويات «باتشي»، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الأغذية، منذ عام 2007 وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة بنك سيدروس للاستثمار، شركة مساهمة في جمهورية لبنان تعمل في القطاع المصرفي منذ 2010 حتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة سوفانا، شركة محدودة في جزر كايمان تعمل في قطاع الاستثمار، منذ عام 2000م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة العليا للاستثمار العقاري، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع العقارات في جمهورية مصر العربية، منذ 2007م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة بنشمارك السعودية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2010م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة همة الرياض «انديفور السعودية»، شركة غير ربحية تعمل في قطاع الخدمات الاجتماعية، منذ 2019م وحتى الان.

المناصب السابقة

- الرئيس التنفيذي لشركة الآمار الغذائية، منذ 2012 وحتى عام 2021م.
- نائب الرئيس لشركة عبدالعزيز الجماز وأخوانه، منذ عام 2003م وحتى -عام 2012م.
- مدير المبيعات والتسويق لشركة الجماز للتوزيع، منذ عام 1999م وحتى 2003م.
- مسؤول المبيعات لشركة الجماز للتوزيع، منذ عام 1997م – 1999م.

السيد خالد أبالخيل

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في العلوم المالية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2003م

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة ينال للتمويل، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التمويل، منذ 2015م حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرقية للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار منذ 2006م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التصنيع، من 2007م إلى 2024م.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة "دراية المالية"، من 2013م إلى 2023م.
- محلل ائتماني في البنك السعودي الفرنسي، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 2003م إلى 2006م.

الحوكمة (تتمة)

السيد زكي الشويعر

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- شهادة الثانوية العامة، المملكة العربية السعودية، 1980م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة العلامة للأغذية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الخدمات الاستهلاكية، منذ 2023م وحتى الآن.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك D360، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المصرفي الرقمي، منذ 2022م وحتى الآن.
- العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التطوير العقاري، منذ 2009م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مدير التسويق العقاري في شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التطوير العقاري، من 1987م إلى 2009م.
- مشرف المباني، مسؤول المشتريات ومدير إدارة المباني في شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التطوير العقاري، من 1981م إلى 1987م.

السيد هاشم عثمان إبراهيم الحقيل

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس الخدمة الاجتماعية، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية عام 1981م.
- دبلوم في الرقابة المالية من معهد الإدارة، المملكة العربية السعودية عام 1983م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس المديرين في شركة مصدر لتقنية المعلومات، شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة منذ 2025م.
- رئيس مجلس إدارة شركة بواء للاستثمار، شركة مساهمة مبسطة تعمل في مجال الاستثمار منذ 2023م.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في الشركة السعودية لخدمات الضمان العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التأمين منذ 2023م.
- عضو مجلس إدارة شركة مجد السعودية للمدفوعات، شركة مساهمة مقفلة منذ 2022م.
- رئيس مجلس إدارة شركة بوا لتقنية المعلومات (BwaTech)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التقنية المالية منذ 2020م.

المناصب السابقة

- عضو مجلس إدارة مجموعة تداول السعودية القابضة وعضو لجنة المراجعة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع السوق المالية، منذ 2020 إلى 2025م.
- وكيل المحافظ للعمليات المصرفية وتطوير القطاع المالي في مؤسسة النقد العربي السعودي (حاليًا البنك المركزي السعودي)، جهة حكومية من 2013م إلى 2020م.
- رئيس تنفيذي مشارك، شركة دراية المالية، وهي شركة مساهمة مقفلة (حالياً مدرجة) تعمل في مجال الاستثمار من 2006 إلى 2013م
- مدير تطوير أنظمة الأعمال في البنك الأهلي التجاري (حاليًا البنك الأهلي السعودي)، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 2001م إلى 2006م.

السيد عبدالوهاب السيد

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة توافق للخدمات العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2022م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة صندوق العربي الأرجان للتطوير العقاري 1، صندوق استثمار عقاري مرخص من هيئة السوق المالية يعمل في قطاع العقارات، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة صندوق دراية ريت، صندوق متداول في قطاع العقارات، منذ 2018م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة ثروة تاون، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2016م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة متون العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2009م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة أكوان العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2007م وحتى الآن.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة السيد وأبنائه، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، منذ 1993م وحتى الآن.

المناصب السابقة

-

السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي

عضو مجلس الإدارة – مستقل

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير في إدارة الأعمال المالية – جامعة ماين، بورتلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003م.
- بكالوريوس العلوم في المالية – جامعة بورتلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة لومي لتأجير السيارات، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع النقل، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة خوارزمي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع النقل، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة جبل عمر للتطوير، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع إدارة العقارات والتطوير العقاري، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو اللجنة التنفيذية لبرنامج الطموح في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، جهة حكومية تعمل في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو لجنة الخدمات اللوجستية في غرفة الرياض، جهة غير ربحية تعمل في قطاع الأنشطة التجارية، منذ 2018م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة القاضي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2017م وحتى الآن.
- الرئيس التنفيذي لشركة القاضي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2017م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة زاجل للشحن والخدمات اللوجستية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع النقل، منذ 2017م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري)، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع النقل البحري، من 2020م إلى 2023م.
- عضو مجلس أمناء مجموعة عقال، شركة وقفية تعمل في قطاع ريادة الأعمال، من 2019م إلى 2021م.
- عضو لجنة الخدمات اللوجستية في غرفة الشرقية، جهة غير ربحية تعمل في قطاع الأنشطة التجارية، من 2018م إلى 2021م.
- رئيس مجموعة عقال، شركة وقفية تعمل في قطاع ريادة الأعمال، من 2015م إلى 2019م.
- نائب الرئيس التنفيذي للخدمات اللوجستية في شركة القاضي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، من 2009م إلى 2015م.
- مدير تطوير الأعمال في مجموعة الجريسي، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، من 2006م إلى 2008م.
- محلل مالي في مجموعة الفيصلية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، من 2004م إلى 2006م.

المناصب السابقة

الحوكمة (تتمة)

الدكتور فيصل حمد عبدالله الصقير

عضو مجلس الإدارة – مستقل

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- دكتوراة في الهندسة المدنية والهيكلية – جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1988م.
- ماجستير في الهندسة المدنية والهيكلية – جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1984م.
- بكالوريوس في الهندسة المدنية – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، عام 1982م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة في الهيئة العامة للنقل، جهة حكومية تعمل في قطاع النقل، منذ 2024م وحتى الان.
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة في شركة أسمنت المنطقة الشمالية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع صناعة الأسمنت، منذ 2023م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في الطيران الملكي السعودي، جهة حكومية تعمل في قطاع الطيران، منذ 2024م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للموانئ، جهة حكومية تعمل في قطاع الموانئ، منذ 2025م وحتى الان.

المناصب السابقة

- الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية (SCISP)، جهة حكومية تعمل في قطاع تطوير العلاقات الدولية، منذ 2018م إلى 2023م.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الإلكترونية المتقدمة (AEC)، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع التصنيع، منذ 2017م إلى 2021م.
- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للطيران المدني السعودي، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الطيران، منذ 2015م إلى 2018م.
- رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط السعودية لهندسة وصناعة الطيران، مساهمة مقفلة، منذ 2015م وحتى 2018م.
- عضو مجلس إدارة شركة ثاخر للتطوير العقاري، شركة مساهمة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2021م وحتى 2025م.

السيد عبدالله السعيد

عضو مجلس الإدارة – مستقل

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير العلوم في الهندسة وعلوم الإدارة – جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016م.
- بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية والرياضيات التطبيقية – معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015م.

المناصب الحالية الأخرى

- الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والمالية في شركة مزن لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع تقنية المعلومات، منذ 2018م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مستشار في شركة ماكينزي آند كومباني، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستشارات، من 2016م إلى 2018م.

الحوكمة (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء لجان مجلس الإدارة

أعضاء اللجان

سعود أحمد سعيد السيد

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس المالية وأنظمة المعلومات، جامعة إدارة الأعمال والتكنولوجيا، المملكة العربية السعودية، 2009م.

المناصب الحالية الأخرى

- رئيس مجلس الإدارة في شركة سدو اللوجستية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الخدمات اللوجستية، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو لجنة المراجعة في شركة متون العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقار، منذ 2015م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في شركة متون العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقار، منذ 2013م وحتى الآن.
- مدير إدارة الاستثمار في شركة أبناء السيد، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، منذ 2004م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- نائب رئيس الإدارة الإقليمية في شركة أبناء السيد، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، من 2004م الى 2011م.
- رئيس القطاع العقاري في شركة أبناء السيد، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، من 2011م إلى 2017م.

عبدالفتاح إبراهيم الطويل

عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

مصر

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير إدارة الأعمال، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- الرئيس التنفيذي في شركة أي تي للاستشارات المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستشارات، من 2015م إلى 2018م.
- رئيس إدارة المخاطر والحوكمة والالتزام في شركة الخبير المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2009م إلى 2015م.
- مدير الائتمان في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 1994م إلى 2009م.

إبراهيم محمد حسن الحرابي

عضو لجنة المراجعة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1980م.
- الدبلوم العالي في الرقابة المالية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1982م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة في شركة كير الدولية ورئيس لجنة المراجعة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع مقاولات الكهرباء والاتصالات وتقنية المعلومات، منذ2017م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة ورئيس لجنة المخاطر في شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع التأمين، منذ 2022م وحتى الآن.
- مدير شركة أجدى للاستثمار المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع خدمات السيارات، منذ 2019م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- نائب أول للرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة التدقيق الداخلي في بنك الجزيرة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2008م إلى 2018م.
- مدير عام الشؤون المالية والإدارية في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، جهة حكومية تعمل على الإشراف على قطاع الاتصالات والفضاء وتقنية المعلومات، من 2003م إلى 2007م.

عادل عباس

عضو لجنة المراجعة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- الدبلوم الثانوي التجاري، جمهورية مصر العربية، 1972م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- مدير التطوير المالي – قسم إدارة العقود في بنك الجزيرة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2006م إلى 2012م.
- مدير تطوير الأنظمة المالية في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2001م إلى 2005م.
- مدير الجودة النوعية في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 1996م إلى 2001م.
- مدير مساندة المستفيدين في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً)، وهي جهة حكومية، والمصرف المركزي للملكة، من 1990م إلى 1996م.

محمد صالح السليمان

عضو لجنة المراجعة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود، 2003م.
- الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية تينيسي الوسطى، 2011م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو في لجنة المراجعة في شركة بداية للتمويل.
- عضو في لجنة المراجعة في شركة أسلاك.
- عضو في لجنة المراجعة في شركة ألمار.

المناصب السابقة

- رئيس لجنة مراجعة شركة التقنية المالية السعودية – الانماء باي.
- رئيس لجنة المراجعة في شركة امكان.

الحوكمة (تتمة)

السير الذاتية للإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية

محمد الشماسي

الرئيس التنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس الإدارة المالية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2002م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو لجنة مؤسسات السوق المالية في هيئة السوق المالية، جهة حكومية والجهة المنظمة للسوق المالية، منذ 2022م وحتى الآن.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الفضاء القمرية المالية (نامي)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع المدفوعات المالية، منذ 2022م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المراجعة في شركة محمد بن عبدالعزيز الراجحي القابضة، وهي شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع الاستثماري، منذ 2024م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق وادي مشاريع، صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية للملكية الخاصة، صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2021م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية الخليجي لأسهم النمو والدخل، وهو صندوق استثمار متداول مرخص من هيئة السوق المالية منذ 2021م وحتى الآن.
- رئيس مجلس في صندوق دراية جلوبال للاستثمار الجريء، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية للتمويل التجاري بالدولار الأمريكي، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية للدخل العقاري الثالث، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في القطاع العقاري، منذ 2019م حتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية ريت، وهو صندوق استثماري متداول في السوق المالية يعمل في القطاع العقاري، منذ 2017م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية المرن للأسهم السعودية، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2016م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- عضو اللجنة التأسيسة في بنك D360، وهي شركة مساهمة مقفلة، الأعمال المصرفية الرقمية، من 2018م إلى 2022م.
- عضو مجلس الإدارة في المركز التشيكي للعلاج الطبيعي والتأهيلي، وهي شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع الصحي، من 2017م إلى 2022م.
- عضو لجنة المراجعة في شركة الغاز والتصنيع الأهلية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الصناعة، من 2014م إلى 2018م.
- رئيس إدارة الاستثمار في شركة الأهلي المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2006م إلى 2014م.
- مدير صناديق استثمارية في بنك الرياض، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2002م إلى 2006م.
- عضو مجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت في شركة بيرين، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التصنيع، من 2021م إلى 2024م.
- عضو مجلس إدارة في صندوق الواحة العقاري، وهو صندوق استثماري خاص، يعمل في قطاع الاستثمار، وذلك من عام 2022م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة في صندوق دراية فنشرز الآسيوي، وهو صندوق استثمار خاص، يعمل في قطاع الاستثمار، وذلك من عام 2022م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في صندوق دراية فنشرز، وهو صندوق استثمار خاص، يعمل في قطاع الاستثمار، وذلك من عام 2018م وحتى الآن.

بلال بشناق

الرئيس المالي التنفيذي

الأردن

المؤهلات الأكاديمية

- محاسب إداري معتمد، معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001م.
- محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998م.
- بكالوريوس المحاسبة، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية، 1996م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس الإدارة في صندوق توافق العقاري، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في القطاع العقاري، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية جلوبال للاستثمار الجريء، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية للتمويل التجاري بالدولار الأمريكي، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق فنشرز الآسيوي، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية للدخل العقاري الثالث، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في القطاع العقاري، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية لتمويل المتاجرة، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية ريت، وهو صندوق استثماري متداول في السوق المالية يعمل في القطاع العقاري، منذ 2018م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- رئيس لجنة التدقيق الداخلي في المركز التشيكي للعلاج الطبيعي، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع الصحي، من 2019م إلى 2023م.
- المراقب المالي في شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في قطاع الطيران، من 2012م إلى 2014م.
- المراقب المالي في شركة الفيصلية الطبية، شركة ذات مسؤولية محدودة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع الصحي، من 2011م إلى 2012م.
- المدير المالي في الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع المالي، من 2005م إلى 2011م.
- عضو مجلس الإدارة في شركة البطاقات الدولية، شركة ذات مسؤولية محدودة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع المالي، من 2007م إلى 2010م.
- عضو مجلس الإدارة في شركة أساس للصناعات الخرسانية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع الصناعي، من 2007م إلى 2010م.
- عضو لجنة التدقيق الداخلي في شركة القدس للصناعات الخرسانية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع الصناعي، من 2007م إلى 2010م.

حسام بدر

الرئيس التنفيذي للعمليات

مصر

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس علوم الحاسب الآلي والتحكم الآلي، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 1987م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- نائب الرئيس التنفيذي للمبيعات في شركة أي تي وركس، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع تقنية المعلومات، من 2001م إلى 2015م.
- الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة شبكة المعرفة للحاسب الآلي، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع تقنية المعلومات، من 2015م إلى 2016م.

الحوكمة (تتمة)

سعود الريس

الرئيس التنفيذي للاستثمار

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير إدارة الاستثمارات، جامعة ريدينج، المملكة المتحدة، 2009م.
- بكالوريوس إدارة الأعمال (مالية)، جامعة الأمير سلطان، المملكة العربية السعودية، 2006م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس الإدارة في شركة باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع الخدمات اللوجستية والاستثمار، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة مستقل في شركة موجة العصر، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الدعاية والإعلان، منذ 2024م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مدير إدارة الأصول في الاستثمار كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2020م إلى 2022م.
- مدير إدارة الأسهم في الاستثمار كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2018م إلى 2020م.
- مدير صناديق أول في السعودي الفرنسي كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2017م إلى 2018م.
- مدير محافظ في اتش اس بي سي السعودية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2013م إلى 2017م.
- مدير صناديق الأول كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2009م إلى 2013م.

مشعل الحقباني

الرئيس التنفيذي التجاري

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس التسويق، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، 2011م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة ميسان للتقنية المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع المالي، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة نيلوفر الشروع التقنية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع المالي، منذ 2023م وحتى الآن.
- شركة محور التمكين للتمويل الجماعي بالدين، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع المالي، منذ عام 2025م وحتى الان.

المناصب السابقة

- وسيط أسهم في مجموعة سامبا المالية (شركة الأهلي المالية حالياً)، وهي شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2004م إلى 2005م.
- وسيط أسهم في شركة العربي للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2006م إلى 2011م.

حسين بو حليقة

الرئيس التنفيذي للتقنية الرقمية والتحول

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس علوم الحاسب الآلي، جامعة العلوم التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005م.
- برنامج الإدارة التنفيذية من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة عام 2018م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- مدير الأنظمة في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2005م إلى 2008م.
- مدير الأنظمة في شركة "دراية المالية"، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الوساطة والاستثمار، من 2008م إلى 2011م.
- رئيس مجموعة تقنية المعلومات للمجموعة في بنك الخليج الدولي، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع البنوك، من 2011م إلى 2024م.

ماجد الهديب

الرئيس التنفيذي للاستثمار

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس العلوم الإدارية، المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2001م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- نائب الرئيس التنفيذي في شركة قيمة المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الخدمات المالية، منذ 2010م إلى 2024م.
- مدير علاقة – مجموعة تمويل الشركات في بنك الجزيرة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، منذ 2007م إلى 2010م.
- مدقق مالي أول في صندوق التنمية الصناعي، وهي جهة حكومية تعمل في القطاع الحكومي، منذ 2003م إلى 2006م.

عبدالله الخليفة

الرئيس التنفيذي للوساطة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- مدير إدارة الوساطة والقنوات البديلة في شركة الرياض المالية، شركة مساهمة مقفلة، تعمل في قطاع الاستثمار، من 2021م إلى 2024م.
- مدير عام الإدارة العامة لتطوير الأعمال في شركة مركز إيداع الأوراق المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2017م إلى 2021م.

محمد اليامي

الرئيس التنفيذي للحوكمة والمخاطر والالتزام، أمين سر مجلس الإدارة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في أنظمة المعلومات الإدارية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2005م.

المناصب الحالية الأخرى

- رئيس لجنة المراجعة في شركة ليندو السعودية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع المدفوعات والتكنولوجيا المالية، منذ 2021م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مسؤول الالتزام ومكافحة غسل الأموال في مجموعة العربي للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2013م إلى 2014م.
- مدير الوساطة العالمية في مجموعة العربي للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2008م إلى 2013م.
- مدير منتج التداول الإلكتروني في الأسواق الخليجية في مجموعة سامبا المالية (SNB كابيتال حالياً)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2006م إلى 2008م.

الحوكمة (تتمة)

الأساليب التي يعتمدها مجلس الإدارة في تقييم أدائه وأداء لجانه وأعضائه:

1. يقوم مجلس الإدارة، بناءً على اقتراح لجنة الترشيحات والمكافآت، بإجراء تقييم سنوي لأدائه وأداء أعضائه باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، ويتم تحليل نقاط القوة والضعف ومعالجتها من خلال اقتراح حلول تصحيحية.
2. يجب أن تكون إجراءات تقييم الأداء موثقة وواضحة، كما يجب الإفصاح عنها لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف المعنية بالتقييم.
3. يشمل تقييم الأداء تقييم مهارات وخبرات مجلس الإدارة وتحديد نقاط القوة والضعف والسعي إلى معالجة أي ضعف من خلال ترشيح كوادر مهنية مؤهلة تساهم في تحسين أداء المجلس، بالإضافة إلى تقييم آليات عمل المجلس بشكل عام لضمان فعاليتها.
4. التقييم الفردي لأعضاء مجلس الإدارة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مدى مشاركة العضو بفعالية والتزامه بأداء واجباته ومسؤولياته، بما في ذلك حضور اجتماعات المجلس واللجان المندرجة تحت إشرافه، بالإضافة إلى تخصيص الوقت الكافي للقيام بمهامه.
5. يتعين على مجلس الإدارة اتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على تقييم خارجي من جهة مستقلة متخصصة كل ثلاث سنوات على الأقل.
6. يجري الأعضاء غير التنفيذيين تقييماً دورياً لأداء رئيس مجلس الإدارة، وذلك بعد استطلاع آراء الأعضاء التنفيذيين، دون حضور رئيس المجلس لمناقشة هذا التقييم. ويتم خلال التقييم تحديد نقاط القوة والضعف واقتراح الحلول التي تصب في مصلحة الشركة.
7. يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تقييم أداء لجانه وأعضائها لضمان توافق أنشطتها مع الأهداف الاستراتيجية وإطار الحوكمة الخاص بالشركة. ويتم معالجة أي نقاط تحتاج إلى تحسين من خلال إجراءات مناسبة تعزز فاعلية مساهمة اللجان في تحقيق الأهداف المؤسسية.

لجان مجلس الإدارة

لجنة الترشيحات والمكافآت

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ 13 ربيع الأول 1445هـ (الموافق 28 سبتمبر 2023م). كما تم تعديل لائحة عمل اللجنة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 29 ذو القعدة 1445هـ (الموافق 06 يونيو 2024م)، وتمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة بتاريخ ا محرم 1446هـ (الموافق 07 يوليو 2024م).

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت حالياً ثلاثة (3) أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة. ووفقاً للائحة لجنة الترشيحات والمكافآت، فإن مدة العضوية في اللجنة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، ويجب أن يكون معظم أعضاء اللجنة من غير التنفيذيين، كما يجب أن يكون أحد الأعضاء مستقلاً، على أن يكون رئيس اللجنة من بين الأعضاء المستقلين.

صلاحيات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت

تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. اقتراح سياسات ومعايير واضحة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2. تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أو إعادة ترشيح أعضائه وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، مع التأكد من عدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة تتعلق بالنزاهة أو الفساد الأخلاقي.
3. إعداد أوصاف تفصيلية للمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

4. تحديد الوقت اللازم الذي ينبغي أن يخصصه عضو مجلس الإدارة لأنشطة المجلس.
5. إجراء مراجعة سنوية للمهارات والخبرات المطلوبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
6. التحقق سنوياً من استقلالية الأعضاء المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح في حال شغل أحد الأعضاء منصباً في مجلس إدارة شركة أخرى.
7. توفير وصف وظيفي واضح للأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية.
8. تقييم نقاط القوة والضعف لدى مجلس الإدارة، واقتراح الحلول التصحيحية التي تصب في مصلحة الشركة.
9. إجراء مراجعة دورية (لا تقل عن مرة سنوياً) لهيكل مجلس الإدارة وحجمه وتكوينه، بما في ذلك المهارات والمعرفة والخبرات والتنوع وتقديم التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة، الذي بدوره يرفع توصياته إلى الجمعية العامة.
10. وضع إجراءات واضحة للتعامل مع المناصب الشاغرة في مجلس الإدارة أو المناصب التنفيذية العليا.
11. تطوير سياسة واضحة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة التنفيذية، وتقديمها لمجلس الإدارة للنظر فيه. قبل اعتمادها من قبل الجمعية العامة، على أن تراعي هذه السياسة المعايير المبنية على الأداء، والإفصاح، وضمان تنفيذها بفعالية.
12. توضيح العلاقة بين المكافآت الممنوحة وسياسة المكافآت المعتمدة، مع بيان أي انحراف جوهري عن السياسة المعتمدة.
13. مراجعة سياسة المكافآت بشكل دوري، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة.
14. تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه التنفيذية وكبار التنفيذيين وفقاً للسياسة المعتمدة.

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

الاسم	المنصب
السيد عبدالله السعيد	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت – عضو مجلس إدارة مستقل
السيد إبراهيم الجماز	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد سعود السيد	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت – عضو مستقل من خارج المجلس

الحوكمة (تتمة)

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	السيد عبدالله السعيد	السيد سعود السيد
06 فبراير 2025م	حضر	حضر	حضر
26 فبراير 2025م	حضر	حضر	حضر
02 نوفمبر 2025م	حضر	حضر	حضر

لجنة المراجعة

تم تشكيل لجنة المراجعة وفقاً للمادة الحادية والخمسين (51) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وقد وافقت الجمعية العامة لشركة "دراية المالية" على تشكيل اللجنة خلال اجتماعها الذي عقد في 15 صفر 1445هـ (الموافق 31 أغسطس 2023م) بدأت مدة لجنة المراجعة من تاريخ اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 15 صفر 1445هـ (الموافق 31 أغسطس 2023م) وتستمر لمدة ثلاث سنوات.

صلاحيات ومسؤوليات لجنة المراجعة

المراجعة الداخلية

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية ما يلي:

- فحص ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية في شركة "دراية المالية" ونظام إدارة المخاطر.
- تحليل تقارير المراجعة الداخلية والمتابعة مع تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشأن الملاحظات الواردة في تلك التقارير.
- المراقبة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في شركة "دراية المالية" لضمان توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأنشطة والمهام المكلفة بها.
- تقديم توصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو عزل رئيس إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافآته.
- اعتماد استراتيجية وخطة المراجعة الاستراتيجية (لمدة ثلاث سنوات)، وخطة المراجعة الداخلية السنوية، مع التأكد من أنها مبنية على المخاطر ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للشركة.
- تراجع لجنة المراجعة وتوصي باعتماد الميزانية السنوية لإدارة المراجعة الداخلية والموارد البشرية (التوظيف) والتدريب لضمان كفاية الموارد.
- مراجعة واعتماد نتائج التقييم السنوي الداخلي ومناقشة والإشراف على أي إجراءات تطويرية مطلوبة.
- تتولى لجنة المراجعة التأكد من إجراء تقييم جودة خارجي مستقل لإدارة المراجعة الداخلية من قبل جهة خارجية مؤهلة ومستقلة مرة واحدة على الأقل كل خمس (5) سنوات، وذلك وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة.
- يتم تقييم رئيس إدارة المراجعة الداخلية سنوياً من قبل لجنة المراجعة لضمان استمرارية الأداء الفعال واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية.

المراجع الخارجي

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالمراجعين الخارجيين ما يلي:

- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح المراجع الخارجي، وإنهاء خدماته، وتحديد أتعابه، وتقييم أدائه بعد التحقق من استقلاليته ومراجعة نطاق عمله وشروط عقوده.
- التحقق من استقلالية المراجع الخارجي، وموضوعيته، وحياديته، وفعالية أنشطة المراجعة، مع مراعاة القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مراجعة خطة المراجع الخارجي واعتمادها والتأكد من عدم وجود انتهاك أو تقصير في أدائه وأنه لا يقدم أي أعمال تتجاوز نطاق عمله وتقديم رأيه في هذا الصدد.
- الرد على استفسارات المراجع الخارجي لشركة "دراية المالية".
- مراجعة تقارير المراجع الخارجي وتعليقاته على البيانات المالية ومتابعة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.
- تحليل ومعالجة أي قيود قد تؤثر على قدرة المراجع الخارجي في أداء واجباته ومهامه.
- مناقشة وطرح الاستفسارات على المراجع الخارجي عند الحاجة.

التقارير المالية

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالتقارير المالية ما يلي:

- تحليل البيانات المالية الربعية والسنوية لشركة "دراية المالية" قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة وتقديم رأيها وتوصياتها بشأنها لضمان نزاهتها وحيدها وشفافيتها.
- تقديم رأيها الفني – بناءً على طلب مجلس الإدارة – بشأن ما إذا كان التقرير السنوي لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة وقابلة للفهم، وتحتوي على معلومات تمكن الجمعية العامة من تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج أعمالها واستراتيجيتها.
- تحليل أي مسائل هامة أو غير مألوفة واردة في التقارير المالية.
- التحقيق بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي لشركة "دراية المالية" أو أي شخص يتولى مهامه أو مسؤول الامتثال للشركة أو المراجع الخارجي.
- فحص التقديرات المحاسبية المتعلقة بالقضايا الهامة الواردة في التقارير المالية.
- فحص السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة وتقديم رأيها وتوصياتها بشأنها إلى مجلس الإدارة.

الالتزام

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالالتزام ما يلي:

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الإشرافية والتأكد من أن شركة "دراية المالية" قد اتخذت الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.
- التأكد من امتثال شركة "دراية المالية" للقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات ذات الصلة.
- مراجعة العقود والمعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة في هذا الصدد.
- رفع أي مسائل إلى مجلس الإدارة تتعلق بما ترى اللجنة ضرورة اتخاذ إجراء بشأنه، وتقديم توصيات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها.

الحوكمة (تتمة)

مسؤوليات أخرى

يجب أن تتحمل اللجنة المسؤوليات التالية أيضاً:

- أداء أي أنشطة أخرى تتفق مع الميثاق، ومصفوفة الصلاحيات (DoA)، وأنظمة شركة "دراية المالية" الداخلية، وأنظمة الحوكمة، وأي قوانين منظمة ذات صلة، حسبما يراه مجلس الإدارة ضرورياً ومناسباً.
- إعداد خطة سنوية وجدول زمني لأنشطة اللجنة للعام المقبل في نهاية كل عام عن طريق أمين سر اللجنة. يتضمن ذلك الاجتماعات الدورية للجنة، والاجتماعات مع الإدارة، والأنشطة الأخرى وفقاً لأدوار اللجنة ومسؤولياتها المحددة في لائحة عمل اللجنة.
- مراجعة واعتماد محاضر اجتماعات اللجنة السابقة والمتابعة مع القرارات المتخذة والموثقة في ورقة الإجراءات الخاصة باجتماعات اللجنة السابقة لضمان حل القضايا المثارة.
- تنفيذ والإشراف على التحقيقات الخاصة حسب الحاجة.
- مراجعة محاضر اجتماعات اللجان الإدارية ذات الصلة.
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة يتضمن تفاصيل عن أداء اللجنة في مجالات اختصاصاتها والمهام المحددة في قانون الشركات ولوائحه التنفيذية، على أن يتضمن التقرير توصياتها ورأيها حول كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر لشركة "دراية المالية".
- يجب أن تكون اللجنة على دراية بسياسة السلوك المهني، ويجب عليها مراجعة الإجراءات المتعلقة بتوزيعها، ومراقبة الامتثال لها، والموافقة على الاستثناءات.

أعضاء لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من (4) أربعة أعضاء كما هو موضح في الجدول التالي:

الاسم	المنصب	الصفة
الدكتور فيصل الصقير	عضو مجلس الإدارة – رئيس اللجنة	عضو مستقل
السيد إبراهيم الحرابي	عضو	عضو مستقل
السيد عادل عباس	عضو	عضو مستقل
السيد محمد بن صالح السليمان*	عضو	عضو مستقل

(*) بتاريخ 5 مايو 2025م الموافق 7 ذو القعدة 1446هـ، أصدر مجلس الإدارة قراراً بتعيين السيد محمد بن صالح السليمان عضواً في لجنة المراجعة لاستكمال الدورة الحالية في المنصب الشاغر.

اجتماعات لجنة المراجعة لعام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة المراجعة	الدكتور فيصل الصقير	السيد إبراهيم الحرابي	السيد عادل عباس	السيد محمد بن صالح السليمان
27 يناير 2025م	حضر	حضر	حضر	لم يكن عضواً في اللجنة بعد
13 مارس 2025م	حضر	حضر	حضر	لم يكن عضواً في اللجنة بعد
11 مايو 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
29 يوليو 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
30 أكتوبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
25 نوفمبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر

اللجنة التنفيذية

- تم تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 19 شوال 1445هـ (الموافق 28 أبريل 2024م)، وتم إعداد لائحتها التنظيمية واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1446هـ (الموافق 11 ديسمبر 2024م).
- تضم اللجنة التنفيذية حالياً أربعة (4) أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة.

مهام اللجنة التنفيذية

تشمل مسؤوليات اللجنة التنفيذية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. مراجعة الخطط الاستراتيجية للشركة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الخطط الاستراتيجية للشركة وأهدافها وخطة الأعمال السنوية والأهداف التجارية والمالية والموازنة السنوية.
2. مراجعة التقارير الإدارية الدورية وتقييم الأداء قبل إحالتها إلى مجلس الإدارة.
3. الموافقة على تعيين مديري الشركات التابعة.
4. الموافقة على تأسيس أو إنهاء المشاريع المشتركة والشركات التابعة.
5. الموافقة على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) وتقييم أداء الرئيس التنفيذي.
6. ضمان فعالية عمل لجان الشركة المختلفة.

أعضاء اللجنة التنفيذية

الاسم	المنصب
السيد طه بن عبدالله القويز	رئيس اللجنة التنفيذية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	عضو اللجنة التنفيذية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد زكي الشويعر	عضو اللجنة التنفيذية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
محمد الشماسي	عضو في اللجنة التنفيذية – عضو من خارج مجلس الإدارة

الحوكمة (تتمة)

اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات اللجنة التنفيذية	السيد طه بن عبدالله القويز	السيد زكي الشويعر	السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	محمد الشماسي
20 أبريل 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
13 يوليو 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
24 ديسمبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر

لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

تم تشكيل لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 13 ربيع الأول 1445هـ (الموافق 28 سبتمبر 2023م)، وتم إعداد لائحتها التنظيمية واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1446هـ (الموافق 11 ديسمبر 2024م).

تضم لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام حالياً خمسة (5) أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم، يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وتكون مدة العضوية ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

صلاحيات ومسؤوليات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

تشمل مسؤوليات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. وضع واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة تكفل امتثال الشركة لجميع الأنظمة واللوائح والقواعد المعمول بها.
2. توفير الموارد الكافية لفريق الالتزام وإدارة المخاطر بالشركة، وضمان حصولهم على المعلومات اللازمة لأداء مهامهم بفعالية.
3. التأكد من قيام الشركة بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وآليات مناسبة لإدارة المخاطر.
4. التأكد من التزام جميع موظفي الشركة لمتطلبات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر.
5. التأكد من إرسال الإشعارات اللازمة إلى الجهات الرسمية المختصة.
6. إعداد التقارير المناسبة حول إجراءات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر ورفعها إلى مجلس الإدارة.
7. تقديم تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن مداولات اللجنة ونتائجها، بما في ذلك الإبلاغ عن أي تجاوزات للقوانين أو اللوائح، أو أي حالات عدم التزام من قبل الشركة لبرامج إدارة المخاطر، مع تقديم نسخة من التقرير إلى لجنة المراجعة.
8. تحديد الإقراض بالهامش وتقديم التوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة، والعمل وفقاً للسياسات المعتمدة.

أعضاء لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

الاسم	المنصب
السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	رئيس لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو مجلس إدارة مستقل
محمد الشماسي	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو من خارج مجلس الإدارة
بلال بشناق	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو من خارج مجلس الإدارة
محمد اليامي	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو من خارج مجلس الإدارة
عبدالفتاح الطويل	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر الالتزام – عضو مستقل من خارج المجلس

اجتماعات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام	السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	محمد الشماسي	بلال بشناق	محمد اليامي	عبدالفتاح الطويل
23 أكتوبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
28 ديسمبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر

اللجنة التقنية

تشمل مهمة اللجنة تطوير واعتماد استراتيجية تقنية متوافقة مع أهداف الشركة، وإنشاء سياسات حوكمة تقنية، وضمان الامتثال لأفضل الممارسات كما تشرف على تنفيذ المشاريع التقنية الكبرى، وتدعم التغييرات التكنولوجية. اللجنة مسؤولة أيضاً عن تحديد أولويات المبادرات التقنية، ومراجعة النفقات الرأسمالية والتشغيلية المتعلقة بالاستثمارات التقنية

أعضاء لجنة التقنية

الاسم	المنصب
السيد هاشم بن عثمان الحقيل	رئيس اللجنة التقنية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد عبدالله السعيد	عضو اللجنة التقنية – عضو مجلس إدارة مستقل
حسين بو حليقة	عضو اللجنة التقنية – عضو من خارج مجلس الإدارة

اجتماعات لجنة التقنية خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة التقنية	السيد هاشم بن عثمان الحقيل	عبدالله السعيد	حسين بو حليقة
20 فبراير 2025م	حضر	حضر	حضر
07 مايو 2025م	حضر	حضر	حضر
15 أكتوبر 2025م	حضر	حضر	حضر

الحوكمة (تتمة)

سياسة توزيع الأرباح

تهدف سياسة توزيع الأرباح في "دراية المالية" إلى تبني نهج ثابت وشفاف واستراتيجي في توزيع الأرباح على المساهمين، بما يتماشى مع الاستراتيجية المالية للشركة وأهدافها طويلة المدى.

تضع هذه السياسة معايير وإرشادات واضحة لتحديد توزيعات الأرباح، مع الأخذ في الاعتبار الأداء المالي وفرص النمو المستقبلية وظروف السوق، كما تهدف إلى توفير الوضوح والاتساق فيما يتعلق بتوقيت وآلية توزيع الأرباح، مما يضمن الإنصاف والاستقرار لجميع المساهمين.

وبهذا الشأن، أوصى مجلس إدارة الشركة بتاريخ 25 شوال 1446هـ (الموافق 23 أبريل 2025م) باعتماد سياسة توزيع أرباح الشركة للسنوات الثلاث القادمة، وقد أُقِرّت هذه السياسة خلال اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ 27 ذو الحجة 1446هـ (الموافق 23 يونيو 2025م).

وتتمثل سياسة توزيع الأرباح فيما يلي:

- تلتزم شركة دراية المالية بتوزيع: (أ) ما لا يقل عن مبلغ قدره 1.30 ﷼ لكل سهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، و(ب) ما لا يقل عن 60% من الأرباح السنوية القابلة للتوزيع عن السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م، و31 ديسمبر 2027م. وتقوم الشركة بتوزيع الأرباح بشكل ربع سنوي تبدأ بتوزيعات الربع الأول من العام 2025م وتنتهي بتوزيعات الربع الرابع من العام 2027م.
- ويجوز لمجلس الإدارة النظر في إجراء توزيعات تزيد عن الحد الأدنى المشار إليه أعلاه، بناءً على النتائج المالية للفترة ذات الصلة، والمتطلبات الرأسمالية للشركة، والظروف الأخرى ذات الصلة.
- وتخضع سياسة توزيع الأرباح للتغيير بناءً على أي تغييرات جوهرية في استراتيجية الشركة وأعمالها ومركزها المالي، أو المتطلبات التنظيمية التي تخضع لها الشركة بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالملاءة المالية، أو التعهدات التعاقدية ذات الطبيعة المالية التي قد تخضع لها الشركة من وقت لآخر.

سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة

تشمل سياسة المكافآت مكافآت ثابتة، وبدلات حضور الاجتماعات، والاستحقاقات العينية، وحصة من صافي الأرباح، أو مزيج منها. وتحدد الجمعية العامة العادية المبلغ المحدد. يجب أن يكون هذا الأجر عادلاً ومحفزاً ومتوافقاً مع أداء العضو ونجاح "دراية المالية".

الإدارة التنفيذية

وتتألف سياسة المكافآت للإدارة التنفيذية من مكافآت ثابتة، ومكافآت قائمة على الأداء، وحوافز طويلة الأجل، واستحقاقات عينية أو مزيج منها. يجب أن تكون المكافآة عادلة ومحفزة ومتماشية مع أداء الإدارة التنفيذية ونجاح "دراية المالية". وتستند المكافآة على الوظيفة (القيمة أو القيمة الوظيفية في السوق على أساس تقييم الوظيفة)، وأداء الموظف، والقدرات الشخصية التي يجلبها الفرد إلى الشركة. كما تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة مكافآت الإدارة التنفيذية سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار توصيات المجلس.

عدد طلبات الشركة لسجل المساهمين وتواريخ تلك الطلبات وأسبابها

قامت الشركة بطلب إحدى عشر سجل في التواريخ المحددة أدناه في عام 2025م:

تاريخ الطلب	سبب الطلب
26 مارس 2025م	استحقاق توزيعات أرباح الأسهم
14 أبريل 2025م	تقارير دورية
06 مايو 2025م	استحقاق توزيعات أرباح الأسهم
26 مايو 2025م	تقارير دورية
22 يونيو 2025م	تقارير دورية
04 أغسطس 2025م	تقارير دورية
03 سبتمبر 2025م	تقارير دورية
05 أكتوبر 2025م	تقارير دورية
16 أكتوبر 2025م	استحقاق توزيعات أرباح الأسهم
04 نوفمبر 2025م	تقارير دورية
14 ديسمبر 2025م	تقارير دورية

فيما يلي وصف لأي مصلحة وأوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين وأقربائهم في أسهم وأدوات دين الشركة أو أي من شركاتها التابعة، وأي تغيير في تلك المصلحة أو تلك الحقوق خلال السنة المالية 2025م.

النسب المذكورة في الجدول أدناه تخص شركة دراية المالية:

اسم مالك الحصة	بداية السنة		نهاية السنة		صافي التغيير
	نسبة الأسهم	أدوات الدين	نسبة الأسهم	أدوات الدين	
– طه عبدالله القويز*	%24	–	%19.3	–	%4.7
– أقربائه	%0.6		%0.6	–	–
ابراهيم عبدالعزيز الجماز**	%1.06	–	%0.085	–	%0.975
خالد محمد اباالخيل***	%1.85	–	%1.47	–	%0.38
هاشم عثمان الحقيل	%4.8	–	%3.82	–	%0.98
عبدالوهاب سعيد السيد	%4.8	–	%3.82	–	%0.98
محمد سعيد الشماسي	%2.2	–	%1.88	–	%0.98
بلال خالد بشناق	%0.50	–	%0.41	–	%0.09
سعود ناصر الريس	%0.02	–	%0.061	–	%0.041
مشعل خالد الحقباني	%0.9	–	%0.52	–	%0.38
محمد اليامي	%0.255	–	%0.31	–	%0.055
حسام الدين محمد السيد بدر	%0.033	–	%0.045	–	%0.012

*يمتلك أقرباء طه عبدالله القويز ما نسبته 0.6% بشكل غير مباشر.

**يمتلك ابراهيم عبدالعزيز الجماز ما نسبته 0.085% بشكل غير مباشر.

*** يمتلك خالد محمد اباالخيل ما نسبته 1.47% من أسهم الشركة بشكل غير مباشر.

الحوكمة (تتمة)

تغيير مصالح أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

النسب المذكورة في الجدول أدناه تخص بنك D360:

اسم مالك الحصة	بداية السنة		نهاية السنة		صافي التغيير
	نسبة الأسهم	أدوات الدين	نسبة الأسهم	أدوات الدين	
طه عبدالله القويز	%3.89	–	%3.96	–	%0.07
ابراهيم عبدالعزيز الجماز	%0.45	–	%0.49	–	%0.04
خالد محمد ابالخيل	%0.264	–	%0.262	–	%0.002
فيصل حمد الصقير	%0.26	–	%0.26	–	–
عبدالوهاب سعيد السيد	%0.79	–	%0.81	–	%0.02
زكي عبدالعزيز الشويعر	%0.73	–	%0.73	–	–
ياسر عبدالعزيز القاضي	%0.1	–	%0.08	–	%0.07
عبدالله عبدالرحمن السعيد	%0.11	–	%0.11	–	–
محمد سعيد الشماسي	%0.32	–	%0.32	–	%0.32
مشعل خالد الحقباني	%0.13	–	%0.14	–	%0.01

الشركات التابعة، رأس المال، نسبة ملكية الشركة، النشاط الرئيسي، بلد التشغيل وبلد التأسيس

اسم الشركة الفرعية	النشاط الرئيسي	رأس المال	بلد التأسيس	سنة التأسيس	نسبة الملكية
دراية للخدمات التقنية مصر	إنتاج وتحليل وتصميم أنظمة الحاسوب والبرمجيات وقواعد البيانات وأنواع أخرى من الأنظمة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات التقنية والدعم الفني.	1,000,000 دولار أمريكي	جمهورية مصر العربية	2023م	%99.5
بنك D360	ممارسة جميع أنواع الأنشطة المصرفية والاستثمارية (باستثناء الأوراق المالية) لحسابها الخاص ولحساب الغير، داخل المملكة وخارجها.	2,100,000,000 ﷼	المملكة العربية السعودية	2022م	%20.4

دراية للخدمات التقنية في مصر

تم تأسيس دراية لخدمات التقنية في مصر برأس مال قدره 1 مليون دولار أمريكي، ونظراً لأن هذه الشركة التابعة لا تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية، فإنها لا تدرج في البيانات المالية الموحدة. وتتمثل طبيعة عمل الشركة والغرض من إنشائها في تقديم خدمات تقنية المعلومات حصرياً لشركة "دراية المالية".

بنك D360

تم تأسيس بنك D360 برأس مال قدره مليار وستمائة وخمسون مليون ﷼ (1,650,000,000 ﷼) لمزاولة أنشطة المصارف الرقمية وتم زيادة رأس المال إلى 2,100,000,000 ﷼.

أهم المحطات في تأسيس البنك:

- في 14 رجب 1443هـ (الموافق 15 فبراير 2022م)، أصدر وزير المالية القرار اللازم للموافقة على ترخيص بنك D360.
- في 22 رجب 1443هـ (الموافق 23 فبراير 2022م)، أصدر البنك المركزي السعودي (ساما) إشعار الترخيص لممارسة الأنشطة المصرفية.
- في 15 شوال 1443هـ (الموافق 16 أبريل 2022م)، أصدرت وزارة الاستثمار رخصة استثمار بسبب الملكية الأجنبية في بنك D360.
- في 26 ذو الحجة 1443هـ (الموافق 25 يوليو 2022م)، أصدرت وزارة التجارة القرار رقم 1119 للإعلان عن تأسيس بنك D360.
- في 03 صفر 1444هـ (الموافق 30 أغسطس 2022م)، تم إصدار السجل التجاري للبنك برقم 1010822737.
- في 16 جمادى الآخرة 1446هـ (الموافق 17 ديسمبر 2024م)، حصل بنك D360 على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي (ساما) لبدء ممارسة النشاط المصرفي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يوضّح ما يلي قائمة بصناديق الاستثمار الخاضعة لسيطرة دراية (وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS).

اسم الصندوق	بلد التأسيس	نوع الصندوق	نسبة الملكية (%)	أهداف الصندوق
صندوق دراية للتداول	المملكة العربية السعودية	صندوق استثماري خاص مفتوح	%0	توفير مستويات عالية من السيولة، حيث يستثمر الصندوق في عمليات تمويل مدعومة بالأصول لعملاء مدير الصندوق.
صندوق دراية الخليجي العقاري	المملكة العربية السعودية	صندوق استثماري عقاري خاص مغلق مطروح طرحاً خاصاً	%100	تحقيق عوائد رأسمالية من خلال الاستحواذ على عقارات مدرّة للدخل داخل المملكة.

الحوكمة (تتمة)

اجتماعات الجمعية العمومية خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات الجمعية العمومية	أعضاء مجلس الإدارة الحاضرون
23 يونيو 2025م	• السيد طه بن عبدالله القويز • السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز • السيد هاشم بن عثمان الحقيل • السيد زكي الشويعر • السيد خالد أبالخيل • السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي • الدكتور فيصل الصقير • السيد عبدالله السعيد
20 يناير 2025م	• السيد طه بن عبدالله القويز • السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز • السيد هاشم بن عثمان الحقيل • السيد زكي الشويعر • السيد خالد أبالخيل • السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي • الدكتور فيصل الصقير • السيد عبدالله السعيد

المعاملات التي تتضمن مصلحة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في العقود والاتفاقيات المبرمة مع الشركة أو الشركات التابعة لها:

- أبرمت الشركة بتاريخ 2025/6/19م عقد إيجار مع شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، يتم بموجبه تأجير مستودعات للشركة لمدة سنة وبمبلغ 154,100 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة زكي الشويعر مصلحة غير مباشرة في هذا العقد، نظرا لامتلاكه أسهمًا في شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري وشغله منصب عضو مجلس إدارتها.
- أبرمت شركة دراية للحفظ العقاري، وهي شركة ذات غرض خاص (SPV) مملوكة لصندوق دراية ريت، وهو صندوق استثمار عقاري متداول تديره الشركة عقد إيجار بتاريخ 2025/9/18م مع شركة سعيد للكهرباء، يتم بموجبه تأجير مكاتب لمدة سنة وبمبلغ 342,415 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب سعيد السيد مصلحة غير مباشرة في هذا العقد، نظراً لامتلاكه حصة في مجموعة السيد وأبنائه، التي بدورها تمتلك ملكية في شركة سعيد للكهرباء.
- يمتلك عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب السيد وعدد من أقاربه جميع وحدات صندوق دراية الخاص 45، وبذلك يكون لديه مصلحة مباشرة في الشروط والأحكام المبرمة بينه وبين الشركة بصفتها مدير الصندوق وبينه وبين أقاربه، وتتلقى شركة دراية المالية رسوم قدرها 548,368.62﷼.

- يمتلك عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب السيد وعدد من أقاربه وحدات في صندوق توافق الرمال العقاري، وبذلك يكون لديه مصلحة مباشرة في الشروط والأحكام المبرمة بينه وبين الشركة بصفتها مدير الصندوق وبينه وبين أقاربه وتتلقى شركة دراية المالية رسوم إدارة قدرها 750,000 ﷼ سنوياً.
- يمتلك عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب السيد وعدد من أقاربه جميع وحدات صندوق توافق العقاري، وبذلك يكون لديه مصلحة مباشرة في الشروط والأحكام المبرمة بينه وبين الشركة بصفتها مدير الصندوق وبينه وبين أقاربه، وتتلقى شركة دراية المالية رسوم إدارة قدرها 750,000 ﷼ سنوياً.
- أبرمت الشركة بتاريخ 2023/08/09م اتفاقية مع شركة بواء لتقنية المعلومات (BwaTech)، يتم بموجبها منح الشركة حق الدخول على واجهة التطبيقات الخاصة بشركة بواء لتقنية المعلومات، لمدة سنة، وبمبلغ 221,550.72 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان الحقيل مصلحة غير مباشرة في هذه الاتفاقية، حيث أنه يملك أسهم تعادل ما نسبته تساوي 42.82% من شركة بواء لتقنية المعلومات.
- أبرمت الشركة بتاريخ 2023/08/09م اتفاقية مع شركة بواء لتقنية المعلومات، يتم بموجبها تقديم الخدمات الالكترونية للشركة الخاصة بطرح الصناديق الاستثمارية وصناديق الاستثمار العقاري من خلال المنصة الخاصة بشركة بواء للاستثمار لمدة سنه تتجدد تلقائياً، وتستحق شركة بواء للاستثمار لقاء قيامها بتنفيذ هذه الاتفاقية رسوم يتم الاتفاق عليها لكل صندوق على حدة وتجدر الإشارة إلى أنه خلال السنة المالية 2025م لم يتم تنفيذ أي تعاملات بموجب هذه الاتفاقية، ولم يترتب عليها أي مبالغ مستحقة أو مدفوعة. كما تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان الحقيل مصلحة غير مباشرة في هذه الاتفاقية، نظراً لملكيته الواردة أعلاه في شركة بواء لتقنية المعلومات، والتي تملك بدورها كامل أسهم شركة بواء للاستثمار.
- أبرمت الشركة اتفاقية بتاريخ 2010/11/22م، مع شركة تداول السعودية (تداول)، يتم بموجبها الترخيص للشركة من قبل تداول باستخدام معلومات السوق لعملائها تجدد بشكل سنوي، وبمبلغ 6,600,000 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان الحقيل مصلحة غير مباشرة في هذه الاتفاقية، نظراً لعضويته في مجلس إدارة مجموعة تداول القابضة، والتي تملك بدورها كامل أسهم شركة تداول السعودية بالكامل.

الحوكمة (تتمة)

أعمال المديرين الذين يتنافسون مع الشركة:

- يمتلك عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان إبراهيم الحقيل نسبة 42.82% من أسهم شركة بواء لتقنية المعلومات (BwaTech). وتملك بواء لتقنية المعلومات بالكامل شركة بواء للاستثمار، والتي تعمل في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث تتيح لعملائها المشاركة في الاستثمار بصناديق استثمارية تابعة لجهات خارجية عبر منصتها الرقمية. وبناءً على ذلك، فإن شركة بواء للاستثمار تمارس أنشطة قد تشكل منافسة محتملة لأعمال الشركة. وقد وافقت الجمعية العامة العادية على مشاركة السيد هاشم في هذه الأنشطة التجارية التي قد تشكل منافسة محتملة مع الشركة، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1446/07/20هـ (الموافق 2025/01/20م). وذلك وفقاً لأحكام المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات.
- يمتلك عضو مجلس الإدارة خالد محمد علي أباالخيل مصلحة غير مباشرة في شركة ينال للتمويل، كما أنه عضو مجلس إدارة في الشركة. وتعمل ينال للتمويل في أنشطة تمويلية قد تتنافس مع بنك D360، حيث تقدم خدمات التمويل والإقراض، والتي تعد جزءاً من الأنشطة الأساسية التي يمارسها بنك D360. وقد وافقت الجمعية العامة العادية على مشاركة السيد خالد في هذه الأنشطة التجارية، التي قد تشكل منافسة محتملة مع بنك D360، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 1446/07/20هـ (الموافق 2025/01/20م) وذلك وفقاً لأحكام المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات.

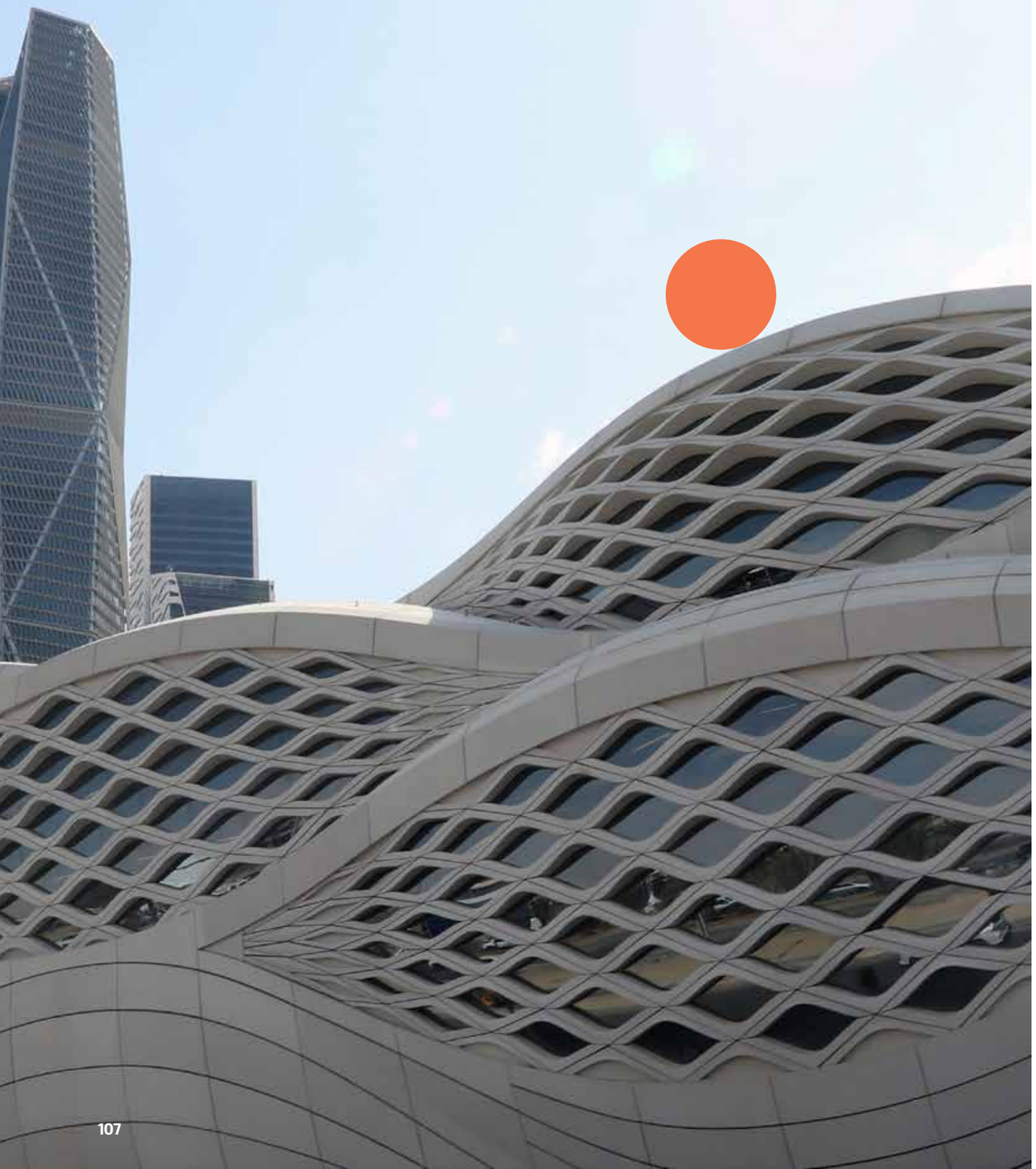

الحوكمة (تتمة)

مكافآت مجلس الإدارة

	المكافآت الثابتة						المكافآت المتغيرة						مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي
	مبلغ معين	بدل حضور جلسات المجلس	مجموع بدل حضور جلسات اللجان	مزايا عينية	مكافآت الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية	مكافآت رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو أمين السر إن كان من الأعضاء	المجموع	نسبة من الأرباح	مكافآت دورية	خطط تحفيزية قصيرة الأجل	خطط تحفيزية طويلة الأجل	الأسهم الممنوحة (يتم إدخال القيمة)	المجموع	بدل المصروفات
الأعضاء المستقلون														
عبدالله بن عبدالرحمن السعيد	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
فيصل بن حمد الصقير	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
ياسر بن عبدالعزيز القاضي	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	–	600,000	-	-	-	-	600,000	-	-	-	-	-	-	-
الأعضاء غير التنفيذيين														
طه بن عبدالله القويز	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
عبدالوهاب بن سعيد السيد	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
هاشم بن عثمان الحقيل	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
خالد بن محمد أبالخيل	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
زكي بن عبدالعزيز الشويعر	–	150,000	-	-	-	-	150,000	-	-	-	-	-	-	-
ابراهيم بن عبدالعزيز الجماز	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	–	1,150,000	-	-	-	-	1,150,000	-	-	-	-	-	-	-

مكافآت كبار التنفيذيين

وظائف كبار التنفيذيين	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة						مكافآة نهاية الخدمة	مجموع مكافأة التنفيذيين عن المجلس أن وجدت	المجموع الكلي
	رواتب	بدلات	مزايا عينية	المجموع	مكافآت دورية	أرباح	خطط تحفيزية قصيرة الأجل	خطط تحفيزية طويلة الأجل	الأسهم الممنوحة	المجموع		
المجموع	6,172,085.64	2,601,702.36		8,773,788.00			17,737,127		16,433,040.00	34,170,167.21	613.573	43,557,528.21

الحوكمة (تتمة)

مكافآت أعضاء اللجان

	المكافآت الثابتة (باستثناء بدل حضور اجتماعات اللجان)	بدل حضور اجتماعات اللجان	المجموع الكلي
أعضاء لجنة المراجعة			
فيصل بن حمد الصقير	-	100,000	100,000
ابراهيم الحرابي	-	100,000	100,000
عادل عباس	-	100,000	100,000
محمد السليمان	-	66,666.67	66,666.67
المجموع الكلي	**-**	**366,666.67**	**366,666.67**
أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت			
ابراهيم بن عبدالعزيز الجماز	-	100,000	100,000
عبدالله السعيد	-	100,000	100,000
سعود السيد	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**300,000**	**300,000**
أعضاء لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام			
ياسر بن عبدالعزيز القاضي	-	100,000	100,000
عبدالفتاح الطويل	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**200,000**	**200,000**
أعضاء اللجنة التنفيذية			
طه بن عبدالله القويز	-	100,000	100,000
ابراهيم بن عبدالعزيز الجماز	-	100,000	100,000
زكي بن عبدالعزيز الشويعر	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**300,000**	**300,000**
اعضاء اللجنة التقنية			
هاشم بن عثمان الحقيل	-	100,000	100,000
عبدالله السعيد	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**200,000**	**200,000**

الإقرارات

يقر مجلس الإدارة ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.

التنازل عن المكافآت

لا توجد اي ترتيبات أو اتفاقات تنازل بموجبها أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين عن أي مكافآت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

التنازل عن الأرباح

لا توجد أي ترتيبات أو اتفاق بموجبه تنازل أحد مساهمي الشركة عن حقوقه في الأرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

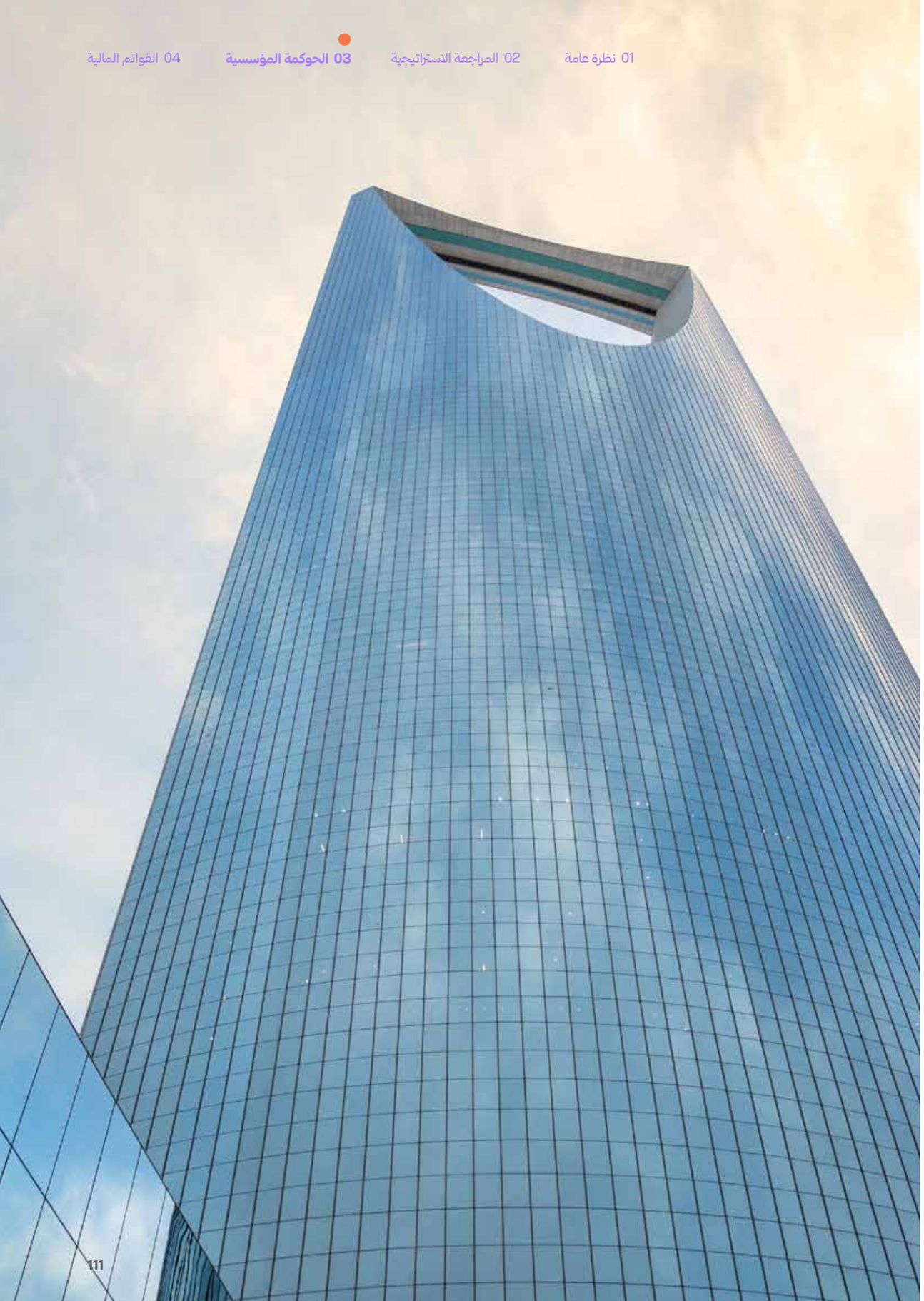

الحوكمة (تتمة)

تقرير لجنة المراجعة

تقدم لجنة المراجعة في شركة "دراية المالية" هذا التقرير السنوي لعام 2025م، والذي يسلط الضوء على دور اللجنة في الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية، وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والتنظيمية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية. كما يتضمن التقرير نتائج المراجعة السنوية لمدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى توصيات اللجنة ومدى امتثال الشركة للأنظمة والمعايير المعمول بها.

تلتزم لجنة المراجعة بمتابعة وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، والتأكد من دقة ونزاهة التقارير المالية، مما يسهم في تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة. كما تعمل اللجنة عن كثب مع إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي لضمان التزام الشركة بأفضل الممارسات والمعايير الدولية في المراجعة والرقابة.

يستعرض هذا التقرير نتائج التقييم السنوي للرقابة الداخلية، ومسؤوليات اللجنة، والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز إطار الرقابة الداخلية وتعزيز الامتثال المؤسسي.

نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة، ورأي لجنة المراجعة بشأن كفاية نظام الرقابة الداخلية للشركة

مسؤولية الإدارة التنفيذية عن الرقابة الداخلية

الإدارة التنفيذية لشركة "دراية المالية" مسؤولة عن إنشاء وتحديث وضمان فعالية نظام رقابة داخلية كافٍ، بما يحقق أعلى معايير الحوكمة والامتثال. يشمل نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والعمليات التي يتم تصميمها بالتنسيق مع اللجان المعنية ومجلس الإدارة، بهدف دعم الأهداف الاستراتيجية للشركة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

دور المراجعة الداخلية في تقييم الرقابة الداخلية

تعمل إدارة المراجعة الداخلية (IAD) بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية، وهي مسؤولة عن تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية عبر أقسام الشركة المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بتقييم الامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة. جميع النتائج والتوصيات التي تصدرها إدارة المراجعة الداخلية ترفع إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يعزز بيئة الرقابة الداخلية ويضمن تنفيذ التوصيات بشكل فعال.

تعزيز بيئة الرقابة والتطوير المستمر

تعمل جميع إدارات الشركة بجدية وتعاون لتصحيح أي خلل في الرقابة ومعالجته بشكل فوري، وتولي الشركة أهمية كبيرة للمراجعة المستمرة وتحديث الإجراءات بهدف تحسين وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية. تحت إشراف الإدارة التنفيذية، حيث يتم تفويض كل إدارة بمسؤولية متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية لأي قصور تم تحديده من قبل المراجعة الداخلية.

فعالية نظام الرقابة الداخلية

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية لتوفير مستوى معقول من الاطمئنان للجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية بأن المخاطر تتم إدارتها بفعالية لدعم تحقيق الأهداف طويلة الأجل للشركة.

خلال عام 2025م، قامت لجنة المراجعة بمراجعة التقارير التي أصدرتها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الإدارية لضمان التحسينات المستمرة في بيئة الرقابة الداخلية وتخفيف المخاطر التشغيلية والمالية، حيث لوحظ تحسن ملحوظ في مستوى الالتزام بإقفال التوصيات من قبل الإدارات المعنية، مما أسهم في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية.

رأي لجنة المراجعة حول فعالية الرقابة الداخلية

استناداً إلى المراجعات الدورية والتقارير المقدمة من المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، ترى لجنة المراجعة أن بيئة الرقابة الداخلية في الشركة فعالة ومنظمة بشكل جيد، مما يوفر مستويات عالية من الشفافية والانضباط. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي بشكل منسق للحد من المخاطر التشغيلية والمالية، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية استناداً إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

علاوة على ذلك، أكدت عمليات المراجعة والمتابعة التي أُجريت في عام 2025م أن الأنظمة والإجراءات الخاصة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر قد تم تنفيذها بشكل مناسب دون وجود قصور في بيئة الرقابة الداخلية. ومع ذلك، من المهم أن نقر بأنه لا يمكن لأي نظام رقابة أن يوفر ضماناً مطلقاً، حيث أنه من غير الممكن ضمان شمولية جميع الفحوصات والتقييمات للرقابة الداخلية، وذلك لأن إجراءات المراجعة تعتمد على نهج قائم على المخاطر والعينات، وهو ما يعد ممارسة معيارية في المراجعة الداخلية.

توصيات لجنة المراجعة المتناقضة مع قرارات مجلس الإدارة

تؤكد لجنة المراجعة أنها لم تصدر أي توصيات تتناقض مع قرارات مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إقالة أو تقييم أو تحديد أتعاب المراجع الداخلي. علاوة على ذلك، تم الاعتراف بجميع التوصيات التي قدمتها اللجنة، سواء المتعلقة بهذا الموضوع أو غيره، وتم أخذها في الاعتبار بشكل مناسب. ويعكس ذلك التعاون القوي بين اللجنة ومجلس الإدارة ويعزز التزامهما المشترك بالامتثال التنظيمي وتعزيز أفضل ممارسات الحوكمة.

الامتثال لمعايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمحاسبين المهنيين (SOCPA)

جميع أنظمة وإجراءات المراجعة والمحاسبة المطبقة داخل الشركة متوافقة مع المعايير التي وضعتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمحاسبين المهنيين (SOCPA) مما يعكس التزام الشركة المستمر بأفضل الممارسات في المراجعة والمحاسبة. كما يضمن ذلك جودة وكفاءة العمليات المالية والرقابية، بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة.

التحديثات المحاسبية والتوافق مع المعايير الجديدة

كجزء من التزامها المستمر بتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية، قامت الشركة خلال عام 2025م بالالتزام بالمعايير الصادرة عن SOCPA، والتي تم تبنيها، وقد ساهم هذا في:

1. تعزيز الشفافية المالية
2. تحسين دقة التقارير المالية
3. دعم بيئة رقابية أكثر قوة واستدامة

التزام مستمر بتطوير آليات الرقابة والمراجعة

بالإضافة إلى الامتثال للمعايير الحالية، تواصل الشركة تطوير وتحسين آليات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة لضمان مواكبة أحدث التحديثات في المعايير المهنية والتنظيمية، مما يعكس نهجها المستدام في تعزيز الحوكمة المالية والرقابية.

الحوكمة (تتمة)

المعايير الصادرة وغير السارية بعد

فيما يلي المعايير الجديدة التي بدأ تاريخ سريانها بعد 1 يناير 2025م.

المعايير الجديدة والتعديلات المطبقة/غير المطبقة عند إعداد القوائم المالية الموحدة لعام 2025م:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان	التوضيح
المعيار الدولي للمحاسبة 21: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي 21 لإضافة متطلبات للمساعدة في تحديد ما إذا كانت العملة قابلة للصرف إلى عملة أخرى، وسعر الصرف الفوري الذي يجب استخدامه عندما لا تكون قابلة للصرف. حدد التعديل إطار عمل يمكن من خلاله تحديد معدل الصرف الفوري في تاريخ القياس باستخدام سعر صرف قابل للملاحظة دون تعديل أو استخدام طريقة تقدير أخرى.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025م	لا يوجد

تحفظات المراجع الخارجي على القوائم المالية

تم مراجعة البيانات المالية السنوية لعام 2025م من قبل المراجع الخارجي ولم تحتوِ على أي ملاحظات، مما يعكس دقة ونزاهة التقارير المالية للشركة وعمليات المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك، إن عدم وجود أي ملاحظات يؤكد على التزام الشركة بالمعايير المحاسبية والشفافية المالية، مما يعد مؤشراً إيجابياً على الوضع المالي القوي للشركة.

تغيير المراجع الخارجي

لم توصِ لجنة المراجعة بتغيير المراجع الخارجي قبل نهاية فترة خطاب الارتباط خلال عام 2025م، حيث أن المراجع الخارجي قد أكمل كامل مدته وفقاً للوائح والقوانين المعمول بها.

علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين الشركة والمراجع الخارجي قائمة على مبادئ المهنية والاستقلالية، مما يجعل عمليات المراجعة المالية تتم بدقة وموثوقية.

الإقرارات

بناءً على المراجعات والتقييمات التي أُجريت طوال العام، تؤكد لجنة المراجعة على التالي:

- تحافظ الشركة على سجلات محاسبية دقيقة وموثوقة تعكس مركزها المالي بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والمعايير المحاسبية الدولية.
- تم تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال، مما يضمن أعلى مستويات الكفاءة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة.
- لا توجد شكوك جوهرية بشأن قدرة الشركة على مواصلة عملياتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الخاتمة

تؤكد لجنة المراجعة في شركة "دراية المالية" العمل المستمر مع الإدارة بتعزيز وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، لضمان الامتثال للأنظمة والمعايير التنظيمية، وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة. كما ستواصل اللجنة الإشراف على أنشطة المراجعة الداخلية، ومراجعة التقارير المالية بما يدعم استدامة أعمال الشركة على المدى الطويل ويعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة.

04

القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل	118
قائمة المركز المالي الموحدة	121
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة	123
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة	124
قائمة التدفقات النقدية الموحدة	125
الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	127

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة دراية المالية (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة دراية المالية ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2025م، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية، حسبما ينطبق على عمليات المراجعة للقوائم المالية لمنشآت المصلحة العامة. وقد التزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات ذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقييم السيطرة على الصناديق تحت إدارة المجموعة

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (2-4) والإيضاح رقم (4-4) في القوائم المالية الموحدة أساس الدمج، والتقديرات المحاسبية المهمة والأحكام المتعلقة بهذا التقييم للسيطرة.

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
تعمل المجموعة كمدير صندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية، ويتطلب تقييم ما إذا كانت تسيطر على هذه الصناديق حكماً هاماً. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت لديها سيطرة على الأنشطة ذات الصلة بالصناديق، ومدى تعرضها لعوائد متغيرة ناتجة عن مشاركتها، وقدرتها على استخدام تلك السيطرة للتأثير على تلك العوائد. يركز هذا التقييم على المصالح الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصناديق، والتي تشمل حصة الأرباح والعوائد المتوقعة، بالإضافة إلى حقوق المستثمرين، بما في ذلك قدرتهم على عزل مدير الصندوق. لقد اعتبرنا ذلك كأمر مراجعة رئيسي لأن تقييم السيطرة على الصناديق الخاضعة للإدارة يتطلب حكماً هاماً من قبل الإدارة، كما أن تأثير توحيد هذه الصناديق يعد جوهرياً على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	تضمنت إجراءات المراجعة ما يلي: • قمنا بتقييم تحليل الإدارة لمدى سيطرة المجموعة على الصناديق الخاضعة للإدارة، مع التركيز على مدى تعرض المجموعة لعوائد متغيرة من هذه الصناديق وقدرتها على التأثير على تلك العوائد من خلال ممارستها للسلطة على الصناديق، بما في ذلك تحديد الأنشطة ذات الصلة، وأخذ شروط وأحكام الصناديق وحقوق المستثمرين بعين الاعتبار، وذلك بما يتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة. • قمنا بتقييم الهدف وتصميم الصناديق تحت الإدارة لتحديد الأنشطة ذات الصلة وتحديد ما إذا كانت لدى المجموعة القدرة الحالية على توجيه هذه الأنشطة، مع مع الأخذ في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. • قمنا بتحليل ما إذا كانت المجموعة تسيطر على الصناديق تحت الإدارة من خلال النظر في هيكلة الرسوم، ورسوم الإدارة، وحقوق حاملي الوحدات، لتقييم تعرض الصناديق للعوائد المتغيرة؛ كما قمنا بتحليل قوة حقوق حاملي الوحدات في العزل (إن وجدت). • قمنا بتقييم كفاية وملاءمة الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة وفقًا للمعايير المحاسبية المعمول بها.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة دراية المالية (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. وإذا تبين لنا وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإنه يتعين علينا إعداد تقرير بهذه الحقيقة. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأحكام المعمول بها في نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على النزعة إلى الشك المهني طوال عملية المراجعة. وعلينا أيضًا:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة دراية المالية (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للمجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة دراية المالية ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة").

كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات والإجراءات الوقائية، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

صالح بن محمد بن صالح مصطفى

رقم الترخيص 524

الرياض في 12 شوال 1447هـ

الموافق: 31 مارس 2026م

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر

(المبالغ بـ﷼)

	الإيضاحات	2025م	2024م*	2023م*
الموجودات				
الموجودات غير المتداولة				
الممتلكات والمعدات، صافي	6	105,013,894	99,880,882	38,176,641
موجودات حق الاستخدام، صافي	7	15,684,956	4,751,275	4,944,683
الموجودات غير الملموسة، صافي	8	46,709,559	16,840,837	15,343,604
العقارات الاستثمارية، صافي	9	72,108,987	73,396,453	-
الاستثمار في شركة زميلة	10	157,919,342	191,228,200	263,852,000
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، صافي	11	39,688,305	46,196,876	25,229,705
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	554,415,803	322,207,781	165,585,652
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	13	13,580,003	15,345,664	21,421,612
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**1,005,120,849**	**769,847,968**	**534,553,897**
الموجودات المتداولة				
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي	17	26,657,951	35,555,565	46,736,123
ذمم مدينة من العملاء بالهامش، صافي	14	1,088,663,007	1,492,510,930	1,312,655,166
المدفوعات مقدماً		9,652,957	4,669,399	8,175,031
الموجودات المالية المتداولة الأخرى، صافي	15	248,088,809	263,519,143	324,551,231
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	426,757,414	46,339,893	25,921,623
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، صافي	11	-	5,007,926	5,004,980
النقد وما في حكمه، صافي	16	67,109,590	95,675,954	43,564,808
إجمالي الموجودات المتداولة		**1,866,929,728**	**1,943,278,810**	**1,766,608,962**
إجمالي الموجودات		**2,872,050,577**	**2,713,126,778**	**2,301,162,859**
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات غير المتداولة				
التزامات المنافع المحددة للموظفين	18	29,071,045	25,177,923	24,968,100
خطة منح حقوق الملكية للموظفين	19	64,224,600	60,216,465	57,953,547
الإيرادات غير المكتسبة – الجزء غير المتداول	20	14,250,456	29,382,344	29,382,344
التزامات عقود الإيجار - الجزء غير المتداول	7	10,639,200	2,269,974	3,220,934
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**118,185,301**	**117,046,706**	**115,524,925**
المطلوبات المتداولة				
الإيرادات غير المكتسبة – الجزء المتداول	20	15,131,888	-	-
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى	21	120,032,947	127,527,255	90,555,402
الزكاة المستحقة	22	23,541,480	24,567,036	24,143,322
قرض بنكي غير مضمون	23	186,103,857	-	-
المستحق لمالكي وحدات الصندوق	24	1,309,285,638	1,486,185,479	1,259,131,102
إجمالي المطلوبات المتداولة		**1,654,095,810**	**1,638,279,770**	**1,373,829,826**
إجمالي المطلوبات		**1,772,281,111**	**1,755,326,476**	**1,489,354,751**

قائمة المركز المالي الموحدة (يتبع)

كما في 31 ديسمبر

(المبالغ ﷼)

	الإيضاحات	2025م	2024م*	2023م*
حقوق الملكية				
رأس المال	25	499,470,390	499,470,390	162,290,130
الاحتياطي النظامي	26	48,687,039	48,687,039	48,687,039
احتياطي القيمة العادلة		(12,165,190)	(10,908,529)	(4,832,581)
الاحتياطيات الأخرى	27	(251,211)	(8,338,912)	(8,167,870)
المساهمة المقدمة من المساهمين	28	14,130,000	14,130,000	-
احتياطي أسهم الخزينة	29	(12,005,090)	(14,130,000)	-
احتياطي برنامج خيار تملك الأسهم للموظفين	30	25,402,955	-	-
الأرباح المبقاة		536,500,573	428,890,314	613,831,390
إجمالي حقوق الملكية		**1,099,769,466**	**957,800,302**	**811,808,108**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**2,872,050,577**	**2,713,126,778**	**2,301,162,859**

* يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 50 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر

(المبالغ ﷼)

	الإيضاحات	2025م	2024م*
الإيرادات التشغيلية			
الإيرادات من عقود مع العملاء	32	641,254,489	598,313,790
دخل العمولة الخاصة بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء	33	329,386,115	349,455,011
صافي الحركة في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	34	(47,252,879)	(71,897,310)
إيرادات الإيجار من عقارات استثمارية		6,000,000	-
دخل توزيعات الأرباح		5,121,394	2,222,614
إجمالي الإيرادات التشغيلية		**934,509,119**	**878,094,105**
المصروفات التشغيلية			
الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين	35	(207,554,336)	(151,575,272)
المصروفات العمومية والإدارية الأخرى	36	(150,196,001)	(160,779,887)
مصروفات العمولة		(22,028,890)	(35,147,697)
مصروفات التسويق		(19,454,063)	(7,451,610)
التكاليف التمويلية		(6,448,501)	(6,764,645)
رد الخسائر الائتمانية المتوقعة	37	14,928	1,327,318
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(405,666,863)**	**(360,391,793)**
الربح التشغيلي		**528,842,256**	**517,702,312**
الإيرادات الأخرى، صافي	38	13,810,384	9,992,691
الحصة في خسارة في شركة زميلة	10	(132,048,696)	(72,014,400)
الربح قبل الزكاة		**410,603,944**	**455,680,603**
مصروف الزكاة للسنة	22	(10,448,193)	(11,778,185)
ربح السنة		**400,155,751**	**443,902,418**
الدخل/ (الخسارة) /الشاملة الآخرى الذي لن يعاد تصنيفها إلى الإيرادات لاحقاً			
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - صافي التغير في القيمة العادلة		(1,765,661)	(6,075,948)
خسارة إعادة قياس التزامات المنافع المحددة للموظفين	18	(142,074)	(1,100,968)
ربح إعادة قياس خطة منح حقوق الملكية للموظفين	19	8,379,307	1,539,326
الحصة في أرباح / خسارة شاملة أخرى في شركة زميلة	10	359,468	(609,400)
الربح / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة		**6,831,040**	**(6,246,990)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**406,986,791**	**437,655,428**
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخفضة	39	1.64	1.83

* يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 50 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر

(المبالغ بـ ﷼)

	رأس المال	الاحتياطي النظامي	احتياطي القيمة العادلة	الاحتياطيات الأخرى	المساهمة المقدمة من المساهمين	احتياطي أسهم الخزينة	احتياطي برنامج خيار أسهم الموظفين	الأرباح المبقاة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2024م	162,290,130	48,687,039	(4,832,581)	(8,167,870)	–	–	–	613,831,390	811,808,108
ربح السنة	–	–	–	–	–	–	–	443,902,418	443,902,418
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	–	–	(6,075,948)	(171,042)	–	–	–	–	(6,246,990)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	(6,075,948)	(171,042)	–	–	–	443,902,418	437,655,428
إصدار رأس المال (إيضاح 25)	337,180,260	–	–	–	–	–	–	(337,180,260)	–
أسهم الخزينة المُشتراة (إيضاح 29)	–	–	–	–	14,130,000	(14,130,000)	–	–	–
توزيعات الأرباح (إيضاح 31)	–	–	–	–	–	–	–	(291,663,234)	(291,663,234)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024م	**499,470,390**	**48,687,039**	**(10,908,529)**	**(8,338,912)**	**14,130,000**	**(14,130,000)**	**–**	**428,890,314**	**957,800,302**
ربح السنة	–	–	–	–	–	–	–	400,155,751	400,155,751
الربح الشامل للسنة	–	–	(1,256,661)	8,087,701	–	–	–	–	6,831,040
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	(1,256,661)	8,087,701	–	–	–	400,155,751	406,986,791
توزيع أسهم الخزينة (إيضاح 30)	–	–	–	–	–	55,316,255	–	–	55,316,255
إصدار أسهم الخزينة (إيضاح 30)	–	–	–	–	–	2,124,910	(29,913,300)	27,788,390	–
توزيعات الأرباح (إيضاح 31)	–	–	–	–	–	–	–	(320,333,882)	(320,333,882)
الرصيد في 31 ديسمبر 2025م	**499,470,390**	**48,687,039**	**(12,165,190)**	**(251,211)**	**14,130,000**	**(12,005,090)**	**25,402,955**	**536,500,573**	**1,099,769,466**

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 50 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر

(المبالغ بـ ﷼)

	الإيضاحات	2025م	2024م*
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الزكاة		410,603,944	455,680,603
التعديلات غير النقدية لتسوية الربح قبل الزكاة مع صافي التدفقات النقدية:			
الحصة في خسارة في شركة زميلة	10	132,048,696	72,014,400
مخصصات التزامات المنافع المحددة للموظفين	18	4,311,456	3,602,124
مخصصات خطة منح حقوق الملكية للموظفين	19	1,149,561	–
الربح من تسوية منافع على أساس الأسهم	19	(110,400)	–
مصروف برنامج خيار أسهم الموظفين		55,316,255	–
دخل العمولة الخاصة بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء	33	(329,386,115)	(349,455,011)
صافي الحركة في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	34	47,252,879	71,897,310
الاستهلاك	36	12,658,084	13,045,966
الإطفاء	36	6,989,667	7,025,985
رد الخسائر الائتمانية المتوقعة	37	(14,928)	(1,327,318)
إطفاء الخصم على استثمار بالتكلفة المطفأة		(490,235)	(301,360)
التكلفة التمويلية		6,448,501	6,764,645
دخل توزيعات الأرباح		(5,121,394)	(2,222,614)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		341,655,971	276,724,730
ذمم مدينة من العملاء بالهامش، صافي		403,849,959	(178,533,724)
الموجودات المالية المتداولة الأخرى، صافي		29,317,136	54,115,880
المدفوعات مقدماً		(4,983,558)	3,505,632
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي		8,899,580	11,182,217
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى		(9,031,458)	36,545,819
		769,707,630	203,540,554
دخل العمولة الخاصة المستلم بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء		315,503,393	356,378,546
شراء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		(1,884,451,182)	(333,409,410)
المتحصلات من بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		1,322,142,776	193,062,750
توزيعات الأرباح المستلمة		5,121,394	2,222,614
التزامات المنافع المحددة للموظفين المدفوعة	18	(1,774,931)	(5,679,254)
تسوية خطة منح حقوق الملكية للموظفين	19	(3,670,800)	–
الزكاة المدفوعة	22	(11,473,749)	(11,354,471)
التكلفة التمويلية المدفوعة		(683,085)	(1,446,809)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**510,421,446**	**403,314,520**

* يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 50 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة (يتبع)

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر

(المبالغ ﷼)

	الإيضاحات	2025م	2024م*
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		-	(25,666,054)
المتحصلات من استحقاق الاستثمارات بالتكلفة المطفأة		12,008,603	5,000,000
الإضافات إلى ممتلكات ومعدات	6	(13,792,246)	(71,487,612)
الإضافات إلى موجودات غير ملموسة	8	(36,858,389)	(8,523,218)
الإضافات إلى عقارات استثمارية	9	-	(74,544,590)
الاستثمار في شركة زميلة	10	(98,380,370)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(137,022,402)**	**(175,221,474)**
الأنشطة التمويلية			
توزيعات الأرباح المدفوعة	31	(320,333,882)	(291,663,234)
المستحق لمالكي وحدات الصندوق		(274,469,857)	118,463,328
التزامات عقود الإيجار المدفوعة	1-7	(4,141,243)	(2,775,583)
المتحصلات من قرض غير مضمون		185,000,000	-
خطة منح حقوق الملكية للموظفين		11,974,600	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(401,970,382)**	**(175,975,489)**
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وما في حكمه خلال السنة		(28,571,338)	52,117,557
النقد وما في حكمه في بداية السنة	16	95,685,143	43,567,586
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	16	**67,113,805**	**95,685,143**
المعلومات الإضافية غير النقدية			
الإضافات إلى موجودات حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار	7	13,645,065	1,921,050
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(1,765,661)	(6,075,948)
الحصة في الخسارة الشاملة الأخرى في شركة زميلة	10	359,468	(609,400)
شراء أسهم الخزينة		-	14,130,000
إصدار أسهم الخزينة	30	2,124,910	-

* يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 50 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

1. الأنشطة

شركة دراية المالية ("الشركة") هي شركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية. وتعمل الشركة بموجب السجل التجاري رقم 1010266977 والرقم الموحد 7001591499 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1430هـ (الموافق 29 أبريل 2009م).

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تقديم خدمات الحفظ والمشورة والترتيب والتعامل في الأوراق المالية وإدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق. بدأت الشركة في مزاولة أعمالها بتاريخ 8 رجب 1430هـ (الموافق 1 يوليو 2009م) بموجب الترخيص رقم 27-08109 من هيئة السوق المالية بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1429هـ (الموافق 16 يونيو 2008م). يقع مكتب الشركة المسجل في العنوان التالي:

الدور الثالث، مركز برستيج

شارع التخصصي، العليا

ص.ب. 286546، الرياض 12331

المملكة العربية السعودية

لدى الشركة فرعان في الدمام وجدة يعملان بموجب السجل التجاري رقم 2050101980 بتاريخ 23 شوّال 1435هـ (الموافق 19 أغسطس 2014م) والسجل التجاري رقم 4030286122 بتاريخ 13 صفر 1437هـ (الموافق 25 نوفمبر 2015م) على التوالي.

تتضمن القوائم المالية الموحدة المعلومات المالية للشركة والشركات التابعة لها، صندوق دراية الخليج العقاري وصندوق دراية لتمويل المتاجرة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") (إيضاح 2-4).

في 7 يوليو 2024م، قرر المساهمون البدء بعملية الطرح العام الأولي. في 23 يناير 2025م، أعلنت الشركة عن طرح 49,947,039 سهماً عادياً قائماً (تمثل 20٪ من رأس المال المصدر) من قبل المساهمين قبل الطرح العام الأولي، وذلك بنسبة تناسبية وبسعر طرح قدره 30 ﷼ للسهم. تم إدراج الأسهم وبدء تداولها في السوق المالية السعودية (تداول) بتاريخ 10 مارس 2025م. وبعد الطرح العام الأولي، تم تغيير الشكل القانوني للشركة من شركة مساهمة مقفلة إلى شركة مساهمة سعودية. نتج عن المعاملة انخفاض في نسبة ملكية المساهمين قبل الطرح العام الأولي من 100٪ إلى 80٪، مع بقاء إجمالي رأس المال المصدر دون تغيير.

2. أسس الإعداد

2-1 بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وتماشياً مع أحكام نظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة.

2-2 أساس القياس والعرض

تم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة على أساس الاستمرارية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود الهامة التالية في قائمة المركز المالي الموحدة:

- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة؛
- التزامات المنافع المحددة للموظفين وخطة منح حقوق الملكية للموظفين يتم إثباتها بالقيمة الحالية للالتزامات المستقبلية باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

2-3 عملة النشاط والعرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو عملة النشاط للشركة وصندوق دراية الخليج العقاري وصندوق دراية لتمويل المتاجرة. تم تقريب جميع المعلومات المالية لأقرب ﷼، ما لم يذكر خلاف ذلك.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

2. أسس الإعداد (يتبع)

2-4 أسس التوحيد

تتكون هذه القوائم المالية الموحدة من القوائم المالية للشركة والشركات التابعة لها. تم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة بنفس سنة التقرير للشركة باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطر المجموعة عليها. تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها عندما تتعرض أو يكون لديها حقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ توقفها.

تخضع مؤشرات الرقابة الموضحة أدناه لأحكام الإدارة التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير في حالة وجود حصص للمجموعة في أدوات التوريق وصناديق الاستثمار. وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها).
- تعرض للمخاطر أو الحقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

تعمل الشركة كمدير صندوق لبعض الصناديق الاستثمارية. ولتحديد ما إذا كانت تسيطر على هذه الصناديق، قامت الإدارة بتطبيق حكماً هاماً لتقييم ما إذا كانت الشركة تعمل كطرف أصيل أو وكيل. وتم أخذ العوامل التالية في الاعتبار:

- نطاق سلطة اتخاذ القرار بشأن الأنشطة ذات الصلة بالصناديق؛
- الحقوق التي يمتلكها المستثمرون الآخرون، بما في ذلك ما إذا كانت هذه الحقوق جوهرية، ولا سيما حقوق الاستبعاد وحقوق المشاركة؛
- التعرض لعوائد متغيرة، بما في ذلك رسوم الإدارة ورسوم الأداء وأي استثمار مباشر في الصناديق؛ و
- العلاقة بين السيطرة والعوائد، بما في ذلك ما إذا كانت الشركة قادرة على استخدام سلطتها في اتخاذ القرارات للتأثير على عوائدها.

جميع الأرصدة بين شركات المجموعة والمعاملات وأي إيرادات أو مصروفات يتم استبعادها بالكامل عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

تدير الشركة صندوق دراية لتمويل المتاجرة، وهو صندوق استثماري خاص مفتوح، ولا يوجد لدى الشركة أي استثمار مباشر فيه كما في تاريخ التقرير. يستثمر الصندوق بشكل أساسي في معاملات التمويل المضمونة بموجودات، بما في ذلك التمويل بهامش المضمون مقابل موجودات العملاء. ولتقييم ما إذا كانت الشركة تسيطر على الصندوق، فقد قامت الشركة بتقييم علاقتها الشاملة به، بما في ذلك مدى تعرضها للعوائد المتغيرة (من خلال العوائد المرتبطة بالأداء وأتعاب الإدارة المتوقعة) وقدرتها على التأثير في تلك العوائد من خلال دورها كمدير للصندوق. كما أُخذت في الاعتبار الحقوق الجوهرية التي يتمتع بها المستثمرون من أطراف أخرى، بما في ذلك قدرتهم على عزل مدير الصندوق، وبناءً على ذلك، قامت الشركة بتوحيد الصندوق في قوائمها المالية.

لدى الشركة استثمار بمبلغ 74 مليون ﷼ (يمثل 100٪ من ملكية الوحدات) في صندوق دراية الخليج العقاري، وهو صندوق استثمار عقاري خاص مُدار من قبل الشركة. يهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد على رأس المال لمالكي الوحدات من خلال الاستحواذ على عقار مدر للدخل في المملكة العربية السعودية.

علاوة على ذلك، لدى الشركة شركة تابعة (بحصة ملكية 99.5٪) وهي شركة دراية للخدمات التكنولوجية في مصر برأس مال قدره 1 مليون دولار أمريكي. ليس لشركة دراية للخدمات التكنولوجية أي تأثير جوهري على القوائم المالية، وعليه، لم يتم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة. تتمثل طبيعة وغرض الشركة التابعة في تقديم خدمات تقنية المعلومات إلى شركة دراية المالية.

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية التالية بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية الموحدة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

3. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

3-1 الأدوات المالية

ويعتمد تصنيف الأدوات المالية على نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بغرض إدارة موجوداتها المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية. تصنف المجموعة موجوداتها المالية على النحو التالي:

- موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، أو
- موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة.

سيتم إثبات أرباح أو خسائر الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة سواء من خلال الربح أو الخسارة أو من خلال الدخل الشامل الآخر.

تتم إدارة الاستثمارات بالتكلفة المطفأة والودائع لأجل وذمم مديني العملاء بهامش والمبالغ المستحقة من الصناديق الخاضعة للإدارة والموجودات المالية المتداولة الأخرى لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية تتكون فقط من دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة. بالتالي، يتم قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

القياس الأولي

يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة زائداً تكاليف المعاملة، وذلك في حال كان الأصل المالي ليس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة. يتم إثبات تكاليف معاملة الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة. يتم اعتبار الموجودات المالية ذات المشتقات المدمجة في مجملها عند تحديد ما إذا كانت تدفقاتها النقدية تستوفي المتطلبات لتعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة. فيما يتعلق بالصفقات التي تنفذها الشركة بصفتها عضو المقاصة المباشر، ونظراً لخصوصية وطبيعة الآلية الشاملة التي تحكم هذه الصفقات، فقد اختارت المجموعة تطبيق المحاسبة في تاريخ التسوية على جميع المعاملات الفرعية الأساسية.

عند الإثبات الأولي للاستثمارات في حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، يحق للمجموعة أن تختار بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

القياس اللاحق

أدوات الدين

تقوم المجموعة بإثبات ثلاثة تصنيفات لقياس أدوات الدين الخاصة بها لاحقًا:

- *التكلفة المطفأة*

تُقاس الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية حيث تعد تلك التدفقات النقدية فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات الربح أو الخسارة من الاستثمار في أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة ولا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة عند التوقف عن إثبات الأصل أو انخفاض قيمته. يتم إدراج دخل العمولة الخاصة من هذه الموجودات المالية ضمن دخل العمولة الخاصة بما في ذلك دخل العمولة الخاصة المحقق من حسابات أموال العملاء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- *القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*

الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبغرض بيع الموجودات المالية، حيث تعد التدفقات النقدية للموجودات فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم قيد التغيرات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء إثبات أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة، ودخل العمولة الخاصة، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، التي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة. عندما يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة وإثباتها في الأرباح/(الخسائر) الأخرى.

- *القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة*

الموجودات المالية التي لا تستوفي الضوابط المتعلقة بالإثبات اللاحق بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن الربح أو الخسارة من الاستثمار في أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة والتي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط يتم إثباته وعرضه بالصافي في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة في السنة التي تنشأ فيها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

3. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

3-1 الأدوات المالية (يتبع)

أدوات حقوق الملكية

تقوم المجموعة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وحيث تقوم إدارة المجموعة باختيار عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر، ليس هناك أي إعادة تصنيف لاحق لأرباح وخسائر القيمة العادلة إلى الربح أو الخسارة بعد التوقف عن إثبات الاستثمار. يستمر إثبات توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما ينشأ حق المجموعة في استلام المدفوعات.

يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة، حسب الاقتضاء. لا يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة (ومبلغ رد خسائر الانخفاض في القيمة) للاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بصورة منفصلة عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية أو جزء من الأصل المالي عند:

- انتهاء الحقوق في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل، أو
- قيام المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاما بالدفع الكامل للتدفقات النقدية المستلمة دون تأخير جوهري على طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"، وإما:
- قيام المجموعة بتحويل جميع مخاطر ومنافع الأصل تقريباً، أو
- عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل تقريباً ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بأدوات الدين الخاصة بها كجزء من موجوداتها المالية على أساس النظرة التطلعية للمستقبل، المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً تمثل جزءً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تنتج عن أحداث التعثر في سداد الأداة المالية والتي من المحتمل حدوثها خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. وعلى الرغم من ذلك، عند حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ نشأتها، وعند ازدياد قيمة المخصص في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، سيستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. بالنسبة للاستثمار في الصكوك وذمم مديني العملاء بهامش والمستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة والنقد وما في حكمه والموجودات المالية المتداولة الأخرى، تطبق الشركة النهج العام.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية كمحتفظ بها بالتكلفة المطفأة. تحتسب التكلفة المطفأة بالأخذ بالاعتبار أي خصم أو علاوة على إصدار التمويلات، والتكاليف التي تعد جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. ويتم بعد الإثبات الأولي قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة ما لم يكن قياسها مطلوباً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو عند اختيار المنشأة قياس المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حسب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9. تتوقف المجموعة عن إثبات المطلوبات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو إلغاءها أو انقضاءها.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية، ويُدرج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عند وجود حق قانوني حالي ملزم لدى المجموعة بإجراء مقاصة لتلك المبالغ وعندما تعتزم المجموعة التسوية على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

3-2 التصنيف كمتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي الموحدة استناداً إلى تصنيفها إلى بنود متداولة/ غير متداولة. تكون الموجودات متداولة عندما:

- يكون من المتوقع تحققها أو توجد نية لبيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية.
- يكون محتفظاً بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- يكون من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- تكون في صورة نقد وما في حكمه ما لم تكن مقيدة من الصرف أو الاستخدام لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير المالي.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تكون المطلوبات متداولة عندما:

- يكون من المتوقع سدادها في دورة التشغيل العادية.
- يكون محتفظاً بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- تكون مستحقة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي.
- لا يوجد حق لتأجيل تسوية الالتزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

تقوم المجموعة بتصنيف كافة المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

3-3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة النفقات العائدة مباشرة لاقتناء الأصل. تُدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الملائم، فقط عندما يكون هناك احتمال بتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بذلك البند إلى المجموعة وعند إمكانية قياس التكلفة بصورة موثوقة. يتم تحميل تكاليف الإصلاح والصيانة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة خلال السنة التي يتم تكبدها فيها.

فيما يلي استهلاك الفئات الرئيسية للممتلكات والمعدات على أساس القسط الثابت:

فئات الموجودات	الأعمار الإنتاجية
التحسينات على العقارات المستأجرة	مدة عقد الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقصر
الأثاث والمفروشات والتجهيزات	5 سنوات
الحاسب الآلي والمعدات المكتبية	4 سنوات
موجودات حق الاستخدام	مدة عقد الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقصر

تقوم المجموعة بتخصيص المبلغ الذي تم إثباته مبدئياً فيما يتعلق ببند من الممتلكات والمعدات لأجزائها المهمة وتَستهلك كل جزء على حدة. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية لجزء مستبدل، عند استبداله. يتم مراجعة القيم المتبقية وطريقة الإطفاء والأعمار الإنتاجية للموجودات ويتم تعديلها عند اللزوم.

يتم إدراج خسائر و أرباح الانخفاض في القيمة وخسائر استبعاد الممتلكات والمعدات في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة.

تظهر الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة المتكبدة حتى تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود منها، وبالتالي يتم رسملة هذه التكلفة على الموجودات ذات الصلة. ويشمل ذلك تكلفة المقاولين والمواد والخدمات والدفعات الرأسمالية المقدمة. لا يتم استهلاك الأعمال تحت التنفيذ.

موجودات حق الاستخدام

يتم قياس موجودات حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة ولاحقاً بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لبعض عمليات إعادة قياس التزامات عقود الإيجار. بشكل عام ستكون موجودات حق الاستخدام الموجودات مساوية لالتزامات عقود الإيجار. مع ذلك، إذا كانت هناك تكاليف إضافية مثل إعداد الموقع والتأمينات غير المستردة، وأموال التنفيذ، والمصروفات الأخرى المتعلقة بالمعاملة إلخ. فيجب إضافتها إلى قيمة موجودات حق الاستخدام.

يتم لاحقاً استهلاك موجودات حق الاستخدام بشكل جوهري باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء حتى أقرب نهاية عمر إنتاجي لموجودات حق الاستخدام أو نهاية فترة عقد الإيجار. يتم تحديد الأعمار الإنتاجية التقديرية لموجودات حق الاستخدام على نفس أساس الممتلكات والمعدات.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

3. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

3-4 الموجودات غير الملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من البرامج المطورة داخلياً والمشتراة من الخارج. يتم إثبات النفقات على البرامج المطورة داخلياً كأصل عندما تكون المجموعة قادرة على إظهار نيتها ومقدرتها على إكمال تطوير البرامج واستخدامها بطريقة تنتج منافع اقتصادية في المستقبل ويمكنها قياس التكاليف لإكمال التطوير بشكل موثوق. تشتمل التكاليف المرسملة للبرامج المطورة داخلياً على جميع التكاليف التي تتعلق مباشرة بتطوير البرامج ويتم إطفاؤها على مدى عمرها الإنتاجي. يتم إدراج البرامج المطورة داخلياً بالتكلفة المرسملة بعد خصم الإطفاء المتراكم والانخفاض في القيمة، إن وجدت.

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تحصل عليها المجموعة ولها أعمار محددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

يتم إثبات الإطفاء في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للبرامج من التاريخ الذي تكون فيه متاحة للاستخدام، حيث إن ذلك يُظهر بصورة أوضح النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل. إن العمر الإنتاجي المقدر لبرامج الحاسب الآلي هو أربعة سنوات. يتم مراجعة طريقة الإطفاء والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في نهاية كل سنة مالية وتُعدل عند الضرورة.

يتم رسملة النفقات اللاحقة لموجودات البرامج فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل المحدد الذي ترتبط به. يتم قيد كافة النفقات الأخرى كمصروفات في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة عند تكبدها.

لا تخضع الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة للإطفاء ولكن يتم اختبارها سنوياً لتحديد الانخفاض في قيمتها أو بصورة متكررة أكثر إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير إلى أن الموجودات غير الملموسة قد تنخفض قيمتها. يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة بمبلغ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد.

3-5 الزكاة

تقع الشركة في المملكة العربية السعودية. تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويتم احتساب مصروف الزكاة على أساس الوعاء الزكوي. يتم تقديم تقديرات الزكاة الناتجة منها من خلال رسوم محملة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة.

3-6 الالتزامات المحتملة

يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة عندما يتم التأكد من وجود الالتزام فقط من خلال أحداث مستقبلية أو عندما لا يمكن قياس مبلغ الالتزامات بمصداقية معقولة. لا يتم إثبات الموجودات المحتملة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية.

3-7 الإيرادات من العقود مع العملاء

تحقق المجموعة الإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 15 باستخدام نموذج الخمس الخطوات أدناه:

الخطوة 1: تحديد العقد مع العميل	يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد الضوابط التي يجب الوفاء بها لكل عقد.
الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء	التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل بضائع أو خدمات إلى العميل.
الخطوة 3: تحديد سعر المعاملة	سعر المعاملة هو مبلغ المُقابل الذي تتوقع المجموعة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المُتعهد بها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.
الخطوة 4: توزيع سعر المعاملة	بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة أن يكون لها حق فيه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.
الخطوة 5: إثبات الإيرادات	تثبت المجموعة الإيرادات عندما (أو كلما) أوفت بالتزام الأداء عن طريق تحويل البضائع أو الخدمات المُتعهد بها إلى العميل بموجب العقد.

تحديد العقود مع العملاء

تقوم المجموعة بتقييم دقيق لشروط وأحكام العقود مع عملائها لأن الإيرادات يتم إثباتها فقط عندما يتم الوفاء بالتزامات الأداء في العقود مع العملاء. يعتبر التغيير في نطاق أو سعر (أو كلاهما) العقد بمثابة تعديلًا للعقد وتحدد المجموعة ما إذا كان هذا التغيير سينشئ عقدًا جديدًا أو سيتم احتسابه كجزء من العقد الحالي.

تحديد التزامات الأداء بموجب العقد

بمجرد أن تقوم المجموعة بتحديد العقد مع العميل، تقوم بتقييم الشروط التعاقدية والممارسات التجارية المعتادة لتحديد كافة الخدمات المتفق عليها ضمن العقد وتحديد أي من تلك الخدمات المتفق عليها (أو مجموعة من الخدمات المتفق عليها) سيتم التعامل معها كالتزامات أداء منفصلة.

تجري المجموعة تقييماً للخدمات المتفق عليها في العقد مع العميل وتحددها كالتزام أداء في حالة ما إذا كانت:

أ. خدمة يمكن تمييزها بذاتها؛ أو

ب. سلسلة من الخدمات التي يمكن تمييزها بذاتها وتكون متماثلة بشكل جوهري ولها نمط متماثل لتحويلها إلى العميل (أي أن كل خدمة يمكن تمييزها بذاتها تكون مستوفاة على مدى زمني ويتم استخدام نفس الطريقة لقياس مدى التقدم).

تعتبر الخدمة (أو مجموعة من الخدمات) مختلفة إذا كان بإمكان العميل الاستفادة من الخدمة بمفرده أو مع موارد أخرى متاحة بسهولة (أي أنه يمكن للخدمة أن تكون مميزة) وتكون الخدمة قابلة للتحديد بشكل منفصل عن الوعود الأخرى في العقد (أي أن الخدمة متميزة ضمن سياق العقد).

تقدم المجموعة خدمات إدارة لعملائها، وعادةً ما يتم تقديمها بشكل مستمر طوال فترة العقد. وعليه، فإن الخدمات في هذه العقود تمثل بشكل عام التزام أداء واحد. يتم إثبات الأتعاب المحملة لإدارة الصناديق الاستثمارية كإيرادات بموجب معدل أتعاب الإدارة لكل صندوق عند تقديم الخدمات.

تحديد سعر المعاملة

تحدد المجموعة سعر المعاملة كمبلغ تتوقع أن يكون لها حق فيه. ويضمن ذلك تقديرًا لأي مقابل متغير وتأثير مكون تمويلي جوهري (أي القيمة الزمنية للنقود) والقيمة العادلة لأي مقابل غير نقدي وتأثير أي مقابل مدفوع أو مستحق لأحد العملاء (إن وجد). يقتصر المقابل المتغير على المبلغ الذي من المرجح بشكل كبير عدم حدوث رد جوهري له عندما يتم حل حالات عدم التأكد المتعلقة بالتغير.

يتطلب إثبات الأتعاب القائمة على الأداء لدى الشركة حكماً هاماً حيث تستند هذه الأتعاب إلى أداء الصندوق، مقارنةً بالمؤشر أو الزيادة المحققة لاستثمارات الصندوق. تحدد الإدارة أسعار المعاملات لمصادر إيراداتها التالية كما هو مذكور أدناه:

- تقديم خدمات الوساطة، حيث تعمل المجموعة كوسيط لعملائها. سعر المعاملة هو العمولة المستلمة من قبل المجموعة على هذه المعاملات بالصافي بعد خصم الحسومات والخصومات، إن وجدت.
- فيما يتعلق بأتعاب الإدارة التي استلمتها المجموعة، يتم تحديد سعر المعاملة على أساس نسبة ثابتة من صافي قيمة الموجودات اليومية أو نصف السنوية أو السنوية للصناديق (وفقاً للشروط والأحكام) والموجودات التي تخضع للإدارة. وعليه، فإنه لا يوجد أي تغيير في المقابل الذي تستحقه المجموعة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

3. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

3-7 الإيرادات من العقود مع العملاء (يتبع)

تحديد سعر المعاملة (يتبع)

- تستند أتعاب الأداء على أداء الصناديق فيما يتعلق بمجموعة مؤشرات تخضع لتقلبات السوق. وعليه، يصبح المقابل الذي تستحقه المجموعة متغيرًا. يتم تحديد سعر المعاملة الخاصة بأتعاب الأداء بمجرد تحقيق المؤشر وعندما يكون وقت الاختبار لتحقيق المؤشر المحدد هو نهاية الفترة ذات الصلة.
- يكون سعر المعاملة فيما يتعلق برسوم الاشتراك التي استلمتها المجموعة ثابتاً بشكل عام وفقاً لنموذج الاشتراك الموقع من قبل العملاء.
- الأتعاب الاستشارية الأخرى، والتي عادة ما تكون ثابتة بطبيعتها بناءً على شروط وأحكام الصناديق أو الاتفاق مع الأطراف المقابلة التي تقدم لها المجموعة خدمات استشارية.
- يتم اكتساب إيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية ويتم إثباتها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

تخصيص سعر المعاملة

عند تحديد التزامات الأداء وسعر المعاملة، يتم تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء والذي يتم عادةً بما يتناسب مع أسعار البيع المستقلة الخاصة بها (أي على أساس سعر البيع المستقل النسبي). عند تحديد أسعار البيع المستقلة، يتعين على الشركة استخدام معلومات قابلة للملاحظة، إن وجدت. وإذا كانت أسعار البيع المستقلة غير قابلة للملاحظة بشكل مباشر، تقوم المجموعة باستخدام التقديرات على أساس المعلومات المتاحة بشكل معقول.

استيفاء التزامات الأداء

يتم إثبات الإيرادات فقط عند قيام المجموعة باستيفاء التزام أداء من خلال تحويل السيطرة على الخدمة المتعهد بها إلى العميل. من الممكن تحويل السيطرة على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن. وعند استيفاء التزام الأداء على مدى زمني، تحدد المجموعة مدى التقدم بموجب العقد بناءً على طريقة المدخلات أو المخرجات والتي تعمل على قياس أفضل للأداء المكتمل حتى تاريخه. يتم تطبيق الطريقة المحددة بشكل ثابت على التزامات الأداء المماثلة وفي الظروف المماثلة. تفي المجموعة بالتزامات الأداء لديها في عقودها مع العملاء عند نقطة من الزمن، وبالتالي تقوم بإثبات الإيرادات عند وحال الوفاء بالتزاماتها بموجب العقود مع العملاء. بناءً على الخطوات الخمس المذكورة أعلاه، تكون سياسة إثبات الإيرادات لكل مصدر من مصادر الإيرادات كما يلي:

أتعاب الوساطة

يتم إثبات دخل الوساطة المحلية عندما يتم تنفيذ المعاملات نيابة عن العملاء بالسعر التعاقدي المتفق عليه، ناقصاً الخصومات والحسومات المطبقة. يتم استيفاء التزام أداء المجموعة عند تنفيذ المتاجرة، مما يؤدي إلى الإثبات الفوري للإيرادات، حيث لا توجد التزامات أخرى متبقية.

في حالة الوساطة الدولية، حيث يتم تنفيذ المتاجرة من خلال وسيط خارجي، تعمل المجموعة كطرف وكيل في تسهيل تنفيذ المتاجرة، بحيث يكون للوسيط السلطة التامة على المتاجرة دون أن يكون له الحق في إعادة توجيه المتاجرات. تقوم المجموعة بإثبات الإيرادات على أساس الصافي عند نقطة من الزمن بالسعر التعاقدي المتفق عليه، بعد خصم مصروفات الوسيط الخارجي والخصومات المطبقة. يتم الوفاء بالتزام الأداء عند تنفيذ المتاجرة، حيث لا يوجد لدى المجموعة أي التزامات أخرى تتعلق بالمعاملة.

أتعاب الإدارة

يتم إثبات أتعاب الإدارة على أساس نسبة ثابتة من صافي الموجودات قيد الإدارة الخاضعة للشروط والأحكام المعمول بها وعقود الخدمات مع العملاء و الصناديق. تعزو المجموعة الإيرادات من أتعاب الإدارة إلى الخدمات المقدمة خلال السنة، لأن الأتعاب تتعلق تحديداً بجهود المجموعة لنقل الخدمات في تلك السنة. وبما أن أتعاب إدارة الموجودات غير خاضعة للاسترداد، لا تتوقع الإدارة حدوث أي رد ملحوظ في الإيرادات التي تم إثباتها سابقاً. تعوض هذه الأتعاب وتساهم في التزام الأداء الواحد، وسيتم استيفاء التزام الشركة بشكل عام عند توفير هيكل حفظ قانوني غير مقيد، وبالتالي يتم إثباتها على مدى زمني، عند تنفيذ إجمالي الخدمات.

أتعاب الأداء

يتم إثبات أتعاب الأداء ناقصاً الحسومات وتستند إلى نسبة مئوية من صافي قيمة موجودات الصندوق فوق حد معين. في نهاية كل فترة قياس (شهرية أو سنوية)، تتم مقارنة نمو الصندوق بالمؤشر المرجعي، وعندما يتجاوز الأداء المؤشر المرجعي خلال فترات القياس المحددة، لا يتم إثبات أتعاب الأداء إلا عندما يمكن تقديرها أو عندما تتخذ شكلاً محدداً بشكل موثوق مع الحد الأدنى من مخاطر الرد. في حالة المجموعة، لا يتم تطبيق الاسترداد، حيث لا يتم إثبات إيرادات أتعاب الأداء إلا في نهاية الفترة التعاقدية ذات الصلة بمجرد تأكيد تحقيق المؤشر.

رسوم الاشتراك

إن التزام أداء رسوم الاشتراك يمثل تنازلاً عن وحدات معينة في الصندوق إلى حساب المستثمر مع الأخذ في الاعتبار أن هذا يحدث بمجرد تنفيذ نموذج الاشتراك المعتمد، بالتالي تقوم المجموعة حسب الأصول بإثبات الإيرادات مقابل رسوم الاشتراك في وقت الوفاء بالتزام الأداء.

الدخل من أتعاب الاستشارات

يتعلق ذلك بالإيرادات المتحققة من خلال تقديم خدمات الاستشارات المالية لمؤسسات مالية، المستثمرين الأفراد والمؤسسات. تتقاضى المجموعة أتعاب خدمات استشارية مالية عند تقديم الخدمات أو بمجرد الوفاء بالتزام الأداء على أساس الاتفاق بين المجموعة والطرف الآخر.

إيرادات الإيجار

يتم قيد إيرادات الإيجار من عقود التأجير التشغيلي للعقار باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة عقد الإيجار.

الإيرادات المتنوعة من الخدمات

يتعلق ذلك بالإيرادات المتحققة من تقديم خدمات مالية متنوعة لمؤسسات مالية. يتم إثبات الإيرادات بمجرد الوفاء بالتزام الأداء بناء على الاتفاقية المبرمة بين الطرف الآخر والمجموعة.

3-8 صافي الربح أو الخسارة من الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن صافي الربح أو الخسارة من الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي تغييرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو المصنفة بعد الإثبات الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك باستثناء الفائدة ودخل توزيعات الأرباح. تتكون الأرباح والخسائر غير المحققة من التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية للسنة ورد الأرباح والخسائر غير المحققة للأدوات المالية في السنة السابقة التي تحققت في فترة التقرير. يتم احتساب الأرباح والخسائر المحققة من استبعاد الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة متوسط التكلفة المرجح. وهي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للأداة وقيمة الاستبعاد.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

3. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

9-3 دخل توزيعات الأرباح

يتم إثبات دخل توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في تاريخ ثبوت حق المجموعة باستلام الدفعة. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المدرجة عادة ما يكون هذا هو تاريخ توزيعات الأرباح السابقة. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة عادة ما يكون هذا هو التاريخ الذي يوافق فيه مالكي الوحدات/ مدير الصندوق على دفع توزيعات الأرباح. يتم إثبات دخل توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة كبند منفصل.

10-3 دخل العمولة الخاصة

يتكون دخل العمولة الخاصة من الإيرادات المكتسبة من قبل المجموعة من ترتيبات التمويل بهامش (الذمم المدينة بهامش)، وإيداع أموال العملاء في حسابات محملة بفائدة، ومعاملات اقتراض وإقراض الأوراق المالية مع الأطراف المقابلة المحلية والدولية، وعائدات الأدوات المالية المثبتة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تمثل الإيرادات من الذمم المدينة بهامش المقابل للتمويل المقدم لعملاء الوساطة، ويتم إثباتها باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على مدى العمر المتوقع للتسهيل، مما يُظهر معدل عائد دوري ثابت على الرصيد القائم. تمثل الإيرادات الناتجة عن إيداع أموال العملاء المقابل لترتيب وإدارة هذه الإيداعات، ويتم إثباتها على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات ذات الصلة، بينما تمثل الإيرادات من ترتيبات اقتراض وإقراض الأوراق المالية الرسوم المكتسبة لتسهيل وإدارة هذه المعاملات، ويتم إثباتها على مدى مدة الترتيب. يتم إدراج العمولات والرسوم التي تعد جزءًا لا يتجزأ من عوائد الأداة المالية في احتساب معدل الفائدة الفعلي وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"، ويتم إثباتها في الربح أو الخسارة على مدى العمر المتوقع للأداة. يتم عرض دخل العمولة الخاصة كبند منفصل في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

11-3 التكاليف التمويلية

يتم إثبات التكلفة التمويلية باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن "معدل الفائدة الفعلي" هو المعدل الذي يخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية للتكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. عند احتساب التكاليف التمويلية، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للالتزام.

12-3 الموجودات الائتمانية

لا يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية كموجودات للمجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتم إقراض الأوراق المالية لعملاء المجموعة، التي يحتفظ بها وسيط خارجي، إلى مشاركين آخرين في السوق كجزء من برنامج إقراض الأسهم الذي يقوم بتسهيله الوسيط الخارجي. وبموجب هذا الترتيب، تتفق المجموعة مع العملاء على أن يقوم الوسيط بتوليد إيرادات من إقراض الأوراق المالية ويتشارك جزءًا من المتحصلات مع المجموعة.

ليس لدى المجموعة السيطرة أو الملكية لهذه الأوراق المالية، حيث إنها موجودات للعملاء. ومع ذلك، يحق للمجموعة الحصول على حصة في الإيرادات المكتسبة من نشاط الإقراض. يتم إثبات هذا الدخل كدخل عمولة خاصة عند نقطة على أساس المدى الزمني، مما يُظهِر مرور الوقت المستمر الذي تظل فيه الأوراق المالية مقترضة.

يخضع نشاط إقراض الأسهم لمخاطر الطرف الآخر ومخاطر السوق، مما قد يؤثر على الدخل المستقبلي الذي ستحصل عليه المجموعة. لا تتحمل المجموعة مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق المرتبطة بالأوراق المالية الأساسية، حيث إنها تظل ملكًا للعملاء.

13-3 ذمم مدينة من العملاء بالهامش

تنشأ ذمم مديني العملاء بهامش لدى المجموعة من التمويل بهامش المتوافق مع الشريعة الإسلامية والمقدم ضمن أعمال الوساطة. يتم إثبات الذمم المدينة بهامش عند تقديم الأموال أو حدود السحب للعميل، ويتم قياسها أولياً بسعر المعاملة، بما في ذلك أي تكاليف مباشرة عائدة، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9. ويتبع القياس اللاحق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقرير المالي 9: الموجودات التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولي تبقى في المرحلة 1 وتخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً، بينما الموجودات التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تُنقل إلى المرحلة 2 وتخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. يتم تصنيف الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 ويتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

يحدث التوقف عن الإثبات عندما يسدد المقترض الالتزام. تمثل تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة المعلومات التي تتسم بالنظرة التطلعية للمستقبل وتتضمن معلومات ذات صلة بالأحداث الماضية والظروف الحالية، بالإضافة إلى توقعات معقولة وقابلة للدعم للظروف الاقتصادية المستقبلية، بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقرير المالي 9 وسياسات المجموعة في تحديد حجم الخسائر الائتمانية.

14-3 الاستثمار في شركة زميلة

الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً جوهرياً. التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها لا تُعد سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة. ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لتسجيل التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة منذ تاريخ الاستحواذ.

تُظهر قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. ويتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركات المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. إضافة إلى ذلك، في حالة إثبات أي تغير مباشرة ضمن حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أي تغيرات، عندما ينطبق ذلك، في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة بمقدار الحصة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في ربح أو خسارة الشركة الزميلة في مقدمة قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة خارج الربح التشغيلي.

تقوم المجموعة في كل تاريخ تقرير بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويدرج المبلغ في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يعتبر القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار في الشركة الزميلة القيمة العادلة بعد خصم تكاليف البيع والقيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس فترة التقرير للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء التعديلات اللازمة كي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة.

15-3 التزامات المنافع المحددة للموظفين

تطبق المجموعة برنامج المنافع المحددة للموظفين وفقاً لأنظمة العمل المعمول بها في المملكة العربية السعودية. يتم تحديد تكلفة تقديم المنافع بموجب خطة المنافع المحددة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم إثبات الأرباح والخسائر الاكتوارية بالكامل في الدخل الشامل الآخر في الفترة التي حدثت فيها. يتم كذلك إثبات هذه الأرباح والخسائر الاكتوارية فوراً في الأرباح المبقاة ولا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة. لا يعاد تصنيف عمليات إعادة القياس إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة.

يتم احتساب مصروف الفائدة عن طريق تطبيق معدل الخصم على صافي التزام المنافع المحددة. وتقوم المجموعة بإثبات التغيرات التالية ضمن صافي التزامات المنافع المحددة تحت بند "الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين" في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة (حسب طبيعتها).

- تكلفة الخدمات التي تتكون من تكلفة الخدمة الحالية، وتكلفة الخدمة السابقة، والأرباح والخسائر من الحذوفات والتسويات غير الروتينية؛ و
- صافي مصروفات أو إيرادات الفائدة.

يتكون أصل أو التزام المنافع المحددة من القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة ناقصاً تكاليف الخدمة السابقة وناقصاً القيمة العادلة لموجودات الخطة التي سيتم تسوية الالتزامات من خلالها. ومع ذلك، إن الخطة حاليًا غير ممولة وليس لديها موجودات.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

3. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

3-16 خطة منح حقوق الملكية للموظفين

استحدثت المجموعة خطة منح حقوق الملكية للموظفين لموظفين مختارين مقابل الخدمات المقدمة من قبلهم لتطوير بنك دال 360. بشرط استكمال فترة الاستحقاق، يُمنح الموظفون عدداً محدداً من أسهم بنك دال 360 وفقاً للاتفاقية الموقعة بين شركة دراية المالية والموظفين المؤهلين، ولكن تتم تسوية الأسهم بعد 5 سنوات من فترة الإغلاق المشار إليها من الشهر الذي حصل فيه بنك دال 360 على سجله من وزارة التجارة.

يتم احتساب القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة اكتوارياً باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. تتضمن طريقة وحدة الائتمان المتوقعة توقع المنافع المستحقة للأعضاء حتى تاريخ تسوية المنافع. ويتم التوقع عن طريق وضع افتراضات حول الوفيات والتناقص والمنافع المستحقة (لكل خطة). تسمح التوقعات بتقديم الخدمة الكاملة (باستثناء الافتراضات الاكتوارية)، حيث إن الخدمة المستقبلية لا تحتسب ضمن قياس التزامات المنافع المحددة نظراً إلى أن التزام صاحب العمل يقتصر على المنافع المُكتسبة مقابل الخدمة السابقة المقدمة خلال السنة الحالية بالإضافة إلى جميع السنوات السابقة. ويتم بعد ذلك خصم المنافع المتوقعة بالرجوع إلى تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة باستخدام معدل الخصم المفترض.

تكلفة الخدمة الحالية هي القيمة الحالية للالتزام فيما يخص المنفعة المكتسبة خلال السنة الحالية فقط. يتم كذلك تحديدها باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة كما تُستخدم لقياس التزامات المنافع المحددة. تُقاس تكلفة الخدمة الحالية في نهاية السنة ذات الصلة بدلاً من بداية السنة. وعليه، تُظهر تجربة الخطة الفعلية على مدى السنة المحاسبية ذات الصلة. يُسمح بالفائدة على تكلفة الخدمة الحالية لقياس تكلفة الفائدة على تكلفة الخدمة الحالية التي تمثل جزءاً من المنافع المستحقة التي تُنسب إلى الفترة الحالية للخدمة. وتُنسب من خلال الرجوع إلى طريقة احتساب منافع الخطة التي لا تؤدي إلى تخصيص منافع أعلى خلال الفترات اللاحقة لخدمة أي موظف من الموظفين المؤهلين. توزع طريقة الاحتساب المنافع بالتساوي خلال خدمة العضو لحين الوصول إلى الحد الأقصى للمنافع.

3-17 برنامج خيار أسهم الموظفين

تقوم الشركة بتشغيل برنامج خيار أسهم الموظفين يتم بموجبه منح وحدات الأسهم للموظفين المؤهلين كجزء من ترتيبات المكافآت على أساس الأسهم الخاصة بالمجموعة. يتم تسوية هذه المنح على أساس حقوق الملكية ويتم المحاسبة عنها وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس الأسهم". يتم قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ المنح، ولا يتم إعادة قياسها في الفترات اللاحقة، وذلك وفقًا لمتطلبات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها بحقوق الملكية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 2.

يتم إثبات تكلفة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها بحقوق الملكية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الاستحقاق، وهي الفترة التي يتم خلالها استيفاء شروط الخدمة المحددة، والتي تنتهي في التاريخ الذي يستحق الموظفين فيه الحصول على الأسهم دون أي شرط ("تاريخ الاستحقاق"). يُظهر المصروف التراكمي في كل تاريخ تقرير الجزء المنقضي من فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات الشركة لعدد أدوات حقوق الملكية التي من المتوقع منحها. يمثل مصروف الدفع على أساس الأسهم لفترة التقرير التغير في المصروف التراكمي خلال تلك الفترة، مع زيادة مقابلة مثبتة في حقوق الملكية، ويتم تعديله وفقًا للمصادرات المتوقعة والفعلية. تستمر المكافآت غير المستحقة المتبقية في قيدها كمصروف على مدى فترات استحقاقها المتبقية.

3-18 العقارات الاستثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية الأراضي والمباني المحتفظ بهما لدى المجموعة للحصول على إيرادات الإيجار أو زيادة رأس المال أو كليهما. تقاس العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم المحاسبة عن الاستهلاك استناداً إلى المبلغ القابل للاستهلاك الذي يمثل تكلفة الأصل أو مبلغ آخر بديل عن التكلفة، ناقصاً قيمته المتبقية. تم احتساب الاستهلاك بناءً على طريقة القسط الثابت. لا يتم استهلاك أراضي التملك الحر. عندما يكون لأجزاء من بند من بنود العقارات الاستثمارية أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها عندئذٍ كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) من العقارات الاستثمارية.

يتم إثبات تكلفة استبدال جزء من بند العقارات الاستثمارية في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المرجح تدفق منافع اقتصادية مستقبلية في الجزء إلى المجموعة بحيث يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إثبات تكلفة الصيانة اليومية للعقارات الاستثمارية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إن العمر الإنتاجي المقدر للمبنى المصنف كعقار استثماري هو 40 سنة.

يتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير وتُعدّل بأثر مستقبلي عند اللزوم.

3-19 عقود الإيجار

الشركة كمستأجر

في بداية أو عند تعديل العقد الذي يتضمن مكون إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل في العقد على كل مكون إيجاري على أساس أسعارها المستقلة الملائمة. ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، فقد اختارت المجموعة عدم فصل المكونات غير الإيجارية والمحاسبة عن المكونات الإيجارية وغير الإيجارية كمكون إيجاري واحد.

تقوم المجموعة في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات موجودات حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار. يتم قياس موجودات حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، والتي تتكون من المبلغ الأولي لالتزامات عقود الإيجار المعدل بمبلغ أي دفعات إيجار تتم في أو قبل تاريخ بداية العقد، زائداً أي تكاليف أولية مباشرة متكبدة وتكاليف التفكيك والإزالة المقدرة للأصل محل العقد أو لاستعادة الأصل محل العقد أو الموقع الذي يوجد فيه، ناقصاً أي حوافز عقود إيجار مستلمة.

يتم لاحقا استهلاك موجودات حق الاستخدام بموجب طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية عقد الإيجار حتى نهاية مدة عقد الإيجار، إلا إذا كان عقد الإيجار يحوّل ملكية الأصل محل العقد إلى المجموعة في نهاية مدة عقد الإيجار أو كانت تكلفة موجودات حق الاستخدام تُظهر أن المجموعة ستمارس خيار الشراء. وفي تلك الحالة، سيتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل محل العقد، والذي يتم تحديده على نفس أساس الممتلكات والمعدات.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض موجودات حق الاستخدام بشكل دوري بخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، ويتم تعديلها لبعض عمليات إعادة قياس التزامات عقود الإيجار.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار والتي لم يتم دفعها في تاريخ بداية العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار، أو إذا كان هذا المعدل لا يمكن تحديده بسهولة، باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. وبشكل عام، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل الخصم.

تحدد المجموعة معدل فائدة الاقتراض الإضافي الخاص بها من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء بعض التعديلات لتظهر شروط عقد الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة عند قياس التزامات عقود الإيجار من التالي:

- الدفعات الثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة في جوهرها؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد الإيجار؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تضمن المجموعة ممارسته بصورة معقولة، ومدفوعات عقد الإيجار ضمن فترة التجديد الاختيارية إذا كانت المجموعة تضمن ممارسة خيار التمديد بصورة معقولة، وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تضمن المجموعة بصورة معقولة عدم إنهاءه بشكل مبكر.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالتكلفة المطفأة بموجب طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إعادة القياس عندما يكون هناك تغير في دفعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في المؤشر أو السعر، إذا كان هناك تغير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، إذا قامت المجموعة بتغيير تقييم ما إذا كان سيتم ممارسة خيار شراء أو تمديد أو إنهاء أو إذا كان هناك دفعات إيجار ثابتة في جوهرها معدلة.

عندما يتم إعادة قياس التزامات عقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل على القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام إلى الصفر.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

3. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

3-19 عقود الإيجار (يتبع)

الشركة كمؤجر

عند بداية أو تعديل عقد يتضمن مكوناً إيجارياً، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل في العقد على كل مكون إيجاري على أساس أسعاره المستقلة الملائمة.

عندما تتصرف المجموعة كمؤجر، تقوم في بداية عقد الإيجار بتحديد ما إذا كان كل عقد إيجار يمثل عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. ولتصنيف كل عقد إيجار، تُجري المجموعة تقييماً شاملاً حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى المستأجر جميع المخاطر والمنافع تقريباً التي ترتبط بملكية الأصل محل العقد. إذا كان الأمر كذلك، يكون عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي، وإذا لم يكن كذلك، فحينئذٍ يكون عقد الإيجار هو عقد إيجار تشغيلي. وكجزء من هذا التقييم، تأخذ المجموعة بالاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزءاً رئيسياً من العمر الاقتصادي للأصل.

تقوم المجموعة بإثبات دفعات الإيجار التي تم الحصول عليها بموجب عقود الإيجار التشغيلي كإيرادات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار كجزء من "الإيرادات من العقود مع العملاء".

3-20 مطلوبات العقود

تحدث مطلوبات العقود، التي يشار إليها بالإيرادات غير المكتسبة في هذه القوائم المالية الموحدة، عندما تتلقى المجموعة دفعات أو تصدر فواتير للعملاء قبل تقديم الخدمات. يتم إدراج هذه المبالغ كمطلوبات في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم إثباتها كإيرادات بمجرد الوفاء بالتزامات الأداء ذات الصلة.

3-21 اقتراض وإقراض الأوراق المالية

يتم تسهيل وإدارة معاملات اقتراض وإقراض الأوراق المالية الدولية، بما في ذلك تلك التي تتم من خلال برنامج تعزيز عائد الأسهم التابع للوسيط الخارجي، بالكامل من قبل الوسيط الخارجي بصفته أمين الحفظ والطرف الوكيل لاقتراض وإقراض الأوراق المالية. يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية للعملاء لدى وسيط خارجي، والذي يتولى ترتيب معاملات اقتراض وإقراض الأوراق المالية مع المقترضين الآخرين، وإدارة الضمانات المرتبطة بها. ولأن الشركة ليس لديها سيطرة على الأوراق المالية، ولا تعمل كطرف أصيل في المعاملات، ولا تتحمل أي التزام بإعادة الأوراق المالية، فلا يتم إثبات أي موجودات أو مطلوبات في قائمة المركز المالي الموحدة للشركة فيما يتعلق بهذه الترتيبات. يتم إيداع الضمانات، التي تكون عادةً في شكل سندات خزينة أمريكية، مباشرةً في حساب العميل ذي الصلة الذي تُقرض منه الأوراق المالية، ولا يتم تسجيلها في دفاتر الشركة.

يتم تسهيل معاملات اقتراض وإقراض الأوراق المالية المحلية من خلال وكيل خارجي، حيث تتيح له الشركة مجموعة من الأوراق المالية المملوكة للعملاء كمخزون لأغراض الإقراض. وتبقى ملكية هذه الأوراق المالية بهدف الانتفاع للعملاء، وليس لدى الشركة أي سيطرة عليها، ولا تتحمل مخاطرها أو منافعها؛ وبالتالي، لا يتم إثبات هذه الأوراق المالية في قائمة المركز المالي الموحدة. يقدم الوكيل الخارجي ضمانات نقدية مباشرة مقابل الأوراق المالية المُقرضة؛ ومع ذلك، ولأن الشركة ليس لديها سيطرة على هذه الضمانات، فلا يتم إثبات أي ضمانات نقدية في قائمة المركز المالي الموحدة. لا تقوم الشركة بإثبات أي مراكز اقتراض وإقراض الأوراق المالية، نظرا لأنها تعمل كطرف وسيط.

4. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين يتطلب استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها عند القيام بتطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات بصورة مستمرة وتستند إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشمل الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها ستكون معقولة في ظل الظروف.

وفيما يلي أهم المجالات التي قامت فيها الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات:

4-1 قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

إن قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو نطاق يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات مهمة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال إمكانية تعثر العملاء والخسائر الناتجة). ويعرض الإيضاح 3-1 شرحاً تفصيلياً للمدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يبين أيضاً حالات التأثر الأساسية للخسائر الائتمانية المتوقعة بالتغيرات في هذه العناصر.

4-2 الافتراضات المتعلقة بالتزامات المنافع المحددة للموظفين

تتمثل منافع الموظفين في الالتزامات التي سيتم تسويتها في المستقبل وتتطلب افتراضات للتنبؤ بهذه الالتزامات. تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي من الإدارة استخدام افتراضات إضافية تتعلق بالمتغيرات مثل معدل الخصم والزيادة في معدلات التعويض والعوائد من الموجودات ومعدلات الوفيات ومعدل دوران الموظفين وتكاليف الرعاية الصحية المستقبلية. تستخدم الإدارة خبير اكتواري خارجي لتنفيذ هذا الاحتساب. يمكن أن يكون للتغيرات في الافتراضات الرئيسية تأثيراً مهماً على التزام المنفعة المتوقع و/أو التكاليف المتكبدة الدورية لمنافع الموظفين.

4-3 الافتراضات المتعلقة بخطة منح حقوق الملكية للموظفين

تمثل خطة منح حقوق الملكية للموظفين التزاماً يتعلق بالمنافع وهو مبلغ المنافع المستقبلية بناءً على عدد الأسهم التي تم منحها للموظفين المؤهلين مقابل خدمتهم في الفترة الحالية والفترات السابقة. تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي من الإدارة استخدام افتراضات إضافية تتعلق بالمتغيرات مثل معدلات الخصم، والقيمة العادلة للأسهم، ومعدل التناقص. تستخدم الإدارة خبير اكتواري خارجي لتنفيذ هذا الاحتساب. ويمكن أن يكون للتغيرات في الافتراضات الرئيسية تأثيراً جوهرياً على خطة الخدمة المتوقعة.

4-4 تحديد السيطرة والتأثير الجوهري على الشركات المستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة لأحكام الإدارة وهي موضحة في إيضاح 2-4.

تعمل المجموعة كمدير صندوق لعدد من صناديق الاستثمار. يركز تحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على هذا الصندوق الاستثماري عادة على تقييم المصالح الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (بما في ذلك أي أرباح مدرجة وأتعاب إدارة متوقعة) وحقوق المستثمر لإبعاد مدير الصندوق. خلصت المجموعة إلى أنها تعمل كطرف وكيل لجميع الصناديق الاستثمارية التي تديرها باستثناء صندوق دراية الخليج العقاري وصندوق دراية لتمويل المتاجرة، حيث تعمل فيها كطرف أصيل، وبالتالي لم تقم بتوحيد هذه الصناديق.

4-5 عدم التأكد من تقدير المقابل المتغير

يشمل سعر المعاملة لبعض العقود مقابلاً متغيراً، مثل حقوق ملكية مقابل الجهد والعمل وخصومات الكميات والحسومات. يتم تقدير المقابل المتغير باستخدام نهج القيمة المتوقعة أو المبلغ الأكثر ترجيحاً، اعتمادًا على الطريقة التي تتنبأ بشكل أفضل بمبلغ المقابل الذي سيحق للشركة الحصول عليه. تطبق المجموعة قيدًا لضمان عدم حدوث رد جوهري للإيرادات عند إنهاء حالات عدم التأكد.

في بعض العقود، تتلقى المجموعة دفعات مقدمة مقابل الخدمات التي سيتم تسليمها في فترات مستقبلية، الخاضعة لاستيفاء شروط محددة مسبقاً. تقوم الإدارة باستمرار بمراقبة العوامل التي قد تؤثر على التزامات الأداء هذه أو تقديرات المقابل المتغير وتحديث القوائم المالية الموحدة لتُظهِر أي تغييرات جوهرية.

4-6 الطرف الأصيل مقابل الوكيل

تقوم المجموعة بإثبات الإيرادات بناءً على ما إذا كانت تتصرف كطرف أصيل أو وكيل في المعاملات مع العملاء. كطرف أصيل، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الإجمالي المستلم، مما يُظهِر السيطرة على البضائع أو الخدمات قبل التحويل. كطرف وكيل، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الصافي، عادةً كعمولة أو رسوم، مما يُظهِر الدور التسهيلي دون السيطرة في البضائع أو الخدمات. يتم إصدار الأحكام لتقييم السيطرة والمخاطر والمنافع والمسؤولية عن الوفاء، مع تقدير المقابل المتغير وفقًا لذلك. تتضمن الإفصاحات طبيعة إثبات الإيرادات، وضوابط تحديد الطرف الأصيل أو الوكيل، وأي أحكام هامة، والتأثير على القوائم المالية الموحدة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

4. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

7-4 قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي القيمة الذي سيتم استلامها مقابل بيع أصل ما أو دفعها مقابل تحويل التزام ما بموجب معاملة منتظمة تتم بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام ستتم إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، أو
- في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام في غياب سوق رئيسية.

وإذا تم استخدام معلومات الطرف الآخر لقياس القيمة العادلة، مثل عروض الوسيط أو خدمات التسعير، حينئذٍ تقوم الإدارة بتقييم الدليل الذي تم الحصول عليه من الأطراف الأخرى لدعم الاستنتاج على أن عمليات التقييم تستوفي متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي بما في ذلك المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي من خلاله سيتم تصنيف عمليات التقييم. تقاس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام افتراضات يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق لتسعير أصل أو التزام وذلك على فرضية أن المشاركين في السوق يسعون لأفضل منفعة اقتصادية.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي تم توفير معطيات كافية لها لقياس القيمة العادلة وتعظيم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

عند قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، تستخدم الشركة بيانات السوق القابلة للملاحظة قدر الإمكان. يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم كما يلي:

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.

المستوى 2: أساليب تقييم تكون فيها مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب تقييم تكون فيها مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة غير قابلة للملاحظة.

إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام يمكن تصنيفها في مستويات مختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، عندئذٍ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على أنها مدخلات أقل مستوى هام لقياس القيمة العادلة ككل.

يتم تصنيف الأدوات المالية التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (إيضاح 41). بالنسبة للموجودات والمطلوبات المعترف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان التحويل قد حدث بين المستويات في التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الهامة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية فترة التقرير.

لأغراض إفصاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات استناداً لطبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

5. التغيرات في السياسات المحاسبية

المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة

فيما يلي التعديلات على المعايير المحاسبية والتفسيرات التي أصبحت سارية على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025م أو بعد ذلك التاريخ: قامت الإدارة بتطبيق وتقدير أن المعايير الجديدة والتعديلات ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 – عدم إمكانية الصرف	قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي 21 لإضافة متطلبات للمساعدة في تحديد ما إذا كانت العملة قابلة للصرف إلى عملة أخرى، وسعر الصرف الفوري الذي يجب استخدامه عندما لا تكون قابلة للصرف. حدد التعديل إطار عمل يمكن من خلاله تحديد سعر الصرف الفوري في تاريخ القياس باستخدام سعر صرف قابل للملاحظة دون تعديل أو استخدام طريقة تقدير أخرى.	1 يناير 2025م

المعايير الجديدة والتعديلات الصادرة وغير سارية بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً

فيما يلي المعايير المحاسبية والتعديلات والتغييرات التي تم نشرها وتعد إلزامية للمجموعة للسنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2026م أو بعد ذلك التاريخ. اختارت المجموعة عدم تطبيقها مبكراً عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية الموحدة.

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 "بيع أو مساهمة الموجودات بين مستثمر ما وشركته الزميلة أو المشروع المشترك"	ينطبق الإثبات الجزئي للربح أو الخسارة للمعاملات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك فقط على الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أو مساهمة الموجودات التي لا تشكل نشاطاً تجارياً كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال"، ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناجمة عن بيع أو مساهمة الموجودات في شركة زميلة أو مشروع مشترك التي تشكل نشاطاً تجارياً كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 بالكامل.	تاريخ السريان مؤجل إلى أجل غير مسمى
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" والمعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"	بموجب التعديلات، يمكن الآن لبعض الموجودات المالية، بما في ذلك تلك التي تحتوي على ميزات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، أن تستوفي ضوابط "فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، بشرط ألا تختلف تدفقاتها النقدية بصورة جوهرية عن الأصل المالي المماثل بدون هذه الميزة. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 لتوضيح توقيت إثبات أو التوقف عن إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي، ولتوفير استثناء لبعض المطلوبات المالية التي يتم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني.	1 يناير 2026م

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

5. التغيرات في السياسات المحاسبية (يتبع)

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 والمعيار الدولي للتقرير المالي 7 "العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة"	تُحدث العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" والمعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" لتُظهر تأثيرات العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة بشكل أكثر دقة على القوائم المالية للمنشأة.	1 يناير 2026م
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي – مجلد 11	تقتصر التحسينات السنوية على التعديلات التي توضح صياغة معيار المحاسبة أو تصحح العواقب غير المقصودة الطفيفة نسبياً أو السهو أو التعارضات بين متطلبات معايير المحاسبة. تتعلق التعديلات لسنة 2024م بالمعايير التالية: المعيار الدولي للتقرير المالي 1 "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة" والمعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات والإرشادات المرفقة حول تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 7" والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" والمعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي 7 "قائمة التدفقات النقدية".	1 يناير 2026م
المعيار الدولي للتقرير المالي 18 "العرض والإفصاح في القوائم المالية"	يقدم المعيار الدولي للتقرير المالي 18 إرشادات بشأن البنود الواردة في قائمة الربح أو الخسارة المصنفة إلى خمس فئات: التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات غير المستمرة. كما يُعرف مجموعة فرعية من المقاييس المتعلقة بالأداء المالي للمنشأة على أنها "مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة". ينبغي وصف المجاميع والمجاميع الفرعية والبنود المعروضة في القوائم المالية الرئيسية والبنود المفصح عنها في الإيضاحات بطريقة تمثل خصائص البند. ويتطلب المعيار تصنيف فروقات صرف العملات الأجنبية في نفس الفئة كإيرادات ومصروفات من البنود التي أدت إلى نشوء فروقات صرف العملات الأجنبية.	1 يناير 2027م
المعيار الدولي للتقرير المالي 19، "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة": الإفصاحات	يسمح المعيار الدولي للتقرير المالي 19 للشركات التابعة المؤهلة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي مع متطلبات الإفصاح المخفضة للمعيار الدولي للتقرير المالي 19. يجوز للشركة التابعة أن تختار تطبيق المعيار الجديد في قوائمها المالية الموحدة أو المنفصلة أو الفردية بشرط ألا تخضع للمساءلة العامة في تاريخ التقرير، وأن تقوم الشركة الأم بإصدار قوائم مالية موحدة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي.	1 يناير 2027م

6. الممتلكات والمعدات، صافي

	الأراضي	التحسينات على العقارات المستأجرة	أجهزة الحاسب الآلي والمعدات المكتبية	الأثاث والتركيبات والتجهيزات	الأعمال تحت التنفيذ	الإجمالي
التكلفة						
كما في 1 يناير 2024م	12,299,352	9,773,203	50,587,260	1,394,341	2,826,614	76,880,770
الإضافات خلال السنة	60,952,500	–	4,967,758	–	5,567,354	71,487,612
التحويلات	–	–	4,758,541	–	(4,758,541)	–
كما في 31 ديسمبر 2024م	**73,251,852**	**9,773,203**	**60,313,559**	**1,394,341**	**3,635,427**	**148,368,382**
الاستهلاك المتراكم						
كما في 1 يناير 2024م	–	3,489,813	35,058,572	155,744	–	38,704,129
المحمل خلال السنة	–	1,578,634	7,849,141	355,596	–	9,783,371
كما في 31 ديسمبر 2024م	**–**	**5,068,447**	**42,907,713**	**511,340**	**–**	**48,487,500**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024م	**73,251,852**	**4,704,756**	**17,405,846**	**883,001**	**3,635,427**	**99,880,882**

	الأراضي	التحسينات على العقارات المستأجرة	أجهزة الحاسب الآلي والمعدات المكتبية	الأثاث والتركيبات والتجهيزات	الأعمال تحت التنفيذ	الإجمالي
التكلفة						
كما في 1 يناير 2025م	73,251,852	9,773,203	60,313,559	1,394,341	3,635,427	148,368,382
الإضافات خلال السنة	–	149,530	7,892,625	12,588	5,737,503	13,792,246
الشطب خلال السنة	–	–	(13,580,722)	–	–	(13,580,722)
كما في 31 ديسمبر 2025م	**73,251,852**	**9,922,733**	**54,625,462**	**1,406,929**	**9,372,930**	**148,579,906**
الاستهلاك المتراكم						
كما في 1 يناير 2025م	–	5,068,447	42,907,713	511,340	–	48,487,500
المحمل خلال السنة	–	1,554,446	6,824,060	280,728	–	8,659,234
الشطب خلال السنة	–	–	(13,580,722)	–	–	(13,580,722)
كما في 31 ديسمبر 2025م	**–**	**6,622,893**	**36,151,051**	**792,068**	**–**	**43,566,012**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025م	**73,251,852**	**3,299,840**	**18,474,411**	**614,861**	**9,372,930**	**105,013,894**

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

6. الممتلكات والمعدات، صافي (يتبع)

1-6 تمتلك المجموعة أرضاً، حيث تخطط لبناء مركز رئيسي جديد عليها في المستقبل القريب. إن هذه الأرض ليست مملوكة لأغراض للتأجير أو غير ذلك كالزيادة في قيمتها.

2-6 كما في 31 ديسمبر 2025م و 31 ديسمبر 2024م، تتكون الأعمال تحت التنفيذ بشكل رئيسي من النفقات الرأسمالية المتكبدة فيما يتعلق بالمركز الرئيسي، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بإنشاء وتحسين مركز بيانات المجموعة وغرفة الخوادم في المركز الرئيسي.

3-6 يتضمن هذا البند تكلفة الموجودات المستهلكة بالكامل بمبلغ 76.36 مليون ﷼ (2024م: 25.8 مليون ﷼).

7. موجودات حق الاستخدام، صافي

يمثل هذا البند المكاتب المستأجرة بموجب ترتيبات عقود الإيجار والعمر الإنتاجي لهذه الموجودات هو فترة عقد الإيجار أو خمس سنوات، أيهما أقصر. فيما يلي الحركة في موجودات حق الاستخدام خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

	2025م	2024م
التكلفة		
كما في 1 يناير	11,492,580	11,756,958
الإضافات خلال السنة	13,645,065	1,921,050
الشطب خلال السنة	–	(2,185,428)
كما في 31 ديسمبر	**25,137,645**	**11,492,580**
الاستهلاك المتراكم		
كما في 1 يناير	6,741,305	6,812,275
المحمل خلال السنة	2,711,384	2,114,458
الشطب خلال السنة	–	(2,185,428)
كما في 31 ديسمبر	**9,452,689**	**6,741,305**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	**15,684,956**	**4,751,275**

1-7 فيما يلي بيان بالحركة في التزامات عقود الإيجار المقابلة:

	2025م	2024م
في بداية السنة	**4,634,779**	**5,159,705**
الإضافات خلال السنة	13,645,065	1,921,050
المدفوعات خلال السنة	(4,141,243)	(2,775,583)
التكلفة التمويلية على التزامات عقود إيجار	402,555	329,607
في نهاية السنة	**14,541,156**	**4,634,779**
التزامات عقود إيجار – الجزء المتداول	3,901,956	2,364,805
التزامات عقود الإيجار – الجزء غير المتداول	10,639,200	2,269,974

8. الموجودات غير الملموسة، صافي

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة رئيسية من البرامج المطورة داخلياً والمشتراة من الخارج.

	الأعمال تحت التنفيذ	البرامج	الإجمالي
التكلفة			
كما في 1 يناير 2025م	3,432,865	65,585,038	69,017,903
الإضافات خلال السنة	22,821,786	14,036,603	36,858,389
التحويلات	(4,853,123)	4,853,123	–
كما في 31 ديسمبر 2025م	**21,401,528**	**84,474,764**	**105,876,292**
الإطفاء المتراكم			
كما في 1 يناير 2025م	–	52,177,066	52,177,066
المحمل خلال السنة	–	6,989,667	6,989,667
كما في 31 ديسمبر 2025م	**-**	**59,166,733**	**59,166,733**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025م	**21,401,528**	**25,308,031**	**46,709,559**

	الأعمال تحت التنفيذ	البرامج	الإجمالي
التكلفة			
كما في 1 يناير 2024م	2,719,895	57,774,790	60,494,685
الإضافات خلال السنة	712,970	7,810,248	8,523,218
كما في 31 ديسمبر 2024م	**3,432,865**	**65,585,038**	**69,017,903**
الإطفاء المتراكم			
كما في 1 يناير 2024م	–	45,151,081	45,151,081
المحمل خلال السنة	–	7,025,985	7,025,985
كما في 31 ديسمبر 2024م	**-**	**52,177,066**	**52,177,066**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024م	**3,432,865**	**13,407,972**	**16,840,837**

تتكون الموجودات غير الملموسة من الأنظمة الأساسية والبرامج ذات الصلة الضرورية لعمليات المجموعة. تمثل الأعمال تحت التنفيذ بشكل رئيسي تكاليف تنفيذ البرامج، بما في ذلك النفقات العائدة مباشرةً إلى التطوير والتهيئة والتخصيص، والتي كانت في مرحلة التطوير كما في تاريخ التقرير، وسيتم نقلها إلى فئة البرامج بمجرد أن تصبح جاهزة للاستخدام المقصود.

9. العقارات الاستثمارية، صافي

	الأراضي	المباني	الإجمالي
التكلفة			
كما في 1 يناير 2025م	22,914,702	51,629,888	74,544,590
الإضافات خلال السنة	–	–	–
كما في 31 ديسمبر 2025م	**22,914,702**	**51,629,888**	**74,544,590**
الاستهلاك المتراكم			
كما في 1 يناير 2025م	–	1,148,137	1,148,137
المحمل خلال السنة	–	1,287,466	1,287,466
كما في 31 ديسمبر 2025م	**-**	**2,435,603**	**2,435,603**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025م	**22,914,702**	**49,194,285**	**72,108,987**

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

9. العقارات الاستثمارية، صافي (يتبع)

	الأراضي	المباني	الإجمالي
التكلفة			
كما في 1 يناير 2024م	–	–	–
الإضافات خلال السنة	22,914,702	51,629,888	74,544,590
كما في 31 ديسمبر 2024م	**22,914,702**	**51,629,888**	**74,544,590**
الاستهلاك المتراكم			
كما في 1 يناير 2024م	–	–	–
المحمل خلال السنة	–	1,148,137	1,148,137
كما في 31 ديسمبر 2024م	**-**	**1,148,137**	**1,148,137**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024م	**22,914,702**	**50,481,751**	**73,396,453**

تتمثل العقارات الاستثمارية في فلل سكنية تقع في المنطقة الشرقية في حي العزيزية بمدينة الخبر مملوكة من قبل المجموعة. وتؤجر هذه العقارات الاستثمارية لمستأجر من طرف آخر لفترة أولية مدتها 15 سنة.

تقوم المجموعة بتأجير عقاراتها الاستثمارية. قامت المجموعة بتصنيف عقود الإيجار تلك كعقود إيجار تشغيلي لأنها لا تقوم بتحويل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بملكية الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، بلغت مصروفات الاستهلاك والصيانة والمصروفات ذات الصلة المدرجة في المصرفات العمومية والإدارية 1.53 مليون ﷼ (2024م: 2.78 مليون ﷼).

يحدد الجدول أدناه تحليل استحقاق مدفوعات عقد الايجار وإظهار مدفوعات عقد الإيجار غير المخصومة التي سيتم الحصول عليها بعد تاريخ التقرير:

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
أقل من سنة	6,000,000	6,000,000
سنة – سنتين	6,000,000	6,000,000
2 – 3 سنوات	6,000,000	6,000,000
3 – 4 سنوات	6,150,000	6,000,000
4 – 5 سنوات	6,300,000	6,150,000
أكثر من 5 سنوات	55,125,000	61,425,000

كما في 31 ديسمبر 2025م، قامت الإدارة بتعيين مقيّمين مستقلين (شركة إسناد للتقييم العقاري وشركة فاليو إكسبرت، مقيّمين معتمدين من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين ("تقييم") وفقًا للوائح تقييم ووفقًا لمعايير التقييم الدولية الخاصة بمجلس معايير التقييم الدولية). بلغ متوسط القيمة العادلة 76 مليون ﷼ (31 ديسمبر 2024م: 74 مليون ﷼).

تم تصنيف قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن المستوى 3 للقيمة العادلة استناداً إلى المدخلات في أساليب التقييم المستخدمة.

أساليب التقييم والمدخلات غير القابلة للملاحظة الهامة

يعرض الجدول أدناه طريقة التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالإضافة إلى المدخلات غير القابلة للملاحظة الهامة المستخدمة:

أسلوب التقييم	المدخلات غير القابلة للملاحظة الهامة	العلاقة بين المدخلات غير القابلة للملاحظة وقياس القيمة العادلة
التدفقات النقدية المخصومة: يأخذ نموذج التقييم بالاعتبار القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية التي سيتم إنتاجها من العقار مع الأخذ بالاعتبار معدل النمو المتوقع للإيجارات السوقية، ومعدل الإشغال، والتكاليف الأخرى غير المدفوعة من قبل المستأجرين. يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات خصم معدلة بالمخاطر. يأخذ تقدير معدل الخصم بالاعتبار من ضمن عوامل أخرى، جودة المبنى وموقعه، والجودة الائتمانية للمستأجر وشروط عقود الإيجار.	• معدل النمو المتوقع للإيجارات السوقية: 2.2٪ (2024م: 2٪ – 8٪) • معدل الإشغال: 100٪ (2024م: 90٪) • معدلات الخصم المعدل بالمخاطر: 10.00٪ – 10.85٪ (2024م: 10.65٪) • معدل العائد على الاستثمار: 7.50٪ – 8.00٪ (2024م: 8٪)	سوف تزيد (تنقص) القيمة العادلة المقدرة إذا: • كان معدل النمو المتوقع للإيجارات السوقية أعلى (أقل)؛ • كان معدل الإشغال أعلى (أقل)؛ أو • كانت معدلات الخصم المعدلة بالمخاطر أقل (أعلى). • ان معدل العائد على معدلات الاستثمار أقل (أعلى)

خلال السنة، قامت المجموعة بمواءمة منهجية التقييم التي تتبعها مع طريقة التدفقات النقدية المخصومة ضمن طريقة الدخل، وذلك لتُظهر بشكل أفضل التدفقات النقدية المتوقعة للعقار وخصائصه المدرة للدخل على المدى الطويل. في السنة السابقة، تم تطبيق طريقة الرسملة المباشرة أيضًا. وعليه، تختلف أساليب التقييم عن تلك المطبقة في السنة السابقة. ولم يكن لهذا التغيير تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة.

10. الاستثمار

تمتلك المجموعة 20.4٪ من حقوق الملكية في بنك دال 360 (شركة مساهمة سعودية تأسست في المملكة العربية السعودية). قررت المجموعة أنَّ لديها تأثير جوهري على بنك دال 360 وقامت بالمحاسبة عن الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية (إيضاح 3-14). تتمثل الأنشطة الرئيسية لبنك دال 360 بشكل رئيسي في أنشطة التمويل والاستثمار. فيما يلي بيان بالحركة في القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة.

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
كما في 1 يناير	191,228,200	263,852,000
الاستثمار خلال السنة	98,380,370	–
الحصة في الخسارة خلال السنة	(132,048,696)	(72,014,400)
الربح/ (الخسارة) الشاملة الأخرى خلال السنة	359,468	(609,400)
كما في 31 ديسمبر	**157,919,342**	**191,228,200**

1-10 خلال الفترة، اكتتبت المجموعة في 9,838,037 سهمًا عاديًا أصدره بنك دال 360 بسعر اكتتاب قدره 10 ﷼ للسهم، مما نتج عنه إجمالي استثمار بمبلغ 98.38 مليون ﷼. تم الاكتتاب كجزء من حقوق الإصدار من قبل بنك دال 360.

2-10 يتضمن هذا البند الأسهم المكتتبة فيما يتعلق بخطة منح حقوق الملكية للموظفين في المجموعة، والتي تتكون من الجزء المكتتب به من قبل المجموعة والجزء المدفوع من قبل الموظفين المؤهلين.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

11. الاستثمار بالتكلفة المطفأة، صافي

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
الاستثمار بالتكلفة المطفأة (إيضاح 11-1)	39,693,356	51,211,724
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 11-2)	(5,051)	(6,922)
	39,688,305	**51,204,802**
الصكوك بتاريخ استحقاق أقل من 12 شهراً	–	5,007,926
الصكوك بتاريخ استحقاق أكثر من 12 شهراً	39,688,305	46,196,876

11-1 فيما يلي تفاصيل الاستثمار:

	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
صكوك المملكة العربية السعودية	23 مارس 2025م	–	5,008,603
صكوك البنك السعودي الفرنسي	دائم	–	2,000,000
صكوك المملكة العربية السعودية	23 مارس 2030م	8,894,421	8,757,703
صكوك البنك السعودي الأول	22 يوليو 2030م	–	5,000,000
صكوك المملكة العربية السعودية	17 يونيو 2031م	8,775,238	8,600,431
صكوك المملكة العربية السعودية	17 أغسطس 2031م	3,743,107	3,739,456
صكوك المملكة العربية السعودية	17 مارس 2032م	8,810,178	8,666,923
صكوك المملكة العربية السعودية	17 أغسطس 2032م	1,996,740	1,995,988
صكوك المملكة العربية السعودية	17 أغسطس 2033م	3,741,494	3,737,872
صكوك المملكة العربية السعودية	24 أبريل 2049م	3,732,178	3,704,748
		39,693,356	**51,211,724**

تكتسب الصكوك دخل عمولة بمعدلات ربح تتراوح من 2.17٪ إلى 7.89٪ (2024م: من 1.64٪ إلى 4.64٪) سنوياً.

11-2 فيما يلي بيان الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
الرصيد في بداية السنة	6,922	9,625
(الرد) / المخصص للسنة	(1,871)	(2,703)
الرصيد في نهاية السنة	**5,051**	**6,922**

12. الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من الاستثمارات في الصناديق المحلية والإقليمية والدولية وحقوق الملكية وأدوات الدين، الموضحة أدناه:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
صناديق سوق النقد (إيضاح 12.5)	444,410,398	90,921,878
أدوات حقوق الملكية – غير المدرجة/ المدرجة (إيضاح 12-1)	206,134,604	138,173,839
صندوق الدخل الثابت	135,200,325	–
صكوك الشركات (إيضاح 12-2)	73,449,463	50,461,832
صناديق الأسهم	71,305,272	71,821,625
صناديق رأس المال الجريء وحقوق الملكية الخاصة	38,128,409	15,733,673
صندوق الائتمان الخاص	12,496,062	–
الصناديق العقارية	48,684	1,434,827
إجمالي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 12-3 و 12-4)	**981,173,217**	**368,547,674**

12-1 يمثل هذا البند استثمار المجموعة في أدوات حقوق الملكية لشركة بواء لتقنية المعلومات، طرف ذو علاقة، بمبلغ 46 مليون ﷼ (2024م: 52 مليون ﷼). ولم يتم إجراء أي استثمار إضافي في حقوق الملكية خلال السنة (2024م: 16 مليون ﷼).

12-2 تكتسب الصكوك دخل عمولة بمعدلات ربح تتراوح من 4.00٪ إلى 6.50٪ (2024م: من 4.00٪ إلى 7.57٪) سنوياً.

12-3 يتضمن هذا البند استثمار بمبلغ 680 مليون ﷼ (2024م: 173 مليون ﷼) قامت به المجموعة في صناديق مدارة من قبل المجموعة.

12-4 تم عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المذكورة أعلاه في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م*
الموجودات غير المتداولة	554,415,803	322,207,781
الموجودات المتداولة	426,757,414	46,339,893
	981,173,217	**368,547,674**

تم التعامل مع الاستثمارات المحتفظ بها في الأوراق المالية للتداول و/أو الصناديق الاستثمارية تحت التصفية كاستثمارات متداولة، بينما يتم التعامل مع جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات غير متداولة بناءً على نموذج استثمار المجموعة ونية الإدارة في الاحتفاظ بالاستثمار لأكثر من سنة من تاريخ التقرير.

12-5 يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

13. الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
صندوق ريت (إيضاح 13-1)	13,580,003	15,345,664

13-1 يمثل هذا البند الاستثمارات في صندوق ريت بواقع 2,596,559 وحدة (2024م: 2,596,559 وحدة) في صندوق دراية ريت وهو صندوق مدرج ومُدار من قبل المجموعة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

14. ذمم مدينة من العملاء بالهامش، صافي

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
ذمم مدينة من العملاء بالهامش (إيضاح 3-14)	1,089,700,283	1,493,550,241
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 3-14 و 3-14)	(1,037,276)	(1,039,311)
	1,088,663,007	**1,492,510,930**

1-14 فيما يلي مراحل ذمم مدينة من العملاء بالهامش:

31 ديسمبر 2025م	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي
ذمم مديني العملاء بهامش	598,367,050	491,333,233	–	1,089,700,283
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(640,223)	(397,053)	–	(1,037,276)
	597,726,827	**490,936,180**	**-**	**1,088,663,007**

31 ديسمبر 2024م	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي
ذمم مدينة من العملاء بالهامش	941,645,400	551,904,841	–	1,493,550,241
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(671,787)	(367,524)	–	(1,039,311)
	940,973,613	**551,537,317**	**-**	**1,492,510,930**

2-14 فيما يلي بيان بالحركة في مخصص الخسائر الائتمانية:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
الرصيد في بداية السنة (إيضاح 3-14)	1,039,312	3,049,393
الرد للسنة	(2,036)	(1,322,040)
الشطب خلال السنة	–	(688,041)
الرصيد في نهاية السنة	1,037,276	1,039,312

3-14 يرجى إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

15. الموجودات المالية المتداولة الأخرى، صافي

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
الوديعة لدى شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) (إيضاح 1-15)	144,404,148	189,319,004
أتعاب الوساطة المستحقة	56,973,768	34,883,278
الذمم المدينة الأخرى (إيضاح 2-15)	34,596,454	25,061,986
أتعاب إدارة الموجودات المستحقة	6,934,870	9,741,371
قروض وسلف الموظفين	5,210,932	4,548,948
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 3-15)	(31,363)	(35,444)
	248,088,809	**263,519,143**

1-15 يمثل هذا البند وديعة محتفظ بها لدى شركة مركز مقاصة الأوراق المالية ("مقاصة") في إطار برنامج تقنية ما بعد التداول ("PTTP") فيما يتعلق بتسوية المعاملات المدرجة على منصة تداول.

2-15 يتضمن هذا البند ذمة مدينة بمبلغ 4.66 مليون ﷼ (2024م: 5.31 مليون ﷼) من شركة دراية للخدمات التكنولوجية (طرف ذو علاقة) ومبلغ 1.02 مليون ﷼ (2024م: 0.44 مليون ﷼) من بنك دال 360 ومبلغ لا شيء (2024م: 5.21 مليون ﷼) من المساهمين الحاليين مقابل نفقات الطرح العام الأولي.

3-15 فيما يلي بيان بالحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
الرصيد في بداية السنة	35,444	42,772
الرد للسنة	(4,081)	(7,328)
الرصيد في نهاية السنة	31,363	35,444

16. النقد وما في حكمه، صافي

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
النقد لدى البنوك – الحسابات الجارية، إجمالي (إيضاح 1-16)	67,113,805	95,685,143
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4,215)	(9,189)
النقد لدى البنوك – الحسابات الجارية، صافي	67,109,590	95,675,954

1-16 يرجى إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

17. المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة (إيضاح 1-17)	26,660,866	35,560,446
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(2,915)	(4,881)
	26,657,951	**35,555,565**

فيما يلي تفاصيل المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
أتعاب الإدارة المستحقة	21,786,001	31,262,562
الأتعاب المستحقة الأخرى	3,961,734	2,956,760
الذمم المدينة مقابل مدفوعات تمت بالنيابة عن الصناديق	913,131	1,341,124
	26,660,866	**35,560,446**

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

17. المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي (يتبع)

17-1 فيما يلي بيان بالحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
الرصيد في بداية السنة	4,881	6,539
(الرد) / المخصص للسنة	(1,966)	(1,658)
الرصيد في نهاية السنة	2,915	4,881

فيما يلي المعاملات مع الصناديق الخاضعة للإدارة خلال السنة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
طبيعة المعاملة	2025م	2024م
استحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 17-1)	1,835,349,620	229,246,467
استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	1,322,001,906	187,331,774
أتعاب الإدارة (إيضاح 17-1)	83,307,091	64,958,259
أتعاب الاكتتاب	13,657,458	20,469,694
الرسوم التمويلية	9,673,844	-
رسوم المعاملات وأتعاب الاستشارات (إيضاح 17-1)	6,328,973	6,788,839
مدفوعات تمت نيابة عن الصناديق	7,741,571	10,978,042
دخل توزيعات الأرباح	2,725,726	1,681,607

17-2 يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

18. التزامات المنافع المحددة للموظفين

فيما يلي بيان بالحركة في مخصص مكافأة نهاية الخدمة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2025م	2024م
الرصيد في بداية السنة	25,177,923	24,968,100
تكلفة الخدمة الحالية	4,311,456	3,602,123
تكلفة الفائدة	1,214,523	1,185,985
المبالغ المثبتة في الربح أو الخسارة	5,525,979	4,788,108
الخسارة من إعادة القياس المثبتة في الدخل الشامل الآخر		
افتراضات الخبرة	142,074	1,042,942
الافتراضات المالية	-	58,026
المبالغ المثبتة في الدخل الشامل الآخر	142,074	1,100,968
المنافع المدفوعة خلال السنة	(1,774,931)	(5,679,254)
الرصيد في نهاية السنة	**29,071,045**	**25,177,923**

قامت المجموعة بإجراء تقييم اكتواري لمنافع الموظفين باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لالتزاماتها في 31 ديسمبر الناتجة عن منافع نهاية الخدمة للموظفين المؤهلين في الخدمة.

	31 ديسمبر	
الافتراضات الاكتوارية الرئيسية	2025م	2024م
الافتراضات المالية		
معدل الخصم	%5.00	%5.00
معدل الزيادة في الرواتب	%5.00	%5.00
الافتراضات السكانية		
العمر التقاعدي	60	60

تحليل الحساسية

إن التغيرات المحتملة بصورة معقولة لإحدى الافتراضات الاكتوارية ذات العلاقة، مع افتراض بقاء الافتراضات الأخرى ثابتة ستؤثر على التزامات المنافع المحددة. فيما يلي تحليل الحساسية لافتراضات الزيادة في الرواتب ومعدل الخصم الذي تم تنفيذه في تاريخ التقييم:

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
معدل الخصم + 1٪	(2,545,700)	(2,107,851)
معدل الخصم - 1٪	2,971,451	2,429,937
الزيادة في الرواتب طويلة الأجل + 1٪	2,650,541	2,152,062
الزيادة في الرواتب طويلة الأجل - 1٪	(2,325,145)	(1,912,375)

19. خطة منح حقوق الملكية للموظفين

لدى المجموعة خطة منح حقوق الملكية للموظفين يحق بموجبها للأفراد المؤهلين الذي ساهموا في تأسيس بنك دال 360 الحصول على أسهم في بنك دال 360. يمكن منح هذه الأسهم من حصة المجموعة في أسهم بنك دال 360، مما قد يقلل من حصة ملكية المجموعة عند تسوية حقوق الملكية لخطة المكافآت (إيضاح 10). ستتم تسوية هذه الأسهم، إذا تم اختيارها، بعد انتهاء فترة الإغلاق التي فرضها البنك المركزي السعودي على أسهم بنك دال 360 في أغسطس 2027م. يبلغ عدد الموظفين المؤهلين 16 موظفاً (2024م: 18).

خلال السنة، أصدر "بنك دال 360" أسهماً إضافية من خلال حقوق الإصدار للمساهمين الحاليين. وفيما يتعلق بهذا الإصدار، أتاحت المجموعة للأفراد المؤهلين بموجب خطة منح حقوق الملكية فرصة المشاركة في حقوق الملكية الإضافية المصدرة، وفقًا للشروط التعاقدية وشروط الاستحقاق نفسها المطبقة على منحهم الحالية. لم يُغير هذا الطرح طبيعة خطة منح حقوق الملكية أو شروط الاستحقاق الأساسية. ونتيجةً لذلك، تم الاكتتاب في إجمالي 1,197,460 سهمًا من قبل 13 فردًا مؤهلًا. وتعد المشاركة في حقوق الإصدار امتدادًا لترتيبات تسوية حقوق الملكية الحالية، ويتم المحاسبة عنها بما يتوافق مع الشروط الأصلية للخطة.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للشروط التعاقدية لخطة منح حقوق الملكية، اختار ثلاثة أفراد مؤهلين تسوية مكافآتهم المستحقة نقدًا خلال السنة. وعليه، قامت المجموعة بتسوية الالتزام ذي الصلة نقداً، وأدت التسوية إلى استنفاذ الالتزام المقابل. فيما يلي بيان بالحركة في مخصص خطة منح حقوق الملكية للموظفين للسنة المنتهية:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2025م	2024م
الرصيد في بداية السنة	**60,216,465**	**57,953,547**
تكلفة الفائدة	3,044,481	3,802,244
تكلفة الخدمة السابقة	1,149,561	-
المبلغ المثبت في الربح أو الخسارة	4,194,042	3,802,244

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

19. خطة منح حقوق الملكية للموظفين (يتبع)

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2025م	2024م
الربح من إعادة القياس المثبتة في الدخل الشامل الآخر		
الافتراضات المالية	(8,379,307)	(1,539,326)
حقوق الملكية المكتتب بها من قبل الموظفين	11,974,600	-
التسويات التي تمت خلال السنة	(3,670,800)	-
الربح من تسوية منافع على أساس الأسهم	(110,400)	-
الرصيد في نهاية السنة	**64,224,600**	**60,216,465**

الافتراضات الاكتوارية الرئيسية	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
معدل الخصم المستخدم	%4.70	%5.63

تحليل الحساسية

فيما يلي تحليل الحساسية للتغير في القيمة العادلة وافتراضات معدل الخصم الذي تم تنفيذه في تاريخ التقييم الحالي:

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
معدل الخصم + 1٪	642,246	(696)
معدل الخصم - 1٪	(642,246)	700
الزيادة بقيمة 1 ﷼ في القيمة العادلة للمنافع	6,422,460	5,619,625
النقص بقيمة 1 ﷼ في القيمة العادلة للمنافع	(6,422,460)	(5,619,625)

1-19 تم توظيف هؤلاء الأفراد من قبل بنك دال 360 بعد تأسيسه في 1 يناير 2023م.

20. الإيرادات غير المكتسبة

استلمت المجموعة مبلغ 193 مليون ﷼ نتيجة للتأسيس الناجح لبنك دال 360 كما في 31 ديسمبر 2022م، منها 29 مليون ﷼ تم تسجيلها كإيرادات غير مكتسبة فيما يتعلق بالمراحل المستقبلية. كما في 31 ديسمبر 2025م، تتكون الإيرادات غير المكتسبة من 15 مليون ﷼ مصنفة على أنها متداولة و 14 مليون ﷼ مصنفة على أنها غير متداولة، وذلك بناءً على التوقيت المتوقع للوفاء بالتزامات الأداء ذات الصلة.

21. المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
العلاوة المستحقة	48,000,000	57,000,000
الذمم الدائنة والأخرى (إيضاح 21-1)	45,783,885	33,502,747
ضريبة القيمة المضافة المستحقة	9,272,033	16,692,257
العمولة المستحقة	7,837,446	13,549,248
الرواتب المستحقة ومنافع الموظفين	4,291,586	3,584,934
التزامات عقود إيجار - الجزء المتداول	3,901,956	2,364,805
مستحقات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	946,041	833,264
	120,032,947	**127,527,255**

1-21 ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

22. الزكاة المستحقة

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
في بداية السنة	24,567,036	24,143,322
مصروف الزكاة للسنة (إيضاح 22-1 و 22-2)	10,448,193	11,778,185
المدفوع خلال السنة	(11,473,749)	(11,354,471)
في نهاية السنة	**23,541,480**	**24,567,036**

22-1 مكونات الوعاء الزكوي ومخصص الزكاة

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
حقوق الملكية	1,379,792,458	1,274,030,572
المخصصات والإضافات الأخرى	180,974,700	117,046,706
القيمة الدفترية للموجودات طويلة الأجل	(995,700,386)	(769,847,968)
توزيعات الأرباح	(320,333,882)	(291,663,234)
	244,732,890	**329,566,076**
تأثير التحويل من السنة الهجرية إلى السنة الميلادية	6,325,723	11,171,731
الوعاء الزكوي	251,058,613	340,737,807
صافي الربح المعدل للسنة	410,603,944	455,680,603
الحد الأدنى للزكاة/ الوعاء الزكوي وصافي الربح المعدل	410,603,944	455,680,603
مصروف الزكاة للسنة بواقع 2.5٪	10,448,193	11,778,185

22-2 موقف الربوط

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). قدمت الشركة إقراراتها الزكوية والضريبية حتى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وتم الحصول على شهادات إقرارات. سيتم تقديم الإقرار الزكوي والضريبي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م لاحقاً لتاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة.

خلال السنة، بدأت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الربط للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م. ومع ذلك، لم يتم الإبلاغ عن أي التزامات من قبل الهيئة حتى الآن.

23. القرض البنكي غير المضمون

أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيلات ائتمانية غير مضمونة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لدعم أنشطتها التشغيلية الرئيسية. ولا تتطلب هذه التسهيلات، المقدمة مقابل السندات لأمر، أي ضمانات أو رهونات أو هامش. كما في تاريخ التقرير، بلغ المبلغ الأصلي القائم بموجب هذه التسهيلات 185 مليون ﷼، مع فوائد مستحقة بمبلغ 1.1 مليون ﷼. فيما يلي ملخص لأهم شروط وأحكام هذه التسهيلات:

البنك	الحد	معدل الفائدة	تاريخ الاستحقاق	القيمة الدفترية
البنك الأهلي السعودي	500,000,000 ﷼	متغير	30 نوفمبر 2026م	186,103,857

24. المستحق لمالكي وحدات الصندوق

يمثل صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد التزاماً على المجموعة، ويُظهر الحصة المتبقية في الصندوق الموحد المحتفظ بها من قبل مستثمرين من أطراف أخرى. ويتم قياس هذه الأرصدة بقيمة مبلغ الاسترداد المستحق في تاريخ التقرير. كما في تاريخ التقرير، يشمل الرصيد أعلاه مبلغ 154 مليون ﷼ (2024: 181 مليون ﷼) يتعلق ببعض أعضاء مجلس الإدارة، ومبلغ 5 ملايين ﷼ (2024: 4 ملايين ﷼) يتعلق بالإدارة العليا للشركة.

25. رأس المال

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
رأس المال العادي	499,470,390	499,470,390

إن رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع البالغ 499 مليون ﷼ (2024م: 499 مليون ﷼) مقسم إلى 249,735,195 سهماً (2024م: 249,735,195 سهماً) بقيمة 2 ﷼ للسهم (2024م: 2 ﷼ للسهم).

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ ﷼)

26. الاحتياطي النظامي

بموجب نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/132 في 1 ذو الحجة 1443هـ (الموافق 30 يونيو 2022م)، لا يتعين على الشركة تجنيب صافي الربح لتكوين الاحتياطي النظامي. قامت الشركة بتعديل نظامها الأساسي في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ 1 محرّم 1446هـ (الموافق 7 يوليو 2024م). وقررت الإدارة فحالياً الإبقاء على الاحتياطي النظامي الحالي مع عدم وجود أي تدفقات إضافية مستقبلاً.

27. الاحتياطي الآخر

يُظهِر هذا الاحتياطي الأرباح أو الخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغيرات في الافتراضات المستخدمة لتقييم التزامات المنافع المحددة للموظفين وخطة منح حقوق الملكية للموظفين. يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس مباشرةً في الدخل الشامل الآخر ويتم تحويلها في نفس الوقت إلى هذا الاحتياطي.

28. احتياطي المساهمة المقدمة من المساهمين

يمثل احتياطي المساهمة المقدمة من المساهمين أسهم الخزينة التي ساهم بها المساهمون الحاليون دون مقابل. وشكلت المعاملة مساهمة رأسمالية غير نقدية تم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية، مما يُظهِر المساهمات التي قدمها المساهمون بصفتهم مالكين.

29. احتياطي أسهم الخزينة

تم توزيع أسهم الخزينة لدعم برنامج خيار أسهم الموظفين بالشركة. يتم تسجيل هذه الأسهم كخصم من حقوق الملكية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض" ولا يحق لهم الحصول على توزيعات أرباح أو حقوق تصويت أثناء الاحتفاظ بها في الخزينة.

كما في 31 ديسمبر 2025م، تمتلك المجموعة 6,002,545 سهماً من أسهم الشركة (31 ديسمبر 2024م: 7,065,000 سهماً) بقيمة اسمية 2 ﷼ للسهم. خلال السنة، قامت الشركة بتحويل 1,062,455 سهم خزينة إلى الموظفين المؤهلين بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين المعتمد.

30. احتياطي برنامج خيار أسهم الموظفين

يمثل احتياطي برنامج خيار أسهم الموظفين القيمة التراكمية لترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها بحقوق الملكية المثبتة بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين بالشركة، وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس الأسهم". يُظهِر الاحتياطي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين، والتي يتم إثباتها على مدى فترة المنح، ويتم عرضها كمكون منفصل لحقوق الملكية.

كما في 31 ديسمبر 2025م، يُظهِر احتياطي برنامج خيار أسهم الموظفين صافي تأثير مصروف الدفع على أساس الأسهم المثبت خلال السنة وإعادة التصنيف اللاحقة إلى الأرباح المبقاة عند تسوية المكافآت المستحقة. فيما يلي الحركة في احتياطي برنامج خيار أسهم الموظفين خلال الفترة:

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
مصروفات برنامج خيار أسهم الموظفين (إيضاح 35)	55,316,255	-
تسوية أسهم الخزينة	(2,124,910)	-
المحول إلى مكونات حقوق الملكية الأخرى عند التسوية	(27,788,390)	-
	25,402,955	**-**

برنامج خيار أسهم الموظفين:

تقوم المجموعة بإدارة ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها بحقوق الملكية، حيث يتم منح الأسهم بسعر ممارسة صفر لبعض الموظفين ("الموظفين المؤهلين"). يتم تصميم هذه الترتيبات لجذب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، ولمواءمة مصالحهم مع مصالح المجموعة لتحقيق النمو طويل الأجل وخلق القيمة.

بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين في المجموعة، منحت المجموعة أسهمًا للموظفين المؤهلين في 14 أبريل 2023م، و1 أكتوبر 2024م، و8 مارس 2025م، ويُشار إليها بـ برنامج خيار أسهم الموظفين في أبريل 2023م، و برنامج خيار أسهم الموظفين في أكتوبر 2024م، و برنامج خيار أسهم الموظفين في مارس 2025م، على التوالي. ووفقًا لشروط البرنامج، من المقرر أن تُستحق هذه الأسهم تدريجيًا خلال الفترة من 2025م إلى 2029م.

تُستحق المكافآت الممنوحة بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين في أبريل 2023م وبرنامج خيار أسهم الموظفين في أكتوبر 2024م عند إتمام ثلاث سنوات من الخدمة المستمرة. أما المكافآت الممنوحة بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين في مارس 2025م فتُستحق على دفعات سنوية، بشرط استمرار العمل حتى تاريخ استحقاقها، وتحقيق شروط أداء محددة مسبقًا (غير مرتبطة بالسوق)، بما في ذلك الحد الأدنى من تقييمات الأداء الفردية، وأهداف الأداء السنوية المحددة للشركة والأقسام. ويؤدي عدم تحقيق الحد الأدنى من تقييم الأداء الفردي إلى فقدان الدفعة المعنية فقط.

يتم مصادرة المكافآت عند الاستقالة أو إنهاء الخدمة لأسباب موجبة أو مخالفة السياسات الداخلية. إن الأسهم غير قابلة للتحويل وتخضع للشروط والأحكام التي يعتمدها مجلس الإدارة.

منحت الشركة إجمالي 425,100 سهماً (ما يعادلها بعد تقسيم الأسهم) للموظفين المؤهلين بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين في أبريل 2023م بسعر ممارسة صفر. تم تحديد القيمة العادلة في تاريخ المنح بقيمة 11 ﷼ للسهم، استناداً إلى أحدث معاملة تجارية أجريت في الفترة القريبة من تاريخ المنح. تخضع المكافآت لاستحقاق قائم على مدة الخدمة، حيث تمتد فترة الاستحقاق من سبتمبر 2025م إلى مارس 2026م. خلال السنة، تم إصدار 105,000 سهم للموظفين المؤهلين، دون أي مصادرة.

منحت الشركة إجمالي 205,000 سهماً للموظفين المؤهلين بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين في أكتوبر 2024م بسعر ممارسة صفر. تم تحديد القيمة العادلة للمكافآت في تاريخ المنح بقيمة 30 ﷼ للسهم، استنادًا إلى تقييم الإدراج الذي أجراه مستشار خارجي مستقل، والذي يمثل أكثر قياس موثوق به للقيمة العادلة في تاريخ المنح. تُستحق المكافآت على مدى فترة خدمة تنتهي في أكتوبر 2027م، ولم يتم إثبات أي مصادرة أو إصدار خلال السنة الحالية.

بالإضافة إلى ذلك، منحت الشركة خلال السنة إجمالي 3,098,037 سهمًا للموظفين المؤهلين بموجب برنامج خيار أسهم الموظفين في مارس 2025م بسعر ممارسة صفر، منها 957,455 سهمًا مستحقاً تم إصداره خلال السنة، بينما تم مصادرة 154,751 سهمًا لعدم استيفاء شروط الخدمة المطلوبة. تم تحديد القيمة العادلة لهذه الأسهم في تاريخ المنح بقيمة 30 ﷼ للسهم، استنادًا إلى سعر إدراج أسهم الشركة، باعتباره أحدث معاملة سوقية قابلة للملاحظة.

يوضح الجدول التالي بيان بالحركة في برنامج خيار أسهم الموظفين في مارس 2025م خلال السنة:

	عدد الأسهم
الممنوحة خلال السنة	3,098,037
المصدرة خلال السنة	(957,455)
المصادرة خلال السنة	(154,751)
القائمة كما في 31 ديسمبر 2025م	1,985,831

31. توزيعات الأرباح

وافق مجلس الإدارة، من خلال الصلاحيات الممنوحة من قبل المساهمين في الاجتماعات المنعقدة أو القرارات المتخذة على توزيع أرباح نقدية مرحلية كما يلي:

	2025م	
تاريخ الإعلان	النسبة	المبلغ
23 مارس 2025م (0.325 ﷼ للسهم)	%16.25	79,134,709
20 يوليو 2025م (0.330 ﷼ للسهم)	%16.50	80,369,186
6 أكتوبر 2025م (0.330 ﷼ للسهم)	%16.50	80,392,170
3 ديسمبر 2025م (0.330 ﷼ للسهم)	%16.50	80,437,817
320,333,882		

	2024م	
تاريخ الإعلان	النسبة	المبلغ
25 مارس 2024م (4.500 ﷼ للسهم)	%45.00	73,030,559
1 يوليو 2024م (4.500 ﷼ للسهم)	%45.00	73,030,559
30 سبتمبر 2024م (0.600 ﷼ للسهم)	%30.00	145,602,116
291,663,234		

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

32. الإيرادات من العقود مع العملاء

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م		
	أتعاب الوساطة	إدارة الأصول	الإجمالي
توقيت إثبات الإيرادات			
الخدمات المقدمة عند نقطة من الزمن	511,895,297	23,725,653	535,620,950
الخدمات المقدمة على مدى زمني	-	105,633,539	105,633,539
إجمالي الإيرادات من العقود مع العملاء	511,895,297	129,359,192	641,254,489

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م		
	أتعاب الوساطة	إدارة الأصول	الإجمالي
توقيت إثبات الإيرادات			
الخدمات المقدمة عند نقطة من الزمن (إيضاح 32-1)	460,794,393	25,014,694	485,809,087
الخدمات المقدمة على مدى زمني	-	112,504,703	112,504,703
إجمالي الإيرادات من العقود مع العملاء	460,794,393	137,519,397	598,313,790

1-32 يتم إدراج أتعاب الوساطة بعد خصم المصروفات المتعلقة بالوساطة، والتي يصل إجمالي مبلغها إلى 128 مليون ﷼ (2024م: 235 مليون ﷼).

2-32 ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

التوزيع الجغرافي

تحقق المجموعة كافة إيراداتها في المملكة العربية السعودية.

33. دخل العمولة الخاصة بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2025م	2024م
دخل العمولة الخاصة المكتسب من:		
- التمويل بهامش (إيضا33-1 و33-4)	131,999,102	145,973,351
- المؤسسات المالية (إيضاح 33-2)	118,624,396	126,853,626
- اقتراض وإقراض الأوراق المالية (إيضاح 33-3)	69,500,580	68,520,505
- الاستثمارات	5,880,293	3,991,061
- المقاصة	3,381,744	4,116,468
349,455,011	**329,386,115**	

1-33 يمثل هذا البند دخل العمولة الخاصة المكتسب من التمويل بهامش المقدم من صندوق دراية لتمويل المتاجرة المضمون مقابل موجودات العملاء.

2-33 يمثل هذا البند دخل العمولة الخاصة المكتسب من حسابات أموال العملاء التي تديرها المجموعة وترتيبات إقراض الأوراق المالية على موجودات العملاء التي يحتفظ بها وسيط خارجي (إيضاح 3-12 و 47-2).

3-33 يمثل هذا الرصيد ترتيبات اقتراض وإقراض الأوراق المالية المبرمة فيما يتعلق بالأوراق المالية للعملاء المحتفظ بها لدى وسيط خارجي والمجموعة. الأوراق المالية الأساسية هي موجودات عملاء محتفظ بها في حسابات منفصلة وفقًا للوائح المعمول بها، ولا تحصل المجموعة على ملكية هذه الأوراق المالية أو تتحمل أي تعرض اقتصادي لها (إيضاح 3-8 و 47-2).

4-33 يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

34. صافي الحركة في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2025م	2024م
صافي الخسارة من المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 34-1)	(97,570,016)	(108,591,049)
صافي الربح من الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 34-1)	50,317,137	36,693,739
	(47,252,879)	**(71,897,310)**

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2025م	2024م
الربح غير المحقق من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي (إيضاح 34-1)	46,844,702	29,699,746
الربح المحقق من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي (إيضاح 34-1)	3,472,435	6,993,993
	50,317,137	**36,693,739**

1-34 يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

35. الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2025م	2024م
الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين	197,327,913	143,110,539
مصروفات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	5,914,967	4,862,609
مكافأة نهاية الخدمة	4,311,456	3,602,124
	207,554,336	**151,575,272**

36. المصروفات العمومية والإدارية الأخرى

	الإيضاحات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
		2025م	2024م
المصروفات المهنية	2,36 & 1-36	56,252,064	47,347,885
مصروفات تقنية المعلومات		41,472,787	32,043,185
الاستهلاك	9 & 6,7	12,658,084	13,045,966
ضريبة القيمة المضافة		10,254,844	11,446,827
المرافق الخدمية		9,587,162	11,395,952
الإطفاء	8	6,989,667	7,025,985
المصروفات القانونية		6,652,468	33,636,584
المصروفات المكتبية		3,182,791	2,014,633
الصيانة المكتبية		3,146,134	2,822,870
		150,196,001	**160,779,887**

1-36 يتضمن هذا البند المصروف المتعلق بمراجع الحسابات الخارجي للمجموعة بمبلغ 1.46 مليون ﷼ (2024م: 1.54 مليون ﷼) مقابل الخدمات المقدمة للمراجعة السنوية وعمليات الفحص الأولي والخدمات الأخرى.

2-36 ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

37. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي تفاصيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في:

	الإيضاحات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	2024م
ذمم مديني العملاء بهامش	14	1,037,276	1,039,312
الموجودات المالية المتداولة الأخرى	15	31,363	35,444
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	11	5,051	6,922
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة	17	2,915	4,881
النقد وما في حكمه	16	4,215	9,189
		1,080,820	**1,095,748**

1-37 فيما يلي بيان بالحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	2024م
في بداية السنة	1,095,748	3,111,107
الرد، صافي	(14,928)	(1,327,318)
الشطب خلال السنة	–	(688,041)
في نهاية السنة	1,080,820	1,095,748

38. الإيرادات الأخرى، صافي

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	2024م
أرباح صرف العملات الأجنبية، صافي	7,596,055	9,464,776
الربح من تسوية قانونية	5,401,742	–
بث الأسعار والاستشارات وغيرها	812,587	527,915
	13,810,384	**9,992,691**

39. ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم الأساسية على أساس الربح العائد للمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة. تم احتساب ربحية السهم المخفضة على أساس الربح العائد للمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بعد تعديل تأثيرات جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة.

	31 ديسمبر 2025م	2024م
ربح السنة	400,155,751	443,902,418
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية باستثناء أسهم الخزينة	243,392,778	242,670,195
ربحية السهم الأساسية والمخفضة	1.64	1.83

40. الموجودات المالية والمطلوبات المالية

فيما يلي معلومات حول الموجودات المالية التي تحتفظ بها المجموعة:

	31 ديسمبر 2025م	2024م
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة		
النقد وما في حكمه، صافي (إيضاح 40-1)	67,109,590	95,675,954
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، صافي	39,688,305	51,204,802
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي(إيضاح 40-1)	26,657,951	35,555,565
ذمم مدينة من العملاء بالهامش، صافي(إيضاح 40-1)	1,088,663,007	1,492,510,930
الموجودات المالية المتداولة الأخرى، صافي	248,088,809	263,519,143
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
صندوق ريت	13,580,003	15,345,664
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
أدوات حقوق الملكية – غير المدرجة/ المدرجة	206,134,604	138,173,839
صناديق سوق النقد(إيضاح 40-1)	444,410,398	90,921,878
صندوق الدخل الثابت	135,200,325	–
صكوك الشركات (إيضاح 12-1)	73,449,463	50,461,832
صناديق الأسهم	71,305,272	71,821,625
صناديق رأس المال الجريء وحقوق الملكية الخاصة	38,128,409	15,733,673
صندوق الائتمان الخاص	12,496,062	–
الصناديق العقارية	48,684	1,434,827
إجمالي الموجودات المالية	**2,464,960,882**	**2,322,359,732**
إجمالي الموجودات المتداولة	**1,857,276,771**	**1,938,609,411**
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**607,684,111**	**383,750,321**

فيما يلي معلومات حول المطلوبات المالية التي تحتفظ بها المجموعة:

	31 ديسمبر 2025م	2024م
المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة		
قرض بنكي غير مضمون	186,103,857	–
التزامات عقود الإيجار	14,541,156	4,634,779
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى(إيضاح 40-1)	105,912,917	107,636,929
الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
المستحق لمالكي وحدات الصندوق(إيضاح 40-1)	1,309,285,638	1,486,185,479
إجمالي المطلوبات المالية	**1,615,843,568**	**1,598,457,187**
إجمالي المطلوبات المتداولة	**1,605,204,368**	**1,596,187,213**
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**10,639,200**	**2,269,974**

1-40 ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

41. التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

فيما يلي تصنيف كافة الأدوات المالية التي تثبت قيمتها العادلة أو يتم الإفصاح عنها ضمن تسلسل القيمة العادلة استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة:

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.

المستوى 2: أساليب تقييم تكون فيها مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب تقييم تكون فيها مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة غير قابلة للملاحظة.

يعرض الجدول أدناه التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025م و 31 ديسمبر 2024م. ليس هناك مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة.

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
كما في 31 ديسمبر 2025م				
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة				
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أدوات حقوق الملكية - غير المدرجة/ المدرجة	206,134,604	13,529,588	-	192,605,016
صكوك الشركات	73,449,463	29,019,290	44,430,173	-
صناديق الأسهم	71,305,272	-	71,305,272	-
صناديق سوق النقد	444,410,398	-	444,410,398	-
صناديق رأس المال الجريء وحقوق الملكية الخاصة	38,128,409	-	-	38,128,409
الصناديق العقارية	48,684	-	-	48,684
صندوق الدخل الثابت	135,200,325	-	-	135,200,325
صندوق الائتمان الخاص	12,496,062	-	-	12,496,062
	981,173,217	**42,548,878**	**560,145,843**	**378,478,496**
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صندوق ريت	13,580,003	13,580,003	-	-
الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة				
الصكوك	39,688,305	-	39,137,847	-

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
كما في 31 ديسمبر 2024م				
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة				
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أدوات حقوق الملكية - غير المدرجة/ المدرجة	138,173,839	15,421,190	-	122,752,649
صكوك الشركات	50,461,832	4,465,461	45,996,371	-
صناديق الأسهم	71,821,625	-	71,821,625	-
صناديق سوق النقد (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة)	90,921,878	-	90,921,878	-
صناديق رأس المال الجريء وحقوق الملكية الخاصة	15,733,673	-	-	15,733,673
الصناديق العقارية	1,434,827	-	-	1,434,827
	368,547,674	**19,886,651**	**208,739,874**	**139,921,149**

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
كما في 31 ديسمبر 2024م				
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
الصندوق الاستثماري العقاري	15,345,664	15,345,664	-	-
الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة				
الصكوك	51,204,802	-	50,629,640	-

التحويلات بين المستوى 1 و 2

في 31 ديسمبر 2025م، تم تحويل صكوك الشركات المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي تبلغ قيمتها الدفترية 6.15 مليون ﷼، من المستوى 2 إلى المستوى 1 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وذلك بعد ظهور سوق وساطة نشطة غير مدرجة بالبورصة لهذه الأدوات. في المقابل، تم تحويل صكوك الشركات التي تبلغ قيمتها الدفترية 4.68 مليون ﷼، من المستوى 1 إلى المستوى 2، حيث لم تعد أسعار السوق المدرجة متاحة في تاريخ التقرير. تم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات باستخدام أسلوب تقييم استندت فيه جميع المدخلات الهامة إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة، بما في ذلك معلومات التسعير لصكوك مماثلة ومقاييس السوق الأخرى ذات الصلة. لم يتم إجراء أي تحويلات أخرى بين المستويات 1 أو 2 أو 3 خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025م و 31 ديسمبر 2024م.

كما في تاريخ التقرير، فإن القيم الدفترية للموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة بخلاف الاستثمار بالتكلفة المطفأة، بما في ذلك المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة والذمم المدينة مقابل الإقراض بهامش والموجودات المالية المتداولة الأخرى تقارب قيمها العادلة، حيث أن معدلات العمولة السائدة في السوق لأدوات مماثلة لا تختلف بصورة جوهرية عن المعدلات المتعاقد عليها، و/ أو بسبب الفترة القصيرة للأدوات المالية.

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المصنفة ضمن المستوى 1، الأوراق المالية التي يتم تداولها في سوق أسهم بآخر أسعارها المسجلة إلى الحد الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية بفعالية ولا يتم تطبيق تعديلات التقييم.

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المصنفة ضمن المستوى 2 على الاستثمار في صناديق الأسهم وصناديق سوق النقد وصكوك الشركات. يتم تحديد القيمة العادلة لصناديق الأسهم وصناديق سوق النقد باستخدام صافي قيمة الموجودات غير المعدلة. يتم استخدام صافي قيمة الموجودات غير المعدلة عندما تكون الوحدات في الصندوق قابلة للاسترداد على أساس صافي قيمة الموجودات، أو في تاريخ التقرير تقريباً. يتم تحديد القيمة العادلة لصكوك الشركات باستخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة بالأخذ في الاعتبار معدل الخصم بشروط السوق.

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المصنفة ضمن المستوى 3، الاستثمار في صناديق رأس المال الجريء وصناديق الأسهم الخاصة والصناديق العقارية وصناديق الدخل الثابت وصناديق الائتمان الخاصة وأدوات حقوق الملكية غير المدرجة. يتم تحديد القيمة العادلة للصناديق من خلال استخدام تقارير مدير الصندوق (والخصومات أو التخفيضات المناسبة عند الحاجة) لتحديد القيم العادلة لهذه الصناديق. يستخدم مدير الصندوق أساليب مختلفة (مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة وطريقة المضاعفات) لتقييم الأدوات المالية المتعلقة بها المصنفة ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المعني للصندوق. تشتمل المدخلات غير القابلة للملاحظة الهامة في أساليب التقييم التي يستخدمها مدير الصندوق على معدلات خصم المخاطر المعدلة، وعدم إمكانية التسويق وخصومات الرقابة.

يتم تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة من خلال أساليب التقييم والمدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة كما هو موضح أدناه:

يثبت المبلغ المستحق لحملة وحدات الصندوق كالتزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمصنف ضمن المستوى الثاني، ويتم تقييمه على أساس صافي قيمة أصول الصندوق الأساسي.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

41. التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

أسلوب التقييم	المدخلات غير القابلة للملاحظة الهامة	العلاقة بين المدخلات غير القابلة للملاحظة وقياس القيمة العادلة
طريقة السوق (مضاعفات الإيرادات): أسلوب التقييم التي تستخدم مضاعفات الإيرادات وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تنطوي على موجودات ومطلوبات مماثلة أو قابلة للمقارنة (أي متشابهة) أو مجموعة من الموجودات والمطلوبات، مثل الأعمال التجارية.	• مضاعفات الإيرادات: 6.0x • الخصم لعدم إمكانية التسويق (21٪)	سوف تزيد (تنقص) القيمة العادلة المقدرة إذا: • مضاعفات الإيرادات المتوقعة أعلى (أقل)؛ • كانت معدلات الخصم لعدم إمكانية التسويق أقل/ (أعلى).
التقييم المختلط: أسلوب تقييم يتضمن أساليب متعددة، بما في ذلك مضاعفات الإيرادات القائمة على السوق، ونهج الإيرادات المستقبلية المخصومة (مضاعفات التخارج)، وتقييم ما بعد المال القائم على التمويل. تُظهر هذه الأساليب كلاً من بيانات السوق القابلة للملاحظة والمدخلات غير القابلة للملاحظة، وقد تم ترجيحها بناءً على النضج التجاري وموثوقية البيانات الخاصة بالشركة المستثمر فيها.	• مضاعفات الإيرادات: 6.0x • الخصم لعدم إمكانية التسويق (21٪)	سوف تزيد (تنقص) القيمة العادلة المقدرة إذا: • مضاعفات الإيرادات المتوقعة أعلى (أقل)؛ • كانت معدلات الخصم لعدم إمكانية التسويق أقل/ (أعلى).

قامت الشركة بتطبيق طريقة سعر الاستثمار الأخير ضمن منهج السوق لتقييم استثمارات محددة من المستوى 3 بمبلغ 163 مليون ﷼. تعتمد طريقة سعر الاستثمار الأخير على السعر الذي يدفعه المستثمرون مقابل الأسهم خلال جولة التمويل. وتستخدم تقييم ما بعد التمويل لتحديد حصص الملكية. وفي هذه الحالات، تم تحديد تعديل المعايرة بصفر، حيث اعتُبر سعر المعاملة الأخير ممثلاً للقيمة العادلة في تاريخ القياس.

خلال السنة، قامت المجموعة بتعديل منهجية تقييمها لتستخدم الإيرادات الحالية كمدخلات هامة، بدلاً من الإيرادات المستقبلية المخصومة التي تتطلب مدخلات إضافية غير قابلة للملاحظة، مثل معدل النمو السنوي المركب المتوقع للإيرادات ومعدلات الخصم المعدلة بالمخاطر المستخدمة في السنة السابقة. ونتيجةً لذلك، تقتصر المدخلات غير القابلة للملاحظة الهامة المستخدمة في تقييمات السنة الحالية على مضاعفات الإيرادات والخصم الناتج عن عدم إمكانية التسويق، والموضحة أعلاه.

يعرض الجدول التالي تسوية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي للمستوى 3 للقيم العادلة.

الرصيد كما في 1 يناير 2024م	**67,681,202**
المشتريات	78,605,693
مبيعات	(25,757,891)
ربح غير محقق من استثمارات	19,875,536
الخسارة المحققة من استثمارات	(483,391)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024م	**139,921,149**
المشتريات	186,167,619
مبيعات	(2,848,961)
ربح غير محقق من استثمارات	55,626,946
الخسارة المحققة من استثمارات	(388,257)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025م	**378,478,496**

تحليل الحساسية

كما في 31 ديسمبر 2025م، سيؤدي التغير بنسبة 10٪ في القيمة العادلة للاستثمارات من المستوى 3 إلى زيادة أو نقص الربح أو الخسارة والدخل الآخر بمبلغ 37,847,850 ﷼ (2024م: 13,992,115 ﷼).

42. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

مقدمة

يتمثل هدف المجموعة عند إدارة المخاطر في إنشاء وحماية قيمة المساهمين. المخاطر هي جزء كامن في أنشطة المجموعة وتتم إدارتها من خلال عملية تحديد طبيعتها والقياس والرصد المستمر، حسب حدود المخاطر وعناصر الرقابة. إن عملية إدارة المخاطر تُعد هامة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر مختلفة كمخاطر السوق (التي تشمل مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر الأسعار) ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر فترة الاحتفاظ بالاستثمار الناتجة عن الأدوات المالية التي تمتلكها.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس إدارة الشركة كامل المسؤولية عن تأسيس إطار المخاطر في المجموعة والإشراف عليه. يتم وضع هذه السياسات لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة لوضع الحدود والضوابط الملائمة للمخاطر بالإضافة إلى مراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتُظهر التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة.

وتهدف المجموعة من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة الخاصة بها إلى الحفاظ على بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي من خلالها يدرك جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

قام مجلس الإدارة بإنشاء هيكل مناسب لإدارة المخاطر من خلال إنشاء لجنة المخاطر والالتزام التي تجتمع كل ثلاثة أشهر وتتلقى تقارير من قسم مخصص لإدارة المخاطر. تتم إدارة أنشطة إدارة المخاطر اليومية داخل كل وحدة أعمال معنية. تجتمع لجنة المخاطر والالتزام كل ثلاثة أشهر ويتم تحديثه على جميع الجوانب ذات العلاقة بالأعمال، بما في ذلك أمور إدارة المخاطر.

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية الناتجة عن الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

نظام قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم قياس مخاطر المجموعة باستخدام طريقة تُظهر الخسارة المتوقعة التي من المحتمل أن تنشأ في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة التي هي تقدير للخسارة الفعلية النهائية على أساس النماذج الإحصائية. تستفيد النماذج من الاحتمالات المستمدة من الخبرة التاريخية، وتعديلها لنُظهر البيئة الاقتصادية.

يتم وضع مراقبة والرقابة على المخاطر بشكل أساسي ليتم القيام بها بناءً على الحدود الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة. تُظهر هذه الحدود استراتيجية العمل، بما في ذلك المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها وبيئة السوق للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة برصد وقياس المخاطر بوجه عام فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر عبر جميع أنواع المخاطر والأنشطة.

لدى المجموعة توجيهات الاستثمار التي تحدد استراتيجيته الشاملة للأعمال ومدى تقبلها للمخاطر وفلسفتها العامة نحو إدارة المخاطر.

تطبق المجموعة استراتيجية التنويع مع إرشادات استثمار محددة مسبقًا لأدوات الاستثمار مما يقلل من المخاطر ويحفظ العائد على الاستثمارات.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ بـ﷼)

42. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (يتبع)

التركيز المفرط للمخاطر

تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال أو موقع جغرافي ما. تنشأ تركيزات المخاطر عند إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود مع الطرف المقابل نفسه أو عند اشتراك عدد من العملاء في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس الموقع الجغرافي، أو لمن يكون لديهم نفس السّمات الاقتصادية مما يؤدي إلى تأثر مقدرة هؤلاء العملاء على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بشكل متشابه بفعل التغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. قد تنشأ تركزات مخاطر السيولة عن شروط سداد المطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات القروض أو الاعتماد على سوق معين يتم من خلاله تحقيق موجودات سائلة. قد تنشأ تركزات مخاطر صرف العملات الأجنبية إذا كان لدى المجموعة صافي مركز مفتوح جوهري بعملة أجنبية واحدة، أو إجمالي صافي مراكز مفتوحة في العديد من العملات التي تميل إلى التحرك معًا.

من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة إرشادات محددة للتركيز على الحفاظ على محفظة متنوعة. يتم الإيعاز إلى مدير الاستثمار لتقليل التعرض أو استخدام أدوات استثمار بديلة لإدارة التركيزات المفرطة للمخاطر عند ظهورها.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان تشير إلى مخاطر عدم مقدرة طرف في أداة مالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدى إلى تكبد المجموعة خسارة مالية. طبقت المجموعة سياسة التعامل فقط مع أطراف ذات جدارة ائتمانية، والتي تم تقييم مخاطر الائتمان الخاصة بها على أنها مقبولة. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان وذلك من خلال قيامها بمراقبة التعرضات الائتمانية، ووضع حدود للتعامل مع أطراف أخرى معينة ليست ذات علاقة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية لهذه الأطراف الأخرى التي ليست ذات علاقة. كما تقوم المجموعة بمراجعة بعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة مستمرة. وتتمحور هذه المدخلات والافتراضات بشكل أساسي حول تعديل عوامل الاقتصاد الكلي التي تستخدمها المجموعة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تعتبر المجموعة أن الموجودات المالية متعثرة السداد عندما:

- يكون هناك احتمال بعدم قيام الطرف المقابل بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون قيام المجموعة باللجوء إلى اتخاذ إجراءات مثل تحصيل الضمان (إذا كانت المجموعة تحتفظ به)؛ أو
- تكون الموجودات المالية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً.

يبين الجدول التالي الحد الأقصى من تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي الموحدة.

	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
النقد وما في حكمه*	67,113,805	95,685,143
أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	73,449,463	50,461,832
أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة	39,693,356	51,211,724
ذمم مديني العملاء بهامش*	1,089,700,283	1,493,550,242
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة*	26,660,866	35,560,446
الموجودات المالية المتداولة الأخرى	248,120,171	263,554,587
	1,544,737,944	**1,990,023,974**

* ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

تحليل جودة الائتمان

لدى المجموعة أدوات دين لدى أطراف أخرى ذات جودة ائتمانية كما يلي:

التصنيف الائتماني (وكالة فيتش)	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
(وكالة فيتش)		
A+	45,839,219	50,208,095
A	4,675,173	4,465,461
A-	62,628,427	47,000,000
	113,142,819	**101,673,556**

كما في تاريخ القوائم المالية تركز التعرض لمخاطر أدوات الدين للمجموعة في القطاعات الاقتصادية التالية:

التصنيف الائتماني (وكالة فيتش)	31 ديسمبر	
	2025م	2024م
منشأة حكومية/ سيادية	45,839,219	50,208,095
قطاع البنوك	67,303,600	51,465,461
	113,142,819	**101,673,556**

المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

تأخذ المجموعة باعتبارها أن استثماراتها بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المتداولة الأخرى والمستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة والنقد وما في حكمه ذات مخاطر ائتمانية منخفضة استناداً للتصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى المعنية.

تستند احتمالات التعثر في السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى العمر إلى منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المعتمدة وسياسة الانخفاض في القيمة الخاصة بالمجموعة. تُظهر مقاييس الخسارة بافتراض التعثر في السداد بشكل عام معدل الاسترداد المفترض والتي ترتبط بالتصنيفات الائتمانية المركبة للأطراف الأخرى أو أيام التأخر في السداد، عند الاقتضاء. ومع ذلك، إذا كان الأصل منخفض القيمة ائتمانياً، فإن تقدير الخسارة يعتمد على تقييم محدد للعجز في النقد المتوقع وعلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

لدى المجموعة خسائر ائتمانية متوقعة من ذمم مديني العملاء بهامش والاستثمارات بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المتداولة الأخرى والمستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة والنقد وما في حكمه بمبلغ 1,080,820 ﷼ كما في 31 ديسمبر 2025م (2024م: 1,095,748 ﷼). يتم تصنيف جميع الموجودات المالية، بخلاف ذمم مديني العملاء بهامش، في المرحلة 1، وهي تمثل الموجودات التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي. يتم تصنيف ذمم مديني العملاء بهامش ضمن المرحلتين 1 و 2 مع تفاصيل تصنيف المراحل ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، والمبينة في إيضاح 14-1.

النقد وما في حكمه

إن مخاطر الائتمان على النقد وما في حكمه محدودة لأنها محتفظ بها لدى بنوك مصنفة بدرجة A- و BBB+ من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني. إن المبلغ القائم ليس متأخر في السداد ولا منخفض القيمة.

الموجودات المالية المتداولة الأخرى

تتضمن الموجودات المالية المتداولة الأخرى توزيعات الأرباح والمقاصة وأتعاب الوساطة المستحقة وأتعاب إدارة الموجودات والذمم المدينة التعاقدية الأخرى للمجموعة. يتأثر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بصورة رئيسية بالخصائص الفردية لكل طرف مقابل. إلا أن الإدارة تضع باعتبارها أيضاً العوامل التي قد يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان للطرف آخر، بما في ذلك مخاطر التعثر المرتبطة بقطاع العمل والفئة التي يعمل فيها الطرف الآخر.

طبقت لجنة إدارة المخاطر سياسة ائتمانية لتقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل جديد قبل تقديم الخدمات. ويشمل هذا التقييم التصنيف الائتماني الخارجي (متى ما كان ذلك متاحاً)، والقوائم المالية، وتقارير وكالات الائتمان، وبيانات الصناعة، وفي بعض الحالات، التصنيفات الداخلية. يتم تعيين حدود المعاملات لكل عميل بناءً على هذا التقييم وتتم مراجعتها على أساس ربع سنوي. أي معاملات تتخطى هذه الحدود تتطلب موافقة من لجنة إدارة المخاطر.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

42. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الموجودات المالية المتداولة الأخرى (يتبع)

وللتخفيف من مخاطر الائتمان الناشئة عن الموجودات المالية المتداولة الأخرى، باستثناء الودائع لدى شركة مركز مقاصة (وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة مجموعة تداول السعودية القابضة التي تسيطر عليها في النهاية حكومة المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهي معرضة للحد الأدنى من مخاطر الائتمان)، وأتعاب الوساطة المستحقة من وسيط خارجي مصنف بدرجة BBB+ من قبل وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية العالمية، تفرض المجموعة فترات سداد قصوى تبلغ شهرًا واحدًا للعملاء الأفراد وثلاثة أشهر للعملاء من الشركات. حافظت غالبية الأطراف الأخرى للمجموعة على علاقة تجارية مع المجموعة لعدة سنوات، ولم يتم شطب أي من هذه الأرصدة أو اعتبارها منخفضة القيمة الائتمانية اعتبارًا من تاريخ إعداد التقرير.

عند مراقبة مخاطر ائتمان العملاء، تقوم المجموعة بتصنيف الأطراف الأخرى بناءً على الخصائص الائتمانية، بما في ذلك تصنيفهم كأفراد أو منشآت قانونية، وقطاعاتهم (البيع بالجملة أو التجزئة أو المستخدم النهائي)، والصناعة، وتاريخ المعاملات مع المجموعة، وأي تاريخ من الصعوبات المالية. يضمن هذا النهج المنظم الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان عبر عمليات الوساطة. إن المبلغ القائم ليس متأخرفي السداد ولا منخفض القيمة.

المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة

يتكون المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة من أتعاب الإدارة والرسوم الأخرى المستحقة والمبالغ المستحقة مقابل المدفوعات التي تمت نيابة عن الصندوق، من الصناديق التي تديرها المجموعة. إن مخاطر الائتمان المرتبطة بالمستحق للصناديق الخاضعة للإدارة من قبل المجموعة الأخرى ليست جوهرية وتتوقع المجموعة استردادها بالكامل بقيمها الدفترية المذكورة. إن المبلغ القائم ليس متأخرفي السداد ولا منخفض القيمة.

ذمم مديني العملاء بهامش

تم تقييم ذمم مديني العملاء بهامش مع أطراف أخرى على أنها ذات جدارة ائتمانية استناداً إلى إجراءات تقييم المخاطر ومعرفة العميل وإجراءات الالتزام التي تم تنفيذها قبل قبول العميل. تحتفظ المجموعة بأدوات حقوق ملكية للعملاء كضمان مقابل ذمم مديني العملاء بهامش. تتم مراقبة قيمة الضمان بشكل منتظم من قبل المجموعة للتأكد من أنها كافية لتغطية تعرض ذمم مديني العملاء بهامش. كجزء من المراقبة المستمرة لذمم مديني العملاء بهامش، يتم توفير الرصيد على أساس تغطية ضمانات سائلة بنسبة 200٪. تم وضع ضوابط لمراقبة الحركة وتم تحديد النسب التي يُطلب من العميل على أساسها استثمار الأموال في الحساب في حالة كانت القيمة الإجمالية أدنى بنسبة 175٪ من المبلغ المستثمر. في حالة عدم القيام بذلك، يتم تصفية الاستثمار عندما تصل قيمته إلى 150٪ من المبلغ المستثمر ويتم استرداد المبلغ. يتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة الناتجة عن الهامش بناءً على تغطية الضمانات، حيث ترتفع المخاطر عندما تنخفض قيمة الأسهم المرهونة عن نسبة التغطية المذكورة أعلاه. كما في 31 ديسمبر 2025م، بلغت القيمة العادلة للضمان المحتفظ به مقابل ذمم مديني العملاء بهامش 2,283 مليون ﷼ (2024م: 3,434 مليون ﷼). إن المبلغ القائم ليس متأخرفي السداد ولا منخفض القيمة.

مخاطر الائتمان الناتجة عن التعرضات خارج قائمة المركز المالي

يمثل الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود خارج قائمة المركز المالي المبالغ التعاقدية أو الاسمية للأدوات المعنية. ويتم تخفيف المخاطر الناتجة عن إقراض الأوراق المالية من خلال سياسة ضمانات تلزم المقترضين بتقديم موجودات عالية الجودة تتجاوز 100٪ من القيمة العادلة للأوراق المالية المُقرضة، مع تقييم الضمانات يوميًا وفقًا لأسعار السوق لضمان تغطية مستمرة. أما الالتزامات الرأسمالية، التي تمثل التزامات بالاكتتاب في رأس مال إضافي في الشركات المستثمر فيها الحالية و/أو الصناديق الاستثمارية، والتي يتم إدارتها من خلال إجراءات مراجعة صارمة قبل الاستثمار، ومراقبة الأداء المالي للشركات المستثمر فيها الأساسية، والالتزام باتفاقيات الاستثمار الملزمة. ويتم تخفيف مخاطر الائتمان الناتجة عن الضمانات البنكية المُقدمة لأطراف أخرى لدعم التزامات الأداء من خلال حدود الموافقة الائتمانية الداخلية والمراقبة المستمرة للالتزام الأساسي. وتعتبر الشركة، من خلال أطر تخفيف المخاطر والمراقبة هذه، أن خطر الخسارة الجوهرية الناتجة عن هذه التعرضات خارج قائمة المركز المالي ضئيل.

التركز الائتماني

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما يرتبط عدد من الأطراف بأنشطة مماثلة أو أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية أو لها خصائص اقتصادية مماثلة قد تتسبب في قدرتها على الوفاء بالالتزامات التعاقدية لتتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات التي تحدث بالسياسات الاقتصادية أو الظروف الأخرى.

في تاريخ التقرير، لم تحدد الإدارة أي تركيزات هامة للمخاطر الائتمانية.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبات في تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة بمبلغ يقارب قيمته العادلة. وتدار مخاطر السيولة من خلال التأكد من التوفر الدائم لأموال كافية من العمليات للوفاء بأي التزامات مستقبلية وتوفر التسهيلات التمويلية.

فيما يلي بيان بالاستحقاقات التعاقدية المتبقية للمطلوبات المالية في تاريخ التقرير. المبالغ بالمجمل ولم يتم خصمها وتتضمن دفعات فائدة تعاقدية:

	عند الطلب	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	دون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
31 ديسمبر 2025م						
المطلوبات المالية						
قرض بنكي غير مضمون	–	–	186,103,854	–	–	186,103,854
المستحق لمالكي وحدات الصندوق	1,309,285,638	–	–	–	–	1,309,285,638
التزامات عقود الإيجار	–	232,450	4,463,715	11,843,650	–	16,539,815
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى	–	98,075,472	7,837,445	–	–	105,912,917
إجمالي المطلوبات المالية	**1,309,285,638**	**98,307,922**	**198,405,014**	**11,843,650**	**-**	**1,617,842,224**

	عند الطلب	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	دون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
31 ديسمبر 2024م						
المطلوبات المالية						
المستحق لمالكي وحدات الصندوق*	1,486,185,479	–	–	–	–	1,486,185,479
التزامات عقود الإيجار	–	267,317	2,771,475	2,758,352	–	5,797,144
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى*	–	94,087,681	13,549,248	–	–	107,636,929
إجمالي المطلوبات المالية	**1,486,185,479**	**94,354,998**	**16,320,723**	**2,758,352**	**-**	**1,599,619,552**

* ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في العناصر المتغيرة للسوق مثل معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار حقوق الملكية. إن الحد الأقصى للمخاطر الناتجة من الأدوات المالية يساوي قيمها العادلة. إن الهدف من إدارة التعرض لمخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع تحقيق أعلى عائد ممكن.

مخاطر العملات

مخاطر العملة وهي المخاطر المتمثلة في احتمالية تذبذب قيمة أداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة معاملات هامة فقط بالدولار الأمريكي بخلاف الريال السعودي. ونظرا لأن هذه العملة ليس لها تقلبات أو ذات تقلبات منخفضة مقابل الريال السعودي، لذلك فإن هناك مخاطر ضئيلة للخسائر نتيجة التقلبات في أسعار الصرف.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

42. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر معدلات العمولة

تنشأ مخاطر معدلات العمولة من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. في تاريخ التقرير، تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات العمولة من خلال دخل العمولة الخاصة المكتسب من الودائع واتفاقيات المرابحة والاستثمارات في الصكوك.

تحليل حساسية القيمة العادلة للأدوات بمعدلات ثابتة

يبين الجدول أدناه تأثير التغير المعقول المحتمل في القيمة العادلة للاستثمار في الصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة نتيجة التغير في متوسط السايبور بنسبة 1٪ بتاريخ التقرير على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. تتم التقديرات على أساس الاستثمار الفردي. يفترض التحليل بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

الأثر على الربح أو الخسارة	31 ديسمبر 2025م ﷼		31 ديسمبر 2024م ﷼
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات	+1%	7,868,490	+1% 4,060,082
	-1%	**(7,868,490)**	**-1% (4,060,082)**

تحليل حساسية التدفق النقدي للأدوات بمعدلات متغيرة

يبين الجدول أدناه تأثير التغير المحتمل بشكل معقول في القيمة العادلة لصافي الدخل نتيجة التغير في متوسط السايبور بنسبة 1٪ بتاريخ التقرير على الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. تتم التقديرات على أساس الاستثمار الفردي. يفترض التحليل بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

الأثر على الربح أو الخسارة	31 ديسمبر 2025م ﷼		31 ديسمبر 2024م ﷼
التغير في دخل العمولة الخاصة بما في ذلك دخل العمولة الخاصة المحقق من حسابات أموال العملاء	+1%	3,293,861	+1% 3,494,550
	-1%	**(3,293,861)**	**-1% (3,494,550)**

مخاطر أسعار حقوق الملكية

إن مخاطر أسعار حقوق الملكية هي مخاطر التغير السلبية في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة التغيرات في قيمة الأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار حقوق الملكية من استثمارات المجموعة في أدوات حقوق الملكية. إن استثمارات المجموعة عرضة لمخاطر أسعار السوق الناتجة عن عدم التأكد من الأسعار المستقبلية. يقوم مدير الاستثمار بإدارة هذه المخاطر من خلال التنويع في محفظته الاستثمارية من حيث التوزيع الجغرافي و/ أو التركيز الصناعي.

تحليل الحساسية

يعرض الجدول أدناه الأثر على الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة الانخفاض/الارتفاع المحتمل المعقول في أسعار سوق الأسهم الفردية بواقع 5٪ في تاريخ التقرير. تتم التقديرات على أساس الاستثمار الفردي. إن هذا التحليل يفترض ثبات جميع المتغيرات الأخرى ومخاطر أسعار العمولات وتحويل العملات الأجنبية.

الأثر على الربح أو الخسارة	31 ديسمبر 2025م ﷼		31 ديسمبر 2024م ﷼
صافي الربح/ الخسارة من الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	+5%	49,058,661	+5% 18,427,384
	-5%	**(49,058,661)**	**-5% (18,427,384)**

الأثر على الدخل الشامل الآخر	31 ديسمبر 2025م ﷼		31 ديسمبر 2024م ﷼
صافي الربح/ الخسارة من الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	+5%	679,000	+5% 767,283
	-5%	**(679,000)**	**-5% (767,283)**

تركيز مخاطر أسعار حقوق الملكية

فيما يلي محفظة حقوق ملكية المجموعة، التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وتركيز مخاطر أسعار حقوق الملكية:

نسبة أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين ووحدات الصناديق الاستثمارية

	31 ديسمبر 2025م	2024م
أدوات حقوق الملكية – المدرجة / غير المدرجة	%21	%37
صناديق الأسهم	%7	%20
صناديق سوق النقد	%45	%24
صكوك الشركات	%8	%14
صناديق رأس المال الجريء وحقوق الملكية الخاصة	%4	%4
الصندوق العقاري	%–	%1
صندوق الائتمان الخاص	%1	%–
صندوق الدخل الثابت	%14	%–

43. التقارير القطاعية

إن القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المنشأة:

أ. التي تمارس أنشطة الأعمال التي تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات (بما فيها الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع عناصر أخرى لنفس المنشأة).

ب. التي تخضع نتائجها التشغيلية بشكل منتظم للمراجعة بواسطة صانع القرار التشغيلي الرئيسي بالمنشأة لاتخاذ قرارات بشأن الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاعات وتقييم أدائها؛ و

ج. التي تتوفر لها معلومات مالية.

يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قسم في كل ثلاثة أشهر على الأقل.

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى القطاعات التشغيلية التالية:

الوساطة

يقدم قسم الوساطة خدمات الوساطة والتداول بالهامش، مما يسهل المعاملات في حقوق الملكية المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الخيارات والمؤشرات والشهادات الإسلامية.

إدارة الأصول

يقوم قسم إدارة الموجودات بإدارة موجودات العملاء وتطوير ومنتجات وخدمات إدارة الموجودات.

الاستثمارات

يزاول قطاع الاستثمار أنشطة إدارة الاستثمارات المملوكة للمجموعة، وتتمثل بشكل رئيسي في الاستثمارات في الصناديق التي تديرها الشركة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

43. التقارير القطاعية (يتبع)

العقارات الاستثمارية

تحتفظ المجموعة بالعقارات الاستثمارية وتوفر الخدمات العقارية بما يتماشى مع هدفها الاستراتيجي المتمثل في زيادة العوائد من الموجودات العقارية مع الحفاظ على النمو المستدام في قطاع العقارات.

فيما يلي إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة وإيراداتها ومصروفاتها التشغيلية وصافي الدخل، لكل قطاع من قطاعات الأعمال:

31 ديسمبر 2025م	الوساطة	إدارة الأصول	الاستثمارات	العقارات الاستثمارية	الإجمالي
إجمالي الموجودات	1,520,115,661	69,747,791	1,209,478,112	72,709,013	2,872,050,577
إجمالي المطلوبات	911,390,554	41,817,527	818,753,690	319,340	1,772,281,111
إجمالي الإيرادات التشغيلية	737,831,103	129,359,192	61,242,459	6,076,365	934,509,119
إجمالي المصروفات التشغيلية	(321,164,440)	(56,307,700)	(26,657,727)	(1,536,996)	(405,666,863)
الإيرادات الأخرى	7,154,321	6,656,063	–	–	13,810,384
الحصة في خسارة في شركة زميلة	–	–	(132,048,696)	–	(132,048,696)
الربح قبل الزكاة	423,820,984	79,707,555	(97,463,964)	4,539,369	410,603,944

31 ديسمبر 2024م	الوساطة	إدارة الأصول	الاستثمارات	العقارات الاستثمارية	الإجمالي
إجمالي الموجودات (إيضاح 43-1)	1,909,993,859	83,477,235	645,852,222	73,803,462	2,713,126,778
إجمالي المطلوبات(إيضاح 43-1)	1,205,433,831	52,684,087	497,208,558	–	1,755,326,476
إجمالي الإيرادات التشغيلية (إيضاح 43-1)	697,667,294	137,519,397	42,907,414	–	878,094,105
إجمالي المصروفات التشغيلية (إيضاح 43-1)	(284,124,453)	(56,004,666)	(17,474,010)	(2,788,664)	(360,391,793)
الإيرادات الأخرى	8,344,529	1,648,162	–	–	9,992,691
الحصة في خسارة في شركة زميلة	–	–	(72,014,400)	–	(72,014,400)
الربح قبل الزكاة(إيضاح 43-1)	421,890,165	83,160,098	(46,580,996)	(2,788,664)	455,680,603

موجودات ومطلوبات وعمليات المجموعة موجودة بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية.

1-43 فيما يلي تسوية إجمالي الإيرادات التشغيلية مع الإيرادات من العقود مع العملاء:

	31 ديسمبر 2025م	2024م
إجمالي الإيرادات التشغيلية (إيضاح 43-1)	934,509,119	878,094,105
التعديلات لـ:		
– دخل العمولة الخاصة بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء (إيضاح 43-1)	(329,386,115)	(349,455,011)
– صافي الحركة في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة(إيضاح 43-1)	47,252,879	71,897,310
– إيرادات الإيجار من عقارات استثمارية	(6,000,000)	–
– دخل توزيعات الأرباح	(5,121,394)	(2,222,614)
الإيرادات من عقود مع العملاء	641,254,489	598,313,790

1-43 ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

44. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة بالمجموعة من المساهمين وموظفي الإدارة الرئيسيين. تتعامل المجموعة والأطراف ذات العلاقة مع بعضها خلال السياق الاعتيادي للأعمال. فيما يلي أهم المعاملات والأرصدة الناتجة عن المعاملات أعلاه مع الأطراف ذات العلاقة بخلاف تلك المُفصح عنها في مواضع أخرى في القوائم المالية الموحدة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع موظفي الإدارة الرئيسيين للسنوات:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	2024م
الرواتب والمنافع المتعلقة بالموظفين		
– منافع الموظفين قصيرة الأجل	26,510,915	28,853,076
– منافع ما بعد انتهاء التوظيف	613,573	563,050
– الدفع على أساس الأسهم	16,433,040	–
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	1,750,000	1,800,000

فيما يلي ملخص أرصدة موظفي الإدارة الرئيسيين:

	31 ديسمبر 2025م	2024م
الرواتب والمنافع المتعلقة بالموظفين		
– منافع الموظفين قصيرة الأجل	613,573	563,050
– منافع ما بعد انتهاء التوظيف	5,301,730	4,738,680

45. المتطلبات التنظيمية لرأس المال ونموذج الكفاية المالية

أصدرت هيئة السوق المالية قواعد الكفاية المالية ("القواعد") بتاريخ 17 صفر 1434هـ (الموافق 30 ديسمبر 2012م)، وبعد ذلك، تم تعديلها بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1444هـ (الموافق 28 ديسمبر 2022م). ووفقاً لهذه القواعد، حددت هيئة السوق المالية الإطار والتوجيهات المتعلقة بالحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لرأس المال ومنهجية حسابها وفقاً لما نصت عليه القواعد. وفقاً لهذه المنهجية، قامت الشركة باحتساب موجوداتها المرجحة بالمخاطر والفائض في رأس المال كما يلي:

	31 ديسمبر 2025م	2024م
قاعدة رأس المال:	(000) ﷼	(000) ﷼
الشريحة الأولى لرأس المال (إيضاح 45-1)	1,013,527	926,830
الشريحة الثانية لرأس المال	–	–
إجمالي قاعدة راس المال	1,013,527	926,830
الموجودات المرجحة بالمخاطر:		
مخاطر الائتمان (إيضاح 45-1)	4,810,048	4,294,088
مخاطر السوق	38,123	22,517
المخاطر التشغيلية	1,526,445	1,341,042
مخاطر التركيز	–	–
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	6,374,616	5,657,646
الفائض في رأس المال	503,558	474,218
إجمالي نسبة رأس المال	%15.90	%16.38

1-45 ارجع إلى إيضاح رقم 49 لمعرفة التغيير في فترة المقارنة.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

46. الالتزامات الرأسمالية والارتباطات المحتملة

كان لدى المجموعة التزامات قائمة فيما يتعلق بالاستثمارات بمبلغ 37.49 مليون ﷼ (2024م: 52.13 مليون ﷼). تتعلق هذه الالتزامات بشكل أساسي بالتزامات تعاقدية للاكتتاب في رأس مال إضافي في الشركات المستثمر فيها الحالية و/أو الصناديق الاستثمارية، والتي يجب الوفاء بها وفقاً لاتفاقيات الاستثمار ذات الصلة.

لدى المجموعة مطلوبات محتملة فيما يتعلق بالضمانات البنكية الصادرة عن بنك تجاري ضد الغير للوفاء بالتزامات الأداء كما في 31 ديسمبر 2025م بمبلغ 29.38 مليون ﷼ (2024م: 29.38 مليون ﷼).

نيابةً عن عملائنا المسجلين في برنامج إقراض الأوراق المالية، تقوم المجموعة، بصفتها طرف وكيل، بإقراض أوراقها المالية إلى مؤسسات مالية أخرى. يتم إعادة تقييم الأوراق المالية المُقرضة والضمانات يوميًا لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى ضمانات إضافية أو ما إذا كان يجب إعادة الضمانات الزائدة إلى المقترضين. يتم الاحتفاظ بالضمانات المستلمة فيما يتعلق بخدمات إقراض الأوراق المالية بصفتها طرف وكيل ولا يتم تسجيلها في القوائم المالية الموحدة. كما في 31 ديسمبر 2025م، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المُقرضة 1,710 مليون ﷼ (2024م: 1,176 مليون ﷼) مقابل الضمانات المستلمة بمبلغ 1,963 مليون ﷼ (2024م: 1,429 مليون ﷼).

47. الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية

1-47 الموجودات الخاضعة للإدارة

تقوم المجموعة بإدارة محافظ استثمارية وصناديق استثمارية نيابة عن عملائها وصناديق خاضعة للإدارة بمبلغ 22,458 مليون ﷼ كما في 31 ديسمبر 2025م (2024م: 17,202 مليون ﷼). لا يتم إدراج هذه الأرصدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة نظراً لأن المجموعة تحتفظ بها بصفة ائتمانية.

2-47 الحسابات النقدية للعملاء

تحتفظ المجموعة بالحسابات النقدية للعملاء والتي تبلغ 1,723 مليون ﷼ كما في 31 ديسمبر 2025م (2024م: 1,712 مليون ﷼) والتي سيتم استخدامها للاستثمارات وفقاً لتعليمات العملاء. تقوم المجموعة بإيداع أموال العملاء في الحسابات البنكية المُدرة للربح ويتم إثبات العمولة المكتسبة في قائمة الربح أو الخسارة و الدخل (إيضاح 33). لا يتم تسجيل هذه الأرصدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة نظراً لأن المجموعة تحتفظ بها بصفة ائتمانية.

48. الأحداث اللاحقة

أدت التصعيدات العسكرية الإقليمية الأخيرة إلى خلق بيئة نزاع عالية المخاطر في منطقة الخليج. ولا يزال الوضع متقلباً للغاية، وقد تتغير السيناريوهات بسرعة كبيرة. وقد أدت هذه التصعيدات إلى زيادة مستوى حالة عدم التأكد في بيئة عمل المجموعة. وفيما يتعلق بالقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، تعتبر التأثيرات المحتملة للنزاع على التقرير المالي أحداثاً لا تستدعي التعديل بطبيعتها.

تمتلك المجموعة استثمارات في أدوات مالية، بما في ذلك الأوراق المالية للأسهم والصناديق، والتي قد تتعرض لتقلبات سوقية عالية، وقيود سيولة، وحالات عدم يقين في التقييم نتيجة النزاع الجاري. وتستمر الإدارة في متابعة تحركات السوق وإعادة تقييم الافتراضات والمدخلات الأساسية المستخدمة في تقييم هذه الاستثمارات؛ ومع ذلك، لا يزال مدى وطول فترة تأثير ذلك على محفظة استثمارات المجموعة غير مؤكد.

تُراقب الإدارة عن كثب مدى تأثير هذه التطورات على عمليات المجموعة. ونظرًا لسرعة تطور الوضع وتقلباته، فإن تأثير هذه التصعيدات يخضع لمستويات كبيرة من عدم التأكد، مع مجموعة كاملة من التأثيرات المحتملة غير المعروفة.

باستثناء ما تم ذكره أعلاه، لم تقع أي أحداث لاحقة بعد تاريخ التقرير قد تتطلب تعديلات عليها / أو إفصاحات في القوائم المالية الموحدة.

49. فترة المقارنة

خلال العام، أعادت الشركة تقييم ما إذا كانت تتحكم في صندوق دراية لتداول التمويل صندوق تمويل التجارة، وخلصت إلى أنها تتصرف كطرف رئيسي عند ممارسة الصلاحيات المنسوبة إليها بصفتها مدير الصندوق. وبناءً عليه، تم إعداد القوائم المالية الموحدة بما في ذلك صندوق تمويل التجارة للفترات المعروضة.

إن دمج الصندوق لا يؤثر على الربح قبل الزكاة والضريبة أو حقوق ملكية المجموعة.

يلخص الجدول التالي تأثير دمج الصندوق على القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

الأثر المترتب على قائمة المركز المالي الموحدة

	المدرجة سابقاً	التعديل	معدلة
كما في 31 ديسمبر 2024م			
الموجودات			
ذمم مديني العملاء بهامش، صافي	65,988,156	1,426,522,774	1,492,510,930
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	16,127,945	30,211,948	46,339,893
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي	36,281,707	(726,142)	35,555,565
النقد وما في حكمه	65,057,236	30,618,718	95,675,954
المطلوبات			
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى	127,085,436	441,819	127,527,255
المستحق لمالكي وحدات الصندوق	-	1,486,185,479	1,486,185,479
كما في 31 ديسمبر 2023م			
الموجودات			
ذمم مديني العملاء بهامش، صافي	75,317,730	1,237,337,436	1,312,655,166
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي	47,351,328	(615,205)	46,736,123
النقد وما في حكمه	20,888,231	22,676,577	43,564,808
المطلوبات			
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى	90,287,696	267,706	90,555,402
المستحق لمالكي وحدات الصندوق	-	1,259,131,102	1,259,131,102

الأثر المترتب على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة

	المدرجة سابقاً	التعديل	معدلة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م			
الإيرادات من عقود مع العملاء	635,125,074	(36,811,284)	598,313,790
دخل العمولة الخاصة المستلم بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء	203,481,660	145,973,351	349,455,011
صافي الحركة في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	35,848,458	(107,745,768)	(71,897,310)
المصروفات العمومية والإدارية الأخرى (إيضاح 49-1)	(159,363,588)	(1,416,299)	(160,779,887)

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

(المبالغ ﷼)

49. فترة المقارنة (يتبع)

التأثير على قائمة التدفقات النقدية الموحدة

	المدرجة سابقاً	التعديل	معدلة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م			
الأنشطة التشغيلية			
دخل العمولة الخاصة بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء	(203,481,660)	(145,973,351)	(349,455,011)
صافي الحركة في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(35,848,458)	107,745,768	71,897,310
ذمم مديني العملاء بهامش، صافي	10,651,614	(189,185,338)	(178,533,724)
المستحق من الصناديق الخاضعة للإدارة، صافي	11,071,280	110,937	11,182,217
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى	36,371,706	174,112	36,545,818
دخل العمولة الخاصة المستلم بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من حسابات أموال العملاء	210,405,195	145,973,351	356,378,546
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(304,042,743)	(29,366,667)	(333,409,410)
الأنشطة التمويلية			
المستحق لمالكي وحدات الصندوق	-	118,463,328	118,463,328
النقد وما في حكمه في بداية السنة	20,891,009	22,676,577	43,567,586
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	65,066,425	30,618,718	95,685,143

1-49 بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بعرض مصروفات العمولة بمبلغ 35 مليون ﷼ بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الآخر، والتي كانت مدرجة سابقًا ضمن المصروفات العامة والإدارية.

50. اعتماد القوائم المالية الموحدة

تم اعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 29 مارس 2026م (الموافق 10 شوال 1447هـ).

علاقات المستثمرين
هاتف: 966112998000+
صندوق بريد: 286546، الرياض 11323،
المملكة العربية السعودية
investor.relations@derayah.com
www.derayah.com